

البنك المركزي المصري  
CENTRAL BANK OF EGYPT



# تقرير الاستقرار المالي

مارس ٢٠٢٤





## هدف التقرير

يهدف البنك المركزي المصري إلى سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبيّش جميع الاختصاصات لتحقيق أهدافه ومنها وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف الأجنبي، وكذلك سياسة إدارة المخاطر الكلية في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى إدارة الأزمات المصرفية وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتحقيق سلامة نظم وخدمات الدفع، وذلك وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠. وبما أن النظام المالي المصري - متمثلاً في المؤسسات والأسواق المالية وبنيتها التحتية - يركز حول القطاع المصرفي، فإن البنك المركزي المصري يمارس دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار المالي - بصفته الجهة المسؤولة عن سلامة القطاع المصرفي وتنظيمه والإشراف عليه - وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير المصرفي.

هذا ويهدف تقرير الاستقرار المالي إلى دراسة مدى استقرار النظام المالي، والذي يتمثل في استمراره في تيسير التوزيع الكفاء للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية، حتى مع التعرض للصددمات الخارجية أو الداخلية، والتي قد تؤدي إلى تراكم مخاطر نظامية تتسبب في إخلال النظام المالي في أداء دوره، أو فقدان الثقة فيه وفي سلامته، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي، ويمثل التقرير قناة للتواصل مع الجهات المختلفة والجمهور لتقديم دور البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية في مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي، وكذلك جهودهم لتطوير البنية المالية التحتية وإرساء مقومات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في إطار من الشفافية.

ويشتمل التقرير على ثلاثة فصول، حيث يقدم الفصل الأول تحليلاً لأهم التطورات الاقتصادية والمالية الكلية المحلية والعالمية، بهدف تحليل المخاطر النظامية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي مثل مخاطر خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وإخفاق المقترضين من الأفراد والشركات، وتعرض القطاع المصرفي لاضطرابات أداء المالية العامة، هذا إلى جانب تقييم تطور مؤشر الاستقرار المالي، بينما يقدم الفصل الثاني التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه، حيث يتضمن تحليلاً لتطور المركز المالي وريحية القطاع المصرفي بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي يتعرض لها وكيفية إدارتها، وكذلك تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، كما يتضمن تقييم لأداء أنشطة القطاع المالي غير المصرفي وسوق المال وتأثيره على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي وغير المصرفي لقياس مدى قدرتهم على استيعاب الخسائر التي قد تنتج من التبعات السلبية للصددمات الاقتصادية والمالية والبيئية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، هذا ويتطرق التقرير في الفصل الثالث إلى مبادرات الشمول المالي والبنية التحتية للنظام المالي والتي تشمل نظم المدفوعات والتسوية، بالإضافة إلى حماية حقوق العملاء والمنافسة.

هذا ويغطي التقرير بيانات الفترة من العام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤ فيما يخص تحليل التطورات الاقتصادية والمالية الكلية المحلية والعالمية، وبيانات العام المالي ٢٠٢٣ والربع الأول من عام ٢٠٢٤ فيما يخص متابعة التطورات الرئيسية في النظام المالي وتقييم أدائه.

## جدول المحتوى

٥	الملخص التنفيذي
١٢	<b>الفصل الأول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية</b>
١٣	أولاً: القطاع الخارجي والتطورات العالمية
١٧	ثانياً: بيئة الائتمان المحلي
١٨	الائتمان الخاص
٢٥	الائتمان الحكومي
٢٧	ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي
٢٨	<b>الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي</b>
٢٨	أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي
٤٢	ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي
٦٥	ثالثاً: اختبارات الضغوط على النظام المالي
٧٧	<b>الفصل الثالث: الشمول المالي والبنية المالية التحتية وحماية حقوق العملاء والمنافسة</b>
٧٧	أولاً: الشمول المالي
٨٥	ثانياً: البنية المالية التحتية (نظم وخدمات الدفع)
٩٠	ثالثاً: حماية حقوق العملاء والمنافسة

استمر النظام المالي المصري في أداء دوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية خلال العام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، في ظل العديد من التحديات الراهنة على الساحة العالمية والتي شملت استمرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، بالإضافة إلى تأثير حركة الملاحة العالمية إثر تفاقم التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وذلك بفضل قوة مقومات الاقتصاد المصري وتنوع أنشطته، وكذلك مرونة القطاع المصرفي المصري واستمرار ثقة المتعاملين معه. ذلك بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، والتي شملت الاستمرار في تطبيق نظام سعر صرف مرن وما صاحبه من تشديد للسياسة النقدية بهدف احتواء الضغوط التضخمية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى استمرار الحكومة في اتخاذ إجراءات الضبط المالي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات، بالإضافة إلى خفض الدين العام، مع تعزيز بيئة الأعمال بما يمكن القطاع الخاص من دفع النمو المستدام.

## القطاع الخارجي والتطورات العالمية

مع ارتفاع حصة المستثمرين الأجانب في سوق أدون الخزائنة المحلية، تراجعت مساهمة القطاع المصرفي، واستمرت مساهمات القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي غير المصرفي، مما يشير إلى تنوع قاعدة المستثمرين المحليين في أرصدة أدون الخزائنة المحلي وهو ما يعزز قدرة الحكومة على تدبير احتياجاتها التمويلية محلياً. كذلك ارتفع صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (وهو ما يمثل صافي تدفقات للخارج) خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وتحسن متوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية تزامناً مع انخفاض قيمة العملة المحلية، ورفع سعر الفائدة، وارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية ليستمر في تغطية الدين الخارجي قصير الأجل بصورة كافية.

### بيئة الائتمان

استمرار التنسيق بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسيتين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي مما ساهم في انخفاض احتمالية تكون مخاطر نظامية خاصة بإخفاق المقترضين.

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ٢,٣٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤ مقابل ٣,٩٪ خلال فترة المقارنة، نتيجة تراجع نشاط استخراجات الغاز، وقطاع الصناعات التحويلية، وكذلك تراجع إيرادات قطاع قناة السويس تأثراً بالتوترات التي شهدتها حركة الملاحة في البحر الأحمر خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٤، وقد حدّ من هذه الآثار السلبية استقرار مساهمة سائر القطاعات خلال تلك الفترة. وقد سجل معدل التضخم الخاص بالمستهلكين ٣٤,٩٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤ تزامناً مع ارتفاع الواردات الاستهلاكية وانخفاض معدل البطالة.

استمرت السياسة النقدية في اتجاهها التقييدي للحد من الضغوط التضخمية من خلال رفع أسعار الفائدة بواقع ٩٠٠ نقطة أساس خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤، مما أدى إلى نمو الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص بمعدل يقل عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وبذلك اتسعت الفجوة السالبة لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مارس ٢٠٢٤، وذلك بالتزامن مع استمرار تحسن جودة أصول القطاع المصرفي حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض لتسجل ٢,٦٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤.

مساهمة ارتفاع إيرادات السياحة وقناة السويس، وانخفاض الواردات غير البترولية في الحد من تأثير انخفاض الصادرات البترولية وتحويلات العاملين بالخارج، وهو ما أدى إلى تحقيق عجز طفيف في ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠٢٣، ومساهمة مرونة سعر الصرف وتحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري في ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات ودعم رصيد صافي الاحتياطيات الدولية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

شهد الاقتصاد العالمي نمواً مستقراً خلال العامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، بخلاف ما كان سائداً من توقعات الركود كنتيجة للتقييد النقدي. وترجع مرونة النشاط الاقتصادي العالمي إلى التوسع على جانبي الطلب والعرض. وقد نجحت السياسات النقدية التقييدية في خفض معدل التضخم العالمي في عام ٢٠٢٣ والربع الأول من عام ٢٠٢٤، وفي ظل توقعات بدء التيسير النقدي في الاقتصادات المتقدمة، زادت رغبة المستثمرين في شراء الأصول في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث سجلت استثمارات المحافظ في أدوات الدين صافي تدفقات للداخل في عام ٢٠٢٣ مقارنة بصافي تدفقات للخارج في العام السابق، وهو الذي حد من تباطؤ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الأسواق الناشئة.

وبالتزامن مع استقرار نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٣، تراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي وارتفعت إيرادات السياحة وقناة السويس، بينما انخفضت الصادرات البترولية وتحويلات العاملين بالخارج. بالإضافة إلى ذلك، استمر تسجيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل، مع تباطؤ خروج استثمارات المحافظ من مصر، وبذلك سجل الميزان الكلي عجزاً طفيفاً خلال عام ٢٠٢٣ مقداره ٠,١ مليار دولار مقابل ٩,٩ مليار دولار خلال العام السابق.

وقد شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسجيل استثمارات المحافظ في مصر صافي تدفقات للداخل مقابل صافي تدفقات للخارج في الفترة المقابلة، لترتفع حصة المستثمرين الأجانب في أرصدة أدون الخزائنة بالعملة المحلية إلى ٤٠,٧٪ في مارس ٢٠٢٤، مقابل ١٤,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٣، وهو ما أدى إلى تسجيل الميزان الكلي فائض بقيمة ٤,٥ مليار دولار مقابل عجز طفيف خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

تمثل أصول القطاع المصرفي ١١٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ٩٢,٣٪ من إجمالي أصول النظام المالي في نهاية العام المالي ٢٠٢٣، حيث بلغ إجمالي أصول القطاع نحو ١٤ تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣ بمعدل نمو بلغ ٢٤,٢٪ مقابل ٣٤,٢٪ في نهاية العام المالي السابق، وقد ارتفع إجمالي الأصول ليسجل ١٧,٩ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٤. هذا وارتفع نصيب القروض والتسهيلات الائتمانية، والأرصدة لدى البنوك من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي السابق، مع استمرار ارتفاع نصيبهم في مارس ٢٠٢٤، بينما انخفض نصيب الاستثمارات المالية تزامناً مع ارتفاع نصيب المستثمرين الأجانب في أدوات الدين الحكومية، كما استمر انخفاض نصيب النقدية والأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي من إجمالي الأصول في مارس ٢٠٢٤.

التوسع في تمويل الاقتصاد المحلي من خلال زيادة محفظة القروض للعملاء بمعدل ٣٢,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقارنة بمعدل نمو ٣٢,٣٪ في العام السابق، مع استمرارها في الزيادة لتبلغ ٦,٨ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٤، مع استحواذ شريحة العملاء من المؤسسات على النصيب الأكبر منها. ويحتفظ القطاع المصرفي بمستوى مرتفع لجودة الأصول، حيث استمرت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض في الانخفاض لتسجل ٢,٦٪ في مارس ٢٠٢٤، مع تحقيق البنوك لنسبة مرتفعة لتغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة والتي سجلت ٨٦,٣٪، كما تتركز الضمانات التي يعتد بها لدى تكوين المخصصات لمحفظة قروض المؤسسات والشركات المتوسطة في الضمانات النقدية.

اعتماد القطاع المصرفي على الودائع بشكل أساسي كمصدر للتمويل، حيث بلغ إجمالي الودائع ١١,٤ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٢٤,٣٪ مقارنة بمعدل نمو ٣٢٪ في الفترة المقابلة، لتساهم في نمو المركز المالي للقطاع المصرفي بنسبة ٤٥,٤٪. هذا وقد استحوذت ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية والعملات والأجنبية على نحو ٥٧,٦٪ من إجمالي الودائع، وهو ما يعكس استقرار مصادر التمويل للقطاع.

ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي بمعدل نمو ١١٨,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل معدل نمو ٢٩,٨٪ في العام المالي السابق - كما ارتفع بمعدل نمو ١٨٢,٦٪ في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق - وهو ما أدى إلى ارتفاع صافي هامش العائد ليسجل ٥,٢٪، وكذلك ارتفاع العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين ليسجلا ٢٪ و ٣٢,٢٪، على التوالي في العام المالي ٢٠٢٣. هذا وقد استمر القطاع المصرفي في التمتع بمستوى مرتفع من الملاءة المالية، حيث استقرت مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع نسبياً في العام المالي ٢٠٢٣ مع استمرارها في تخطي الحد الأدنى الرقابي المقرر من البنك المركزي المصري عند مستوى ١٢,٥٪، كما بلغت نسبة الرافعة المالية ٦,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل حد أدنى رقابي ٣٪، وقد ارتفعت النسبة لتسجل ٧,٣٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل ٦,٢٪ في نفس الفترة من العام السابق.

« بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية لأكثر مائة عميل مقترض لقطاعي الأعمال العام والخاص نحو ١١١٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤، وتركزت تلك التسهيلات في ستة قطاعات - والتي بلغ نصيبها ٧٣,٦٪ من إجمالي الأرصدة - ومن ضمنها قطاعات التشييد والبناء والتنمية العقارية والحديد والصلب والاتصالات والتي استمرت في تحقيق مؤشرات أداء موجبة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤، مما يشير إلى قدرة تلك القطاعات على دفع النمو الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

## ” الأداء المالي الحكومي

استمرار الأداء الإيجابي للمالية العامة، وكذلك انخفاض حصة الأوراق المالية الحكومية كنسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي، بما ساهم في انخفاض احتمالية تكوّن المخاطر النظامية الخاصة باضطرابات أداء المالية العامة.

« استمرت الموازنة العامة في تحقيق فائض أولي بلغ ٢,٩٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤، واستقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند ٥,٤٢٪ خلال نفس الفترة.

« بلغت نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ٩٥,٧٪ في يونيو ٢٠٢٣ ومن المتوقع أن تصل إلى ٨٩٪ في يونيو ٢٠٢٤. وتستهدف الحكومة الاستمرار في إصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة من حيث طبيعة أداة التمويل وعملة الإصدار والمستثمر والأسواق المستهدفة.

## ” مؤشر الاستقرار المالي

« شهد مؤشر الاستقرار المالي تراجعاً خلال العام ٢٠٢٣، حيث سجل متوسط ٣٤، مقابل متوسط ٤٠، خلال العام ٢٠٢٢. نتيجة تراجع المؤشرين الفرعيين للاقتصاد الكلي وأداء القطاع المصرفي وكذلك تراجع المؤشر الفرعي للأسواق المالية بشكل ملحوظ، إلا أن مؤشر الاستقرار المالي قد ارتفع في مارس ٢٠٢٤ ليسجل ٤٤، مقابل ٣٤، في مارس ٢٠٢٣، نتيجة تحسن مؤشري أداء القطاع المصرفي والأسواق المالية بشكل ملحوظ وكذلك تحسن مؤشري الاقتصاد الكلي ومناخ الاقتصاد العالمي نسبياً.

## ” القطاع المصرفي

يتسم القطاع المصرفي المصري بالصلابة المالية، حيث أظهر قدرته على الصمود أمام الصدمات العالمية ودعمه للاقتصاد المحلي لاحتواء تلك الصدمات وكذلك خلال مراحل الإصلاح الاقتصادي المتتالية. ويتضح ذلك في تحقيق القطاع لمؤشرات سلامة مالية جيدة بالإضافة إلى مؤشرات للمخاطر تعكس إدارتها بشكل فعال، حيث حرص البنك المركزي المصري على مراقبة ومتابعة أداء القطاع المصرفي، وتطبيق أحدث المعايير العالمية، والعمل على توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وهو ما عزز ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي وقدرته على جذب مصادر تمويل مستقرة، بما جعله يتمتع بسيولة محلية مرتفعة وربحية قوية ومستقرة، فضلاً عن تمتع القطاع بنسب منخفضة من القروض غير المنتظمة، وهو ما يعزز من صلابته ويمكنه من الاستمرار في أداء دوره في الوساطة المالية، وهو ما يدعم الاستقرار المالي

تمكن البنك المركزي المصري من خلال صياغة الإصدار الأول من «الإطار التنظيمي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي والمالي»، من وضع مقياس مرجعي شامل يمكن الرجوع إليه للتحقق من مستوى جاهزية أساليب وتكنولوجيا الأمن السيبراني لكل المؤسسات الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري، وهو ما ساهم في تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المالي بوجه عام. هذا بالإضافة إلى إجراء التحديثات اللازمة للنظام الموحد المخصص لمراجعة طلبات البنوك والمؤسسات المالية بما يتوافق مع آخر مستجدات صناعة الأمن السيبراني وذلك في إطار إجراءات حوكمة التطبيقات الإلكترونية.

واستمراراً لجهود البنك المركزي المصري الرامية نحو تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية والابتكار بالسوق المصري، فقد تم استكمال أعمال الفوج الثالث للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية حيث تم قبول خمس شركات (بشكل مبدئي) وتصعيدهم للمرحلة الثالثة من أعمال المختبر، كما تم استكمال أعمال مبادرة «FinTekrs» في أغسطس ٢٠٢٣ بحفاظة المنصورة والمحافظات المجاورة. واستكمالاً لأعمال مبادرة FinYology، فقد تم إدراج مادة جديدة تحت عنوان أساسيات التكنولوجيا المالية «Fundamentals of FinTech» ضمن المناهج التعليمية بثلاث جامعات «كمرحلة تجريبية» ل يتم تدريسها بدءاً من العام الدراسي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، كما تم إطلاق مسابقة «Arab FinTech Challenge-AFTC» تحت مظلة مبادرة «FinYology» لدعم الابتكار في التكنولوجيا المالية في مشروعات التخرج لطلاب الجامعات في مصر والدول العربية الأخرى. هذا وقد تم إطلاق أول أكاديمية رقمية «Digital Academy» في مصر بهدف صقل القائمين على العمل بالقطاع المصرفي والمالي بالمهارات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والمجالات ذات الصلة. وأخيراً، تم إطلاق فاعلية «المرأة من أجل المرأة في التكنولوجيا المالية» Women for Women in FinTech في فبراير ٢٠٢٤ لزيادة الوعي بالحلول التكنولوجية المتاحة لعقد الشركات والتوافق بين كل من الشركات الخاصة بهؤلاء الرائدات والبنوك المشاركة.

ارتفع عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً إلى ٤ بنوك في مارس ٢٠٢٤ مقابل ٣ بنوك في مارس ٢٠٢٣ وفقاً لمحددات تعريفها، وتستحوذ تلك البنوك على نسبة كبيرة من بنود قائمة المركز المالي للقطاع المصرفي، حيث بلغ نصيبها ٦٤,٥٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع في مارس ٢٠٢٤، كما بلغت حصتها السوقية ٦٧,٤٪ على مستوى إجمالي محفظة قروض العملاء، أما على مستوى الودائع فتمثل ٦٣٪، وتساهم بنحو ٥٧,٣٪ في صافي أرباح القطاع. هذا وتتمتع تلك البنوك بمؤشرات للسلامة المالية جيدة، وتقوم بتكوين متطلبات رأسمالية إضافية للحد من المخاطر النظامية.

قام البنك المركزي المصري بإصدار العديد من التعليمات الخاصة بمتطلبات بازل II وIII فيما يتعلق بالدعامة الأولى والدعامة الثانية، وقد بدأ في عملية تطبيق إصلاحات بازل III الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧ (ما يعرف ببازل IV)، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، ويقوم حالياً بالعمل على إعداد التعليمات الرقابية الخاصة بمختلف الموضوعات الأخرى وفقاً لإصلاحات بازل III وبما يتماشى مع آخر المستجدات التي تطرأ في هذا الشأن ل يتم إصدارها تبعاً للقطاع المصرفي.

« تمتع القطاع بمستويات مرتفعة من السيولة بالعملية المحلية والعملة الأجنبية، حيث تمثل الأصول السائلة ٥٦,٥٪ من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠٢٣ و٥٣٪ في مارس ٢٠٢٤، وقد سجل متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملية المحلية ٣٦,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل ٤٣,٣٪ في العام المالي السابق، بينما ارتفعت النسبة في مارس ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣٧,٩٪، وكذلك ارتفعت النسبة للعملة الأجنبية لتصل إلى ٧٩,٣٪ في مارس ٢٠٢٤. هذا وقد ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع في العام المالي ٢٠٢٣ لتصل إلى ٥٣,٣٪ مقابل ٤٨٪ في العام المالي السابق، واستمرت النسبة في الارتفاع لتصل إلى ٥٩,٩٪ في مارس ٢٠٢٤، حيث سجلت النسبة ٥١,٣٪ على مستوى العملة المحلية، و٨٤,٤٪ على مستوى العملات الأجنبية في مارس ٢٠٢٤. ويتسم القطاع بنسب تغطية سيولة مرتفعة والتي سجلت ٨١٣,٣٪ بالعملية المحلية و١٨٤,١٪ بالعملات الأجنبية في مارس ٢٠٢٤، كما بلغت نسبة صافي التمويل المستقر ٢٣٠,٥٪ بالعملية المحلية و١٨٦,٩٪ بالعملات الأجنبية.

« يتعرض القطاع المصرفي لمستوى منخفض من مخاطر السوق حيث لا تتجاوز نسبة ٣٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في مارس ٢٠٢٤. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة استثمارات البنوك في محفظة القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والتي تمثل ١٥,٠٪ فقط من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية مارس ٢٠٢٤. هذا وقد ظل صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القاعدة الرأسمالية لدى القطاع المصرفي داخل الحدود الرقابية المصرح بها عند إجمالي فائض أو عجز ٢٠٪، حيث حقق فائض ٥,٧٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل عجز ٢,٨٪ في نفس الفترة من العام السابق. هذا وتُعد مخاطر ارتفاع أسعار العائد في القطاع المصرفي منخفضة نسبياً، نظراً لصغر حجم استثمارات البنوك في أدوات الدين المصنفة ضمن محفظتي الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لدى البنوك، حيث تمثل ٣,١٣٪ فقط من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية مارس ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، حقق القطاع المصرفي فجوة إعادة تسعير موجبة بالعملية المحلية، وهو ما ينتج عنه تحقيق أرباح عند ارتفاع أسعار العائد.

« على الرغم من تزايد أهمية مخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها تمثل ٤,٢٪ فقط من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر في مارس ٢٠٢٤. هذا وقد استمر البنك المركزي في تعزيز الأمن السيبراني والاستقرار المالي من خلال تبني رؤية استراتيجية متكاملة استهدفت الاستجابة بصورة استباقية للهجمات السيبرانية المحتملة من خلال إجراء الربط الإلكتروني مع أكبر ثلاثة بنوك حكومية خلال عام ٢٠٢١، ومع أكبر ثلاث بنوك تجارية خلال عام ٢٠٢٤. كما تم إنشاء ثلاثة معامل تقنية متخصصة خلال عام ٢٠٢٢ لرصد ومراقبة الثغرات الأمنية التي لم يصدر حزم تصحيحية لمعالجتها والتحديثات الأمنية اللازمة للبرامج والأنظمة الأمنية المستخدمة بالقطاع المصرفي. ويعمل البنك المركزي على مراقبة ورصد مواقع الإنترنت المخفي بصورة مستمرة للتعرف على التهديدات والهجمات الأمنية المحتملة وتحذير البنوك فوراً منها. كما تم إتاحة منصة أمنية تحتوي على دلالات الاختراق (Indicators of Compromise) المرتبطة بالهجمات السيبرانية المكتشفة، بما يعزز الجهود الاستباقية لتفادي التهديدات والهجمات السيبرانية التي تستهدف القطاع المالي والمصرفي، هذا بالإضافة إلى إطلاق مبادرة «تميز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي» لتدريب وتخريج عدد من الكوادر والمتخصصين في مجال الأمن السيبراني.

## قطاع المال غير المصرفي

## قطاع البريد

« سجلت أصول الهيئة القومية للبريد ٣٢٢,٩ مليار جنيه، كما بلغت الاستثمارات ٢٨٦ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. وعلى صعيد المؤشرات المالية، ارتفع صافي إيرادات الهيئة القومية للبريد ليسجل ٤,٤ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل نمو ١٦٪ كما ارتفع صافي هامش الربح إلى ١٤٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ١٢,٣٪ في العام المالي السابق.

« واصلت الهيئة القومية للبريد جهودها لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي من خلال إنشاء فروع جديدة، حيث بلغ عدد مكاتب البريد ٤٦١٧ مكتب بنهاية شهر مارس ٢٠٢٤، كما تم افتتاح أول فرع Drive Thru للبريد المصري وذلك بهدف تقديم خدمات أكثر سهولة وسرعة.

« كما حرصت الهيئة على تقديم خدمات جديدة حيث تم إطلاق حساب التوفير المدفوع مقدماً وحساب يوم على يوم. هذا وقد بلغ إجمالي أرصدة الحسابات الجارية ٢٤,٧٤ مليار جنيه.

« وقد قامت الهيئة القومية للبريد بتطوير خدماتها لتلبية احتياجات التجار وعملاء التجارة الإلكترونية ومواكبة التطور بفضل تحسينات ملحوظة مثل خدمة «إيزي بوكس» في جميع مكاتب البريد المصري وخدمة «وصلها» عبر تطبيق الهاتف المحمول حيث ارتفعت المعاملات إلى ٧٠٤ ألف معاملة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى نهاية مارس ٢٠٢٤.

شهد العام المالي ٢٠٢٣ تطوراً كبيراً في أداء أنشطة القطاع المالي غير المصرفي، حيث استطاعت أداء دورها في ضوء المستجدات التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية، حيث اتجهت الهيئة العامة للرقابة المالية إلى تبني المزيد من المرونة وسرعة الاستجابة لمواجهة المتغيرات المتزايدة، وتعزيز كفاءة الأسواق المالية، لتحقيق التوازن بين تنمية الأسواق والحفاظ على استقرارها. وهو ما انعكس على إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي والذي ارتفع ليسجل ١١٧,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣ بمعدل نمو ١٠,٧٪ مقارنة بالعام المالي السابق، بما يمثل ٧,٧٪ من إجمالي أصول النظام المالي، و٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

« يستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على ٤٨٪ من أصول القطاع المالي غير المصرفي، يليها صناديق التأمين الخاصة والحكومية بنسبة ١٤٪، ثم صناديق الاستثمار بنسبة ١٢,٣٪.

« جاء نمو أصول القطاع المالي غير المصرفي في العام المالي ٢٠٢٣ مدفوعاً بنمو أصول شركات التأمين، وصناديق التأمين الخاصة، وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وصناديق الاستثمار، وشركات التأجير التمويلي، حيث بلغت نسبة مساهمة كل منهم في زيادة أصول القطاع ٥,٦٤٪، و١٨,٤٤٪، و١٠,٥٠٪، و١١,٨٠٪، و١٠,٠٠٪ على التوالي.

## قطاع التأمين

### شهد عام ٢٠٢٣ تطور في أصول معظم الأنشطة المالية غير المصرفية

« بلغ صافي أصول صناديق الاستثمار – متضمنة صناديق الملكية الخاصة والصناديق بالعملاء الأجنبية – ١٤٥,٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل نمو ١٠,١٪ مقارنة بالعام السابق.

« هذا وقد شهد عام ٢٠٢٣ تطور في أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية والذي بلغ ٢٧٥,٨ مليار جنيه بمعدل نمو ٤,٥٪ مقارنة بالعام السابق – وتتضمن تلك الأنشطة التمويل العقاري، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي، والتأجير التمويلي، والتخصيم – وقد ساهم كل من شركات التأجير التمويلي وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وشركات التمويل الاستهلاكي في ارتفاع أصول المؤسسات التمويلية غير المصرفية بنسب ٤٠,٥٪، و٢٣,٣٪، و١٩,١٪، على التوالي، كما ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمعدل ٤١,٧٪، وارتفعت قيمة التمويل الاستهلاكي بمعدل ٥٨,٧٪، وارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي بمعدل نمو ٣٣,٧٪، كما ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة بمعدل ٤٠,٦٪، بينما انخفضت قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري بمعدل ٢٢,٤٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق.

« بلغ إجمالي أصول شركات التأمين ٢٤٢,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بمعدل نمو ٣٥,٤٪ مقارنة بالعام المالي السابق، وتمثل الاستثمارات ٨٦,٢٪ من الأصول، بمعدل نمو ٣٦,٢٪.

« ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط المحصلة لشركات التأمين بمعدل نمو ٢٥,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالعام المالي السابق، وارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة بمعدل نمو ١٧,٤٪ مقارنة بالعام المالي السابق، وقد استطاعت شركات التأمين تحصيل أقساط بقيمة ٦٠,٣ مليار جنيه وسداد تعويضات بقيمة ٢٩,٩ مليار جنيه وذلك خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤، بمعدلات نمو ٢٧,٧٪ و٣٩,١٪ على التوالي، مقارنة بالفترة المقابلة.

« ارتفع الفائض التأميني للشركات ليسجل ٩,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل نمو ١٣,٤٪ مقارنة بالعام المالي السابق، كما ارتفع صافي أرباح الشركات بمعدل نمو ٤١,٧٪ مقارنة بالعام المالي السابق، بالإضافة إلى ذلك ارتفع معدل العائد على أصول الشركات ليسجل ٤,٧٪، بينما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية ليسجل ١٤,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

« حقق كل من صناديق التأمين الخاصة والحكومية معدلات نمو مرتفعة للأصول، حيث ارتفعت قيمة أصول صناديق التأمين الخاصة لتسجل ١٦٢,٩ مليار جنيه بمعدل ١٤,٨٪ في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، كما ارتفع حجم أصول صناديق التأمين الحكومية بمعدل نمو ٢٤,٨٪، ليسجل حوالي ١,٦ مليار جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

## سوق المال

### اختبارات الضغوط

تم تطبيق اختبارات الضغوط على النظام المالي المصري بهدف تقييم مدى صلابته وقدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في ظل ظروف معاكسة مفترضة وممكنة الحدوث، ترتبط بمخاطر اقتصادية ومالية وجيوسياسية وبيئية، والتي قد تؤدي بدورها إلى تكون مخاطر نظامية تؤثر على الاستقرار المالي، وقد تم قياس تأثير هذه المخاطر على مجموعة المؤشرات المالية ومن أهمها مدى كفاية رأس المال والسيولة لكل من القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي، حيث تساهم نتائج الاختبارات في الوقوف على مواطن الضعف وأهم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي. وقد اشتملت اختبارات الضغوط المطبقة على القطاع المصرفي على ثلاثة أنواع من الاختبارات، وهي اختبارات الضغوط الكلية (اختبارات السيناريوهات)، واختبارات الحساسية، واختبارات الضغوط العكسية، حيث:

« تم إجراء اختبارات السيناريوهات على المستوى الإجمالي لأكثر ١٠ بنوك - والتي تمثل نحو ٨٠٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٤ - بهدف قياس مدى تأثير الملاءة المالية لها، وكذلك مدى تأثير مستويات السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية على مستوى القطاع ككل ببعض المخاطر النظامية وهي مخاطر التعرضات السيادية، ومخاطر القروض غير المنتظمة - والتي تتضمن كل من مخاطر ائتمان الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومخاطر ائتمان الشركات متناهية الصغر وكذلك مخاطر ائتمان الأفراد - بالإضافة إلى المخاطر النظامية لانتقال العدوى داخل النظام المالي، والمخاطر النظامية للتغيرات المناخية، وذلك من خلال تطبيق ثلاثة مستويات للسيناريوهات متدرجة من حيث درجة حدة الصدمات في كل سيناريو.

« وإلى جانب اختبارات السيناريوهات، تم إجراء اختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان والتركز في المطالبات السيادية بالعملة المحلية، ومخاطر التركيز لمحفظة ائتمان الشركات، ومخاطر الائتمان للشركات الكبرى والمتوسطة بالعملة الأجنبية، وكذلك مخاطر السوق المتمثلة في ارتفاع سعر الصرف وإعادة التسعير الناتجة عن ارتفاع سعر العائد، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل المرتبطة بالأمن السيبراني. كما تم إجراء اختبارات الضغوط العكسية لمخاطر الملاءة المالية ومخاطر السيولة.

« وقد أظهرت نتائج كافة الاختبارات مستوى منخفض أو متوسط لمخاطر الملاءة المالية على المستوى الإجمالي لأكثر ١٠ بنوك، مما يشير إلى قدرتهم على استيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة بمختلف درجات حدتها، ليستمر معدل كفاية رأس المال لتلك البنوك أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر من قبل البنك المركزي (١٢,٥٪) وأعلى من متطلبات لجنة بازل (١٠,٥٪). وعلى جانب مخاطر السيولة، فقد أظهرت نتائج الاختبارات تعرض القطاع المصرفي لمستوى منخفض من المخاطر على مستوى العملة المحلية ومستوى متوسط من المخاطر للعملة الأجنبية، ليستمر في تحقيق نسب لتغطية السيولة في إطار الحد الأدنى المقرر (١٠٠٪)، كما أظهر تطبيق اختبار الضغط الخاص بالتدفقات النقدية بالعملة المحلية والعملة الأجنبية مستوى منخفض من المخاطر لأكثر ٥ بنوك في القطاع لكل بنك على حدى.

شهد أداء سوق المال المصري تميزاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وقد انعكس ذلك في ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بالسوق الأولي، وارتفاع جميع المؤشرات الرئيسية بالسوق الثانوي، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي قيمة رأس المال السوقي، وارتفاع إجمالي قيم وأحجام التداول، كذلك شهدت البورصة المصرية قفزات تاريخية في أعداد المستثمرين الجدد، وأعداد طروحات وزيادات رؤوس أموال الشركات، مما يعكس الدور الحيوي لسوق الأوراق المالية كوسيلة للتحوط من مخاطر التضخم.

« ارتفع إجمالي قيمة الأوراق المالية المصدرة بالسوق الأولي خلال عام ٢٠٢٣ ليسجل ٦٠٢ مليار جنيه بمعدل نمو ٦٤٪ مقارنة بالعام السابق، وفيما يخص السوق الثانوي، ارتفعت جميع المؤشرات الرئيسية بالسوق خلال عام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤. وقد كان أداء المؤشرات متميزاً خلال عام ٢٠٢٣، حيث حقق مؤشر السوق الرئيسي EGX30 ومؤشرات سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة EGX70 وEGX100 معدلات نمو مرتفعة بلغت ٧١٪ و ٩٥٪ و ٩٠٪ على التوالي مقارنة بنهاية العام السابق، كذلك تحسن أداء جميع المؤشرات القطاعية خلال عام ٢٠٢٣، حيث سجلت عشرة قطاعات من أصل ١٦ قطاع معدلات نمو تقارب وتنفوق الـ ٥٠٪، وقد كان قطاع الموارد الأساسية، وقطاع التجارة والموزعون هم أكثر القطاعات ارتفاعاً بمعدل نمو بلغ ١٧٧٪، و ١٦٤٪ على التوالي، في حين قاد قطاع العقارات، والمقاولات والإنشاءات الهندسية وقطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات أهم الارتفاعات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

« ارتفع إجمالي قيمة رأس المال السوقي للأسهم المقيدة ليسجل ١,٧ تريليون جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٧٩٪ مقارنة بنهاية العام السابق واستمر في الارتفاع حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، كما قفز إجمالي قيم التداول للأسهم وسندات وأذون الخزانة خلال عام ٢٠٢٣ بما يقارب الـ ٣ أضعاف ليسجل ٣,٤ تريليون جنيه واستمر في الارتفاع ليسجل ٤,٢ تريليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

« وفيما يخص تداولات المستثمرين على الأسهم المقيدة، استحوذ المصريون على النسبة الأكبر ٨٣٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم، واستمرت في الارتفاع لتسجل ٨٩٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ومن حيث التداول حسب قطاعات الأسهم، استحوذت ٤ قطاعات رئيسية وهم قطاع الخدمات المالية غير المصرفية والعقارات والموارد الأساسية والبنوك خلال عام ٢٠٢٣ على النسبة الأكبر ٦٤٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم وارتفعت لتسجل ٦٦٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ نتيجة ارتفاع نصيب تداول قطاع العقارات.

« سعت البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٣ إلى تحديث البنية التكنولوجية المطلوبة لربط التنفيذيات الخاصة بسوق أدوات الدين الحكومية في مظلة واحدة وبما يتسق مع أفضل الممارسات العالمية، كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قواعد وضوابط فيما يخص شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، بالإضافة إلى قواعد فيما يخص السندات وصكوك التمويل غير الحاصلة على تصنيف ائتماني، كذلك أصدرت الهيئة شروط وضوابط وإجراءات الترخيص فيما يخص شركات مزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة وشركات مزاولة عمليات المقاصة والتسوية للعقود الآجلة.

## الشمول المالي

انطلاقاً من أهمية الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية في استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، يتولى البنك المركزي المصري تنسيق الجهود مع الوزارات والهيئات المعنية بالشمول المالي بهدف توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية ووصولها إلى المواطنين من مختلف الشرائح فضلاً عن توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمساهمة في توفير التمويل المستدام والاستقرار الاقتصادي.

« وساهمت جهود البنك المركزي المصري والتعاون المثمر مع كافة الوزارات والهيئات على مستوى الدولة في تحقيق طفرة في نسبة الشمول المالي حيث وصلت إلى ٧٠,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بنسبة ٦٤,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، بمعدل نمو ١٠,٧٪ خلال تلك الفترة، وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد المواطنين المشمولين مالياً من ٤٦,٩ مليون في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٤٧,٤ مليون في مارس ٢٠٢٤.

« وعلى صعيد الشمول المالي للمرأة تشير المؤشرات إلى حدوث طفرة في عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات معاملات، لتصل نسبة الشمول المالي للمرأة إلى ٦٢,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٥٧,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، وارتفع عدد السيدات المشمولات مالياً من ٢٠,٣ مليون إلى ٢٠,٥ مليون خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤.

« كما ارتفعت نسب الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية من ١٦-٣٥ سنة لتصل إلى ٥١,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٤٦,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، وسجلت أعداد الشباب المشمولين مالياً زيادة من ١٨,٨ مليون إلى ١٨,٩ مليون خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤.

## نظم وخدمات الدفع

يعد بناء وتطوير البنية التحتية المالية لنظم وخدمات الدفع الرقمية من الملفات التي يوليها البنك المركزي المصري أهمية قصوى لما لها من تأثير على تحقيق وضمائم الاستقرار المالي في الدولة، كما يعد ارتفاع عدد وقيم المعاملات الإلكترونية التي تتم على تلك الأنظمة ومن خلال تلك الخدمات باختلاف قنواتها الرقمية من أهم مؤشرات اعتماد المواطنين على تلك الوسائل للدفع غير النقدي بشكل يلبي احتياجات مستخدميهما، وجاء ذلك مدفوعاً بكفاءة وسلامة الحلول الرقمية مع ضمان إتاحتها بأحدث سبل ومقاييس التأمين العالمية المعتمدة.

« وفي سبيل تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، قام البنك المركزي بتقديم نظام التسوية اللحظية (RTGS) متعدد العملات بالإضافة إلى إصدار «قواعد تسوية معاملات غرف المقاصة بالعملة الأجنبية على نظام التسوية اللحظية بالعملة الأجنبية» في نوفمبر ٢٠٢١، وبلغت نسبة الزيادة في قيم التسويات الإجمالية بالجنبة المصري على نظام التسوية اللحظية ١٠,٤٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٣.

« وفيما يخص اختبارات الضغوط العكسية فقد أظهرت النتائج أن انخفاض نسبة كفاية رأس المال أو متوسط نسبي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية للقطاع المصرفي إلى الحد الأدنى الرقابي قد ينتج عند حدوث صدمة استثنائية تؤدي إلى انخفاض كبير في جودة المحفظة الائتمانية، وكذلك عند تطبيق نسب خصم مرتفعة جداً للأصول السائلة، بما يبرز الصلابة المالية للقطاع المصرفي.

« وعلى جانب القطاع المالي غير المصرفي، واصلت هيئة الرقابة المالية تطبيق اختبارات الضغوط وتحليل السيناريوهات التي بدأتها في عام ٢٠٢٠، وذلك لخلق آلية فعالة للإنذار المبكر لتعزيز الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات هذا القطاع، وتم تطبيق الاختبارات على عينة من حجم كل نشاط تتراوح نسبتها ما بين ٧٠٪ إلى ١٠٠٪. وتعتمد منهجية اختبارات الضغوط على تصميم نماذج السيناريوهات بدرجات متفاوتة، بدءاً من السيناريوهات الأساسية ثم المتفائلة ثم المتشائمة، وذلك بالتطبيق على المراكز المالية في عام ٢٠٢٣. وقد اختلفت مؤشرات المخاطر المستخدمة وفقاً لاختلاف طبيعة كل نشاط، وأخذاً في الاعتبار أهم أكبر عوامل المخاطر تأثيراً على أدائه، وتمثل مؤشرات المخاطر في ضعف الملاءة المالية، وانخفاض جودة المحفظة، وتراجع مؤشرات الربحية، إلى جانب مخاطر الائتمان والتشغيل والسيولة.

« وأظهرت نتائج اختبارات الضغوط قوة ومثانة المركز المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي. وتم تقديم عدة توصيات وفقاً لنتائج الاختبارات، وأهمها تدعيم القاعدة الرأسمالية من خلال زيادة رؤوس الأموال، ومتابعة معدلات السيولة للشركات والمؤسسات داخل القطاع للتأكد من توافر السيولة المناسبة للوفاء بالتزاماتها. هذا بالإضافة إلى الالتزام بخطط معتمدة لمواجهة المخاطر المحتملة والنتيجة عن تداعيات التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وأيضاً إعداد الخطط اللازمة لمعالجة المديونيات غير المنتظمة من خلال إعداد برامج لإعادة هيكلتها. هذا بالإضافة إلى المراجعة الدورية للأسعار المعلنة من جهات التمويل غير المصرفية بهدف الحفاظ على متوسط تكلفة تمويل واقعية وملائمة لظروف السوق، وقابلة للحمل من طرف العملاء، وتحقيق مؤشرات ربحية أو فائض ملائمة لاستدامة النشاط.

## حماية حقوق العملاء والمنافسة

في الآونة الأخيرة، حظت حماية حقوق العملاء باهتمام كبير لما لها من أثر في تعزيز ثقة العملاء في القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي. وقد اتخذ البنك المركزي المصري خطوات فعالة لترسيخ مبادئ حماية حقوق العملاء والتأكد من وجود قواعد واضحة تنظم العلاقة بين الجهات المرخص لها من مقدمي الخدمات المالية وعملائهم وقد ارتكزت هذه القواعد على العدالة والشفافية والتنافسية.

ومن الأركان الرئيسية لتحقيق تلك المبادئ هي خلق قنوات اتصال مباشرة مع عملاء البنوك ومقدمي الخدمات المالية والتأكيد على أن العملاء على دراية كاملة بكافة حقوقهم وواجباتهم والتي من شأنها مساعدة العميل في اتخاذ القرارات الواعية.

ارتفع إجمالي عدد الشكاوى المقدمة للبنوك بنسبة ١٨٪ لتسجل ٢,١ مليون شكوى في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، علماً بأن ٩٣٪ من الشكاوى تم حلها خلال ١٥ يوم عمل. كما ارتفع إجمالي عدد الشكاوى المقدمة للبنوك بنسبة ٣٢,٧٪ لتسجل ٦٥٨ ألف شكوى في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بعدد ٤٩٦ ألف شكوى خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠٢٢، علماً بأن ٩٥٪ من الشكاوى تم حلها خلال ١٥ يوم عمل.

### هذا ويعمل البنك المركزي المصري في الفترة القادمة على:

التأكيد على مبادئ حماية حقوق العملاء وتعزيز ثقة العملاء بالقطاع المصرفي وذلك من خلال استكمال إصدار التعليمات الرقابية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات المالية والمصرفية وضمان حصول العملاء على حقوقهم، والتأكيد على وجود إطار تنظيمي واضح يحدد العلاقة بين مقدمي الخدمات المصرفية ومستخدميها عن طريق إعداد دلائل استرشادية للسوق، وذلك بالتوازي مع نشر الثقافة المالية والمصرفية للتوعية بمبادئ حماية حقوق العملاء. كما يتم أيضاً تحليل ودراسة الجهات المرخص لها لوضع تعليمات منظمة تضمن وجود منافسة حرة لصالح العملاء.

علاوة على ذلك، تعد المتابعة والتحليل المستمر لأداء مقدمي الخدمات المالية من المهام الأساسية للبنك المركزي المصري وذلك للتأكد من وعي تلك الجهات بواجباتها تجاه عملائها.

وبالتعاون مع صندوق النقد العربي، يعمل البنك المركزي على تعزيز منصة «بني»، التي تعد منصة عربية موحدة للمدفوعات متعددة العملات، وقد بلغ عدد البنوك المصرية المشاركة على المنصة حوالي ١٤ بنك مصري.

وقد استمر مستوى أداء نظام تسوية الشيكات الإلكترونية بصورة مستقرة، حيث يُعد «نظام غرفة مقاصة الشيكات» من أهم أنظمة الدفع التي يحرص البنك المركزي على تطويرها في المرحلة الحالية بالشكل الذي يتيح توقف تداول الشيكات الورقية عند مرحلة إيداعها في البنوك للحصول، والاعتماد بدلاً من ذلك على صورة رقمية إلكترونية مؤمنة.

وكخطوة للتحويل الرقمي وتحقيقاً للشمول المالي، أطلق البنك المركزي المصري شبكة ميزة ديجيتال والتي يتم من خلالها تقديم خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول أو المحافظ الإلكترونية، ويقوم البنك المركزي بتطوير واستحداث خدمات جديدة على المنظومة بشكل مستمر مما أدى إلى تحقيق زيادة سنوية في حسابات محافظ الهاتف المحمول بنسبة ٣٢٪ في مارس ٢٠٢٤ لتصل إلى ٤٢,١ مليون حساب محفظة، وبلغت قيم المعاملات للمحافظ نحو ٥٥٥ مليار جنيه في الربع الأول لعام ٢٠٢٤ بمعدل نمو سنوي ١٣٣٪.

واستكمالاً لتطوير نظم وخدمات الدفع قام البنك المركزي بإطلاق شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) في مارس ٢٠٢٢ والتي تهدف إلى تنفيذ التحويلات المالية بشكل لحظي وربط جميع البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية، إذ تم ربط ٣٤ بنكاً من إجمالي ٣٥ بنكاً على المنظومة حتى مارس ٢٠٢٤. وارتفعت عدد المعاملات الخاصة بالخدمة إلى أكثر من ٩٣ مليون معاملة خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ بقيمة تتخطى ٥٦٥ مليار جنيه.

كما تم زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي لتتعدى ٢٣٥٠٠ ماكينة بنهاية مارس ٢٠٢٤، وارتفعت أعداد نقاط البيع الإلكترونية لتصل إلى أكثر من ١,٣ مليون ماكينة بنهاية مارس ٢٠٢٤.

هذا ويعمل البنك المركزي المصري في الفترة القادمة على تطبيق المشروعات التالية:

• التعرف على هوية العملاء إلكترونياً (E-KYC) – من خلال الهوية المالية الرقمية.

• إتاحة خدمة الإفراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول.

• العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC).

## الفصل الاول: التطورات الاقتصادية والمالية الكلية

استمر النظام المالي المصري في أداء دوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية خلال العام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، في ظل العديد من التحديات الراهنة على الساحة العالمية والتي شملت استمرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، بالإضافة إلى تأثير حركة الملاحة العالمية إثر تفاقم التوترات الجيوسياسية الإقليمية، وذلك بفضل قوة مقومات الاقتصاد المصري وتنوع أسقطته، وكذلك مرونة القطاع المصرفي المصري واستمرار ثقة المتعاملين معه. ذلك بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، والتي شملت الاستمرار في تطبيق نظام سعر صرف مرن وما صاحبه من تشديد للسياسة النقدية بهدف احتواء الضغوط التضخمية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى استمرار الحكومة في إتخاذ إجراءات الضبط المالي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات، بالإضافة إلى خفض الدين العام، مع تعزيز بيئة الأعمال مما يمكن القطاع الخاص من دفع النمو المستدام.

وقد حقق الاقتصاد المصري معدل نمو ٢,٤%<sup>(١)</sup> خلال الفترة يوليو/مارس من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، كما استمر في الوفاء بالتزاماته من العملة الأجنبية وذلك بفضل تنوع مصادر العملة الأجنبية لديه، حيث تمكن من زيادة إيراداته السياحية بالإضافة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات متنوعة وبالأخص في القطاع الإنشائي مع إتمام صفقة رأس الحكمة، وكذلك زيادة الاستثمارات الأجنبية في سوق اذون الخزينة المحلية، وذلك في ظل استمرار ثقة المستثمرين الأجانب في صلابة الاقتصاد المصري، وهو ما انعكس على ارتفاع رصيده من صافي الاحتياطيات الدولية واستمرار كفايته لتغطية الدين الخارجي قصير الأجل.

كما استمر القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك مع تحقيقه لمؤشرات سلامة مالية جيدة متمثلة في مستوى مرتفع للملاءة المالية بنسبة ١٨,١% في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بمستوى ١٢,٥% كحد رقابي مقرر من قبل البنك المركزي، إلى جانب استمرار انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل ٢,٦%، مع تغطية المخصصات لنسبة ٨٦,٣% من القروض غير المنتظمة، هذا بالإضافة إلى تمتعه بمستوى مرتفع من السيولة سواءً بالعملة المحلية أو الأجنبية والتي تتجاوز النسب الرقابية للعمليتين وهي ٢٠% و ٢٥% على التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر العائد على متوسط الأصول. ويظهر استقرار تلك المؤشرات قدرة القطاع المصرفي على مواجهة وامتناص العديد من الصدمات في الآونة الأخيرة واحتواء تداعياتها.

القطاع	المؤشر	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١٥ متوسط	
	عام مالي	يوليو/مارس						
الحقيقي (%)	معدل النمو الحقيقي	٢,٤	٤,١	٣,٨	٦,٧	٣,٣	٣,٦	٤,٨
	معدل التضخم	٣٤,٩	٢١,٣	٢٤,٤	٨,٥	٤,٥	٥,٧	١٥,٩
الحكومي (%)	الميزان الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٢,٩٧	-٠,٥	١,٦	١,٣	١,٣	١,٧	١,٤-
	إجمالي العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٥,٤٢	٥,٤	٦,٠	٦,١	٦,٨	٧,٤	١٠,٤
الخارجي	تحويلات العاملين بالخارج (مليار دولار)	١٤,٥	١٧,٥	٢٢,١	٣١,٩	٣١,٤	٢٧,٨	٢٢
	الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)	٤,٢-	١,٣-	١,٢-	٣,٥-	٤,٤-	٢,٩-	٤,١-
	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر (مليار دولار)	٢٣,٧	٧,٩	١,٠	٨,٩	٥,٢	٧,٥	٧,٤
	نصيب المستثمرين الأجانب من إجمالي أرصدة أذون الخزينة بالعملة المحلية (%)	٤,٧	١٩,٣	١٧,٨	١,٣	٢٢,٦	٧,٨	١٢,٨
	الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية (%)	٦٢,٨	٨٤	٨٠,٨	٧٩,٧	٣٣,٨	٢٨,٥	٢٨,٩
المصرفي (%) <sup>(٢)</sup>	خدمة الدين الخارجي إلى الحصيلة الجارية (%)	٣٦	٢٣,٥	٢٥,٧	٢٥,٢	٢,٦	٢٢,٥	١٣,١
	معياري كفاية رأس المال	١٨,١	١٧	١٨,٦	١٨,٩	٢٢,٢	٢٠,١	١٥,٣
	متوسط السيولة بالعملة المحلية	٣٧,٩	٣٩,٧	٣٦,٨	٤٣,٣	٤٥,٤	٥٣,٨	٤٩,٤
	متوسط السيولة بالعملة الأجنبية	٧٩,٣	٧٥,٣	٦٧,٥	٧٧,٩	٦٧,٩	٧١,٥	٦٢,٨
	نسبة القروض غير المنتظمة	٢,٦	٣,٥	٢,٩	٣,٣	٣,٤	٤,٠	٥,٣
	العائد على متوسط الأصول	٢٢,٠	١,٢	٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٦

\* السنة المالية تنتهي في ٣٠ يونيو لبنوك القطاع العام و ٣١ ديسمبر للبنوك الأخرى - قوائم مالية مدققة.

\*\* السنة المالية تنتهي في ٣١ ديسمبر للجهاز المصرفي - قوائم مالية مدققة.

# وفقاً للموقف في آخر سنة مالية معتمدة ٢٠٢٢.

## وفقاً للموقف في آخر سنة مالية معتمدة ٢٠٢٣.

١ وفقاً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار السوق.

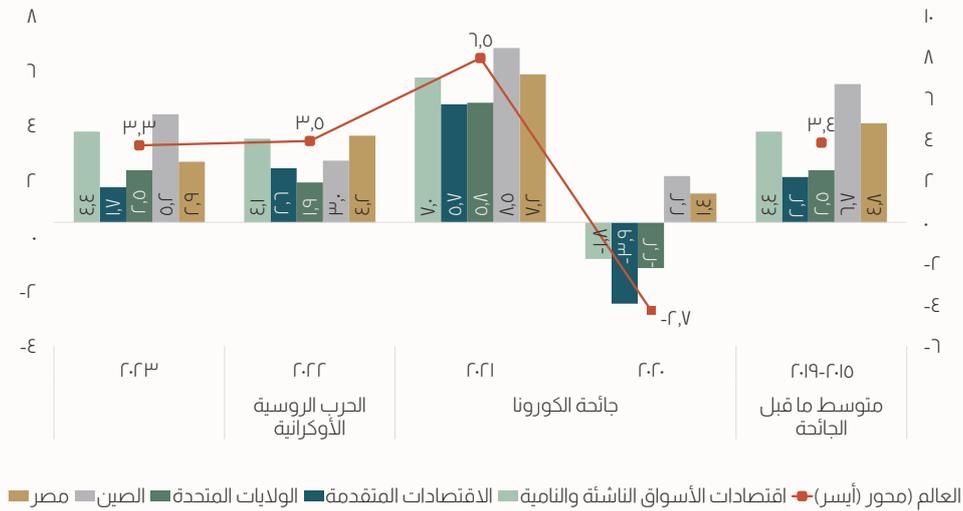
٢ تشير بيانات القطاع المصرفي في يوليو/مارس إلى الموقف في نهاية مارس من كل عام.

### القطاع الخارجي والتطورات العالمية<sup>(٣)</sup>

شهد الاقتصاد العالمي نمواً مستقراً خلال العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، بخلاف ما كان سائداً من توقعات الركود التضخمي نتيجة توالي صدمات العرض والطلب في ظل الأزمات الصحية والسياسية التي شهدها العالم منذ عام ٢٠٢٠، ودون التعرض لركود عالمي نتيجة السياسات النقدية التقييدية المشددة، حيث سجل معدل نمو الاقتصاد العالمي ٣,٥٪ و٣,٣٪ خلال العامين على التوالي، بالإضافة إلى تسجيله لمعدل نمو موجب خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤. وترجع مرونة النشاط الاقتصادي العالمي خلال عامي التقييد إلى التوسع على جانبي الطلب والعرض في الاقتصادات المتقدمة والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات متوسطة الدخل الكبيرة، حيث شهد جانب الطلب توسعاً في الاستهلاك الخاص مدعوماً بمدخرات القطاع العائلي وبالأنص في الاقتصادات المتقدمة، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي.

أما على جانب العرض، فقد كان التوسع مدفوعاً بزيادة حجم القوى العاملة - نتيجة توافد المهاجرين منذ ٢٠٢١ في بعض الاقتصادات المتقدمة وارتفاع نسب المشاركة في القوى العاملة - في ظل نمو قوي للتوظيف<sup>(٤)</sup>. كذلك، ساهم تراجع اضطرابات سلاسل الإمداد في انخفاض أوقات التسليم وتكاليف النقل<sup>(٥)</sup>، كما انخفضت أسعار الطاقة من ذروتها بشكل أسرع من المتوقع وخاصة خلال عام ٢٠٢٣<sup>(٦)</sup>. وفيما يخص حركة التجارة العالمية، شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً طفيفاً في تجارة السلع والخدمات بمعدل ٠,٨٪ مقابل ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٢. ويعد ذلك انعكاساً لانخفاض تجارة السلع خلال العام في ظل الانخفاض الملحوظ في نمو الإنتاج الصناعي عالمياً<sup>(٧)</sup>.

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم ومجموعات الدول (%)



٣ بيانات التطورات الاقتصادية العالمية وتوقعاتها مصدرها صندوق النقد الدولي وفقاً للبيانات المنشورة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في إبريل ٢٠٢٤ وفي التحديث الصادر في يوليو ٢٠٢٤، وبيانات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية مصدرها معهد التمويل الدولي، وبيانات أسعار الفائدة الأمريكية مصدرها البيانات الاقتصادية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. أما بالنسبة لبيانات التطورات الاقتصادية والمالية المحلية فمصدرها البنك المركزي المصري. هذا وقد تم تحليل البيانات العالمية والمحلية وفقاً للموقف في العام الميلادي.

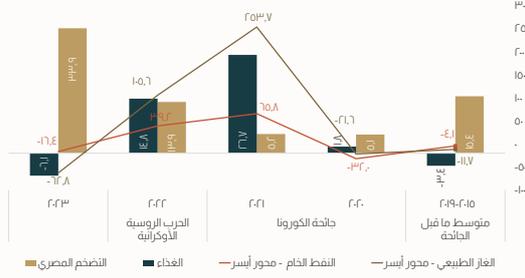
٤ سجل التوظيف في الاقتصادات المتقدمة معدلات نمو ١,٨٪ و٢,٦٪ و١,٤٪ خلال الأعوام من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣ على التوالي مقابل تراجع بمعدل ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٠.

٥ ارتفعت تكاليف النقل العالمي في أول عام ٢٠٢٤ إثر تفاقم التوترات الأمنية بالبحر الأحمر - والذي تندفق من خلاله نحو ١١٪ من حجم التجارة العالمية - مما أدى إلى تغير اتجاه الملاحة وتحويل مسار البضائع من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح، وقد نتج عن ذلك ارتفاع أقساط التأمين البحري وتكاليف الشحن لناقلات النفط، بالإضافة إلى استمرار الاضطرابات التجارية بسبب الظروف المناخية في قناة بنما، لأن تكاليف النقل العالمي تظل أقل من مستوياتها في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ بفضل تراجع اضطرابات سلاسل الإمداد.

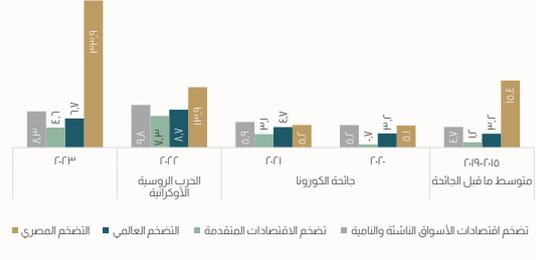
٦ وذلك بفضل ارتفاع إمدادات النفط من الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك وارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي خاصة بالولايات المتحدة، وكذلك ارتفاع صادرات النفط الروسي، بالإضافة إلى نجاح السياسات النقدية التقييدية في خفض الطلب العالمي على الطاقة.

٧ شهدت التدفقات التجارية ما بين الكتل المتعارضة جيوسياسياً تراجعاً ملحوظاً منذ بدء الحرب الروسية-الأوكرانية في ظل تزايد القيود التجارية عبر الحدود مع فرض حوالي ٣٢٠٠ قيد جديد في عام ٢٠٢٢ و٣٠٠٠ قيد جديد في عام ٢٠٢٣ مقابل فرض ١١٠٠ قيد فقط في عام ٢٠١٩، ذلك بالإضافة إلى تصاعد المخاوف فيما يخص مرونة سلاسل التوريد والأمن القومي. وقد انخفضت نسبة حجم التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي في عام ٢٠٢٣ نتيجة تراجع نمو التجارة العالمية مقابل استقرار نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بعد ارتفاع النسبة خلال العامين السابقين.

معدلات التضخم السنوية للسلع الأساسية (%)



معدل التضخم للعالم ومجموعات الدول ومصر وفقاً لأسعار المستهلكين (%)

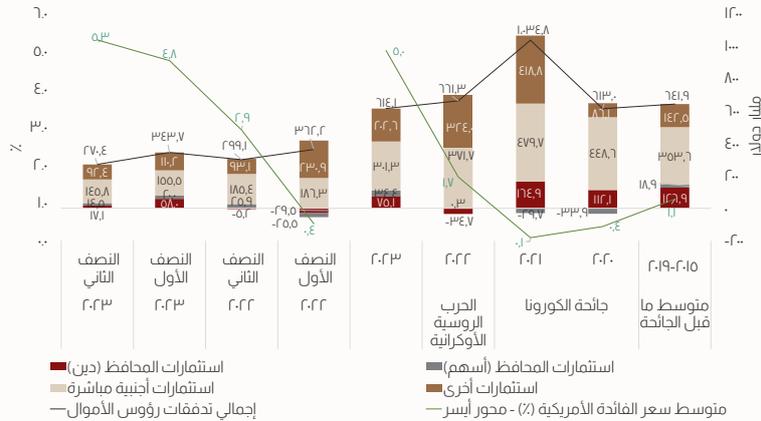


وقد نجحت السياسة النقدية التقييدية والتي بدأت منذ عام ٢٠٢٢ في خفض معدل التضخم العالمي من ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٧٪ في عام ٢٠٢٣<sup>(٨)</sup>. وقد استمر انخفاض التضخم في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ولكن بوتيرة أبطأ، نتيجة استمرار التضخم الأساسي للخدمات عند مستوى مرتفع مقابل انخفاض التضخم الأساسي للسلع. وقد ساهم اتجاه البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي للاتحاد الأوروبي إلى رفع أسعار الفائدة الاسمية بعد بدء ارتفاع معدلات التضخم المتوقع في انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية خلال عام ٢٠٢١، وهو ما أدى إلى دعم النشاط الاقتصادي و ساهم في تفادي انكماش الاقتصاد العالمي. في حين قامت العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية -مثل البرازيل وشيلي- برفع أسعار الفائدة بشكل أسرع من الاقتصادات المتقدمة مما أدى إلى أسقيتها في رفع أسعار الفائدة الحقيقية وخفض معدلات التضخم، وبالتالي اتجاه تلك الاقتصادات إلى تيسير السياسات النقدية بشكل ملحوظ بدءاً من النصف الثاني من عام ٢٠٢٣.

ومع توقعات انخفاض أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، انتعشت رغبة المستثمرين في شراء الأصول بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وقد نتج عن ذلك قدرة المزيد من الحكومات - التي كانت تواجه صعوبة في الحصول على التمويل - على الوصول إلى أسواق الدين الدولية خلال عام ٢٠٢٣. فقد سجلت استثمارات المحافظ في أدوات الدين صافي تدفقات للداخل بقيمة ٧٥,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ مقارنة بصافي تدفقات للخارج بقيمة ٣٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. كذلك ارتفعت استثمارات المحافظ في الأسهم لتسجل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ مقارنة بصافي تدفقات للداخل بقيمة ٠,٣ مليار دولار في العام السابق. وعلى الجانب الآخر، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣٠,١ مليار دولار مقابل ٣٧١,٧ مليار دولار، بينما سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢٠٢,٦ مليار دولار مقابل ٣٢٤ مليار دولار. وبذلك سجلت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الأسواق الناشئة صافي تدفقات للداخل بقيمة ٦١٤,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ مقابل ٦٦١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٢.

ولا تزال نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، ويساهم عجز الموازنة المرتفع في زيادة عبء الديون في العديد من الاقتصادات. كما ارتفعت مدفوعات الفائدة على الديون كحصة من الإيرادات الحكومية على حساب الاستثمارات الحكومية الداعمة للنمو. وفي الدول منخفضة الدخل، تشير التقديرات إلى أن مدفوعات الفائدة ستبلغ في المتوسط ١٤,٣٪ من إيرادات الحكومة العامة بنهاية عام ٢٠٢٤، أي حوالي ضعف مستواها قبل ١٥ عاماً. وإعادة بناء الحيز المالي في الموازنة وخفض الدين ووضعه على مسار نزولي، تهدف معظم الدول إلى تشديد موقف سياسة المالية العامة في عام ٢٠٢٤ وما بعده، من خلال زيادة الضرائب وانخفاض الإنفاق الحكومي مما قد يؤثر على النشاط الاقتصادي على المدى القريب.

إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلى الأسواق الناشئة - باستثناء الصين - وتوزيعها حسب نوع الاستثمار مقابل متوسط سعر الفائدة الأمريكية (مليار دولار - %)



٨ قارب معدل التضخم العام مستوى ما قبل الجائحة في معظم الاقتصادات في نهاية عام ٢٠٢٣، إلا أن بعض الدول منخفضة الدخل قد شهدت ضغوطاً كبيرة على الأسعار نتيجة تأثير أسعارها المحلية بشكل أكبر بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود والأسمدة، فضلاً عن انخفاض قيم عملاتها. وقد أسهمت هذه العوامل في نمو هذه الاقتصادات بشكل أبطأ من المتوقع، بالإضافة إلى استمرار ارتفاع معدلات التضخم بها.

كذلك سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر<sup>(١١)</sup> صافي تدفقات للداخل بقيمة ٩,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ١١,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ - نتيجة انخفاض صافي التدفقات في قطاعات الصناعات التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتمويل وتحسن صافي التدفقات الموجهة إلى قطاع البترول - وليستمر صافي الاستثمارات في تسجيل تدفقات للداخل صعوداً إلى ١٨,٢ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق نتيجة ارتفاع صافي التدفقات في القطاع الإنشائي بقيمة ١٥ مليار دولار (تمتلكه في صفة رأس الحكمة) وفي قطاع السياحة بقيمة ٠,٩ مليار دولار.

وسجلت استثمارات المحافظ في مصر خلال عام ٢٠٢٣ صافي تدفقات للخارج بقيمة ٠,٥ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٢١,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، حيث بدأت استثمارات المحافظ في مصر في تسجيل تدفقات للداخل منذ الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، لتقفز إلى ١٤,٤ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٠,٤ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وذلك بعد انخفاض قيمة العملة المحلية في مارس ٢٠٢٤ وتحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري إلى إيجابية من قبل الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني، لترتفع حصة المستثمرين الأجانب في أرصدة اذون الخزانة بالعملة المحلية من ١١,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ١٤,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ ثم ٤٠,٧٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل ١٩,٣٪ في مارس ٢٠٢٣.

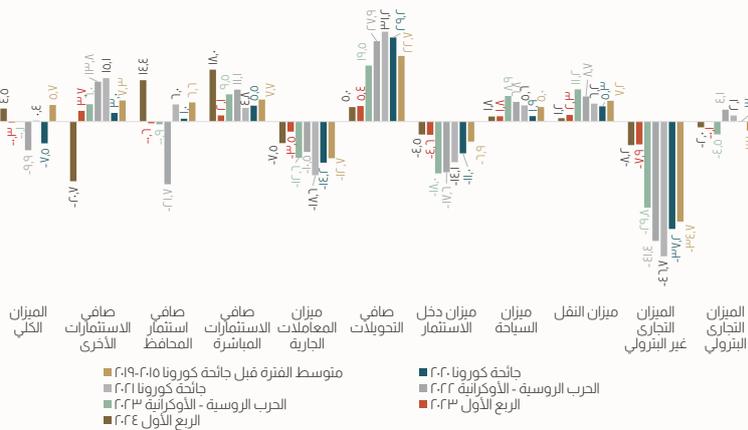
فضلاً عن ذلك، سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ١٣,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، بينما سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للخارج بنحو ٢٠,٧ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ - نتيجة تسجيل صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي تدفقات للخارج (تمثل زيادة في الأصول الأجنبية وانخفاض في الالتزامات الخارجية) بمقدار ١٧,٧ مليار دولار بالتزامن مع سداد القروض المتوسطة وطويلة الأجل بقيمة ١,٩ مليار دولار - مقابل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,٧ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، مما أدى إلى تسجيل الميزان الكلي لعجز بقيمة ٠,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ٩,٩ مليار دولار. وبذلك انعكست التطورات الإيجابية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ على الميزان الكلي لسجل فائضاً بقيمة ٤,٥ مليار دولار مقابل عجز بقيمة ٠,٣ مليار دولار.

وبالتزامن مع استقرار نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٣، انخفض عجز الميزان التجاري غير البترولي ليسجل ٢٩,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ٤١,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢، نتيجة التراجع الملحوظ في الواردات غير البترولية بمقدار ١١,٥ مليار دولار، مدفوعاً بانخفاض السلع الوسيطة والاستهلاكية بمقدار ٨,٨ مليار دولار معاً والمواد الخام بنحو ٢ مليار دولار. ومقابل ذلك، سجل الميزان التجاري البترولي عجزاً قيمته ٤,٥ مليار دولار مقابل فائض بقيمة ٤,١ مليار دولار، ويرجع ذلك في الأساس إلى تراجع الصادرات البترولية بقيمة ١٠,٣ مليار دولار - نتيجة انخفاض صادرات الغاز الطبيعي في ظل انخفاض إنتاج الغاز بمعدل ١١,٥٪ وأسعار الغاز الطبيعي بمعدل ٦٢,٨٪<sup>(١٢)</sup> - بينما انخفضت الواردات البترولية بقيمة ١,٧ مليار دولار بسبب انخفاض واردات البترول الخام. وبذلك تراجع عجز الميزان التجاري ليسجل ٣٤,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ٣٧,٢ مليار دولار خلال العام السابق، بينما ارتفع العجز خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بمقدار ٢,١ مليار دولار مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٣ نتيجة استمرار انخفاض الصادرات البترولية بمقدار ١,٨ مليار دولار.

كذلك ارتفعت إيرادات السياحة بمعدل ١٥٪ لتسجل ١٤,١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، كما ارتفعت إيرادات قناة السويس بمعدل ٢٦,١٪ لتسجل ٩,٦ مليار دولار نتيجة ارتفاع إجمالي صافي الحمولة ورسوم المرور وعدد الناقلات العابرة خلال القناة، وبذلك تحسن الفائض في الميزان الخدمي ليسجل ٢٠,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ١٦,٤ مليار دولار خلال العام السابق، كما حقق الميزان فائضاً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ قيمته ٢,١ مليار دولار، مقابل فائض أعلى خلال نفس الربع من العام السابق قيمته ٣,٧ مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض إيرادات قناة السويس بمعدل ٥٧,٢٪ بسبب تراجع إجمالي صافي الحمولة وعدد الناقلات العابرة بمعدلات ٥٩٪ و ٤٣٪ على التوالي في ظل اندلاع التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عجز ميزان دخل الاستثمار بمقدار طفيف خلال عام ٢٠٢٣ وليسبق نسبياً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤. كما تراجعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمقدار ٨,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، وانخفضت بقيمة ٠,٤ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤. وبذلك سجل الميزان التجاري المصري عجزاً خلال عام ٢٠٢٣ بمقدار ١٢,٦ مليار دولار مقابل ١٠,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ (وهو ما يمثل ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقابل ٢,٣٪ على التوالي) وعجزاً بمقدار ٧,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقابل ٣,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ (وهو ما يمثل ١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقابل ٠,٩٪ على التوالي)<sup>(١٣)</sup>.

أهم مكونات ميزان المدفوعات المصري (مليار دولار)



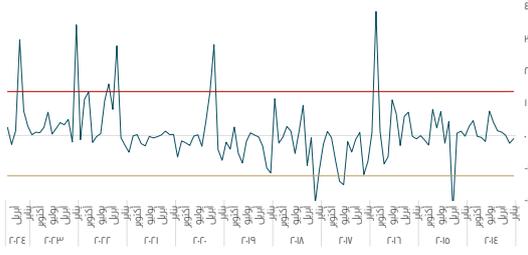
١١ تركزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل خلال عام ٢٠٢٣ في القطاع البترولي بنسبة ٢٦,٥٪، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٢٥,٤٪، والقطاع المالي بنسبة ١٣,٥٪، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٥,٢٪، بينما تركزت الاستثمارات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ في القطاع الإنشائي بنسبة ٧١,٩٪، يليه القطاع البترولي بنسبة ٨,٥٪ وقطاع السياحة بنسبة ٤,٩٪.

٩ طبقاً لبيانات أسعار السلع الأساسية لصندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٢٤. ١٠ تم حساب النسبة خلال الربع الأول يناير/مارس من عام ٢٠٢٤ بالقسم على مجموع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لأربع أرباع لعدم اكتمال العام الميلادي. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ والربع الأول يناير/مارس من عام ٢٠٢٣، فقد تمت القسمة على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال العام الميلادي.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع صافي الاحتياطات الدولية من ٣٤ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٣٥,٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٣ وليستمر في الصعود ويسجل ٤٠,٤ مليار دولار في مارس ٢٠٢٤، والذي يظل في النطاق الكافي نسبةً إلى الالتزامات قصيرة الأجل من العملة الأجنبية، حيث يغطي صافي الاحتياطات الدولية ١١٩,٥٪ من الدين الخارجي قصير الأجل في ديسمبر ٢٠٢٣ مقابل ١١٢,٤ في ديسمبر ٢٠٢٢ لترتفع النسبة إلى ١٥٩,٢٪ في مارس ٢٠٢٤، وذلك نتيجة تراجع الدين الخارجي قصير الأجل وارتفاع صافي الاحتياطات الدولية في عام ٢٠٢٣ والربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقابل نفس الفترة من العام السابق، كما يغطي صافي الاحتياطات الدولية عدد ٧ أشهر<sup>(١٢)</sup> من الواردات السلعية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقابل ٦,١ أشهر في ديسمبر ٢٠٢٣ و٥ أشهر في ديسمبر ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى ذلك، انخفضت قيمة العملة المحلية أمام الدولار بمعدل ١٩,٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ على أساس سنوي و ٣٤,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، مع استمرار البنك المركزي في تطبيق سياسة نقدية تقييدية من خلال رفع سعر الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس في مارس و ١٠٠ في أغسطس خلال عام ٢٠٢٣ ثم ٢٠٠ نقطة أساس في فبراير و ٦٠٠ في مارس خلال عام ٢٠٢٤.

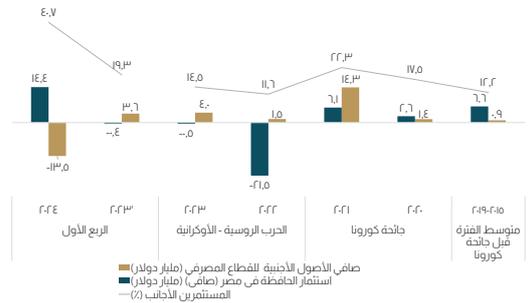
#### مؤشر الضغط على سعر صرف العملة المحلية



وبذلك أسفرت جهود السلطات المصرية بشأن حزمة السياسات الشاملة والإصلاحات اللازمة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي - والتي أدت إلى إتمام المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج مجمعة في مارس ٢٠٢٤ - عن بدء تحسن أداء الاقتصاد الكلي، حيث أدى التزام السلطات بنظام سعر الصرف المرن وما صاحبه من تشديد للسياسة النقدية إلى القضاء على نقص النقد الأجنبي، وجذب الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تخصيص جزء من التدفق الخاص بصفقة رأس الحكمة في دعم رصيد صافي الاحتياطات الدولية، وهو ما يوفر تحوطاً إضافياً من الصدمات الخارجية في ظل التحديات الناتجة عن التوترات الجيوسياسية الإقليمية، ويؤثر إيجابياً على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

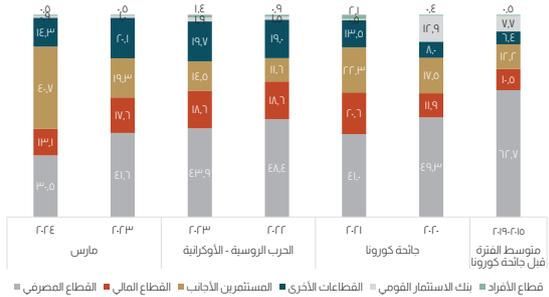
وقد تزامن ارتفاع صافي التدفقات للداخل للأصول الأجنبية للقطاع المصرفي خلال عام ٢٠٢٣ مع انخفاض متوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية إلى ٦٧,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ من ٧٧,٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، لتحسن وتسجل ٧٩,٣٪ في مارس ٢٠٢٤، وارتفاع نسبة القروض إلى الودائع بالعملة الأجنبية إلى ٨٤٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ من ٦٦,٨٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ ولتستمر في الارتفاع إلى ٨٤,٤٪ في مارس ٢٠٢٤، مع استقرار نسبة ودائع القطاع العائلي بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع غير الحكومية بالعملة الأجنبية عند نحو ٦٠٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٤ مقابل نحو ٦٠,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٢.

#### تدفقات صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي وصافي تدفقات استثمارات المحافظ ونصيب المستثمرين الأجانب في سوق أذون الخزانة المحلية (مليار دولار -٪)



ومع ارتفاع نصيب المستثمرين الأجانب في سوق أذون الخزانة المحلية، تراجعت مساهمة القطاع المصرفي، حيث انخفضت حصته من أرصدة الأذون من ٤٨,٤٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٤٣,٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ و ٣٠,٥٪ في مارس ٢٠٢٤، مع استمرار مساهمات القطاعات الاقتصادية والقطاع المالي غير المصرفي في أرصدة الأذون مسجلة ١٩,٧٪ و ١٨,٦٪ في ديسمبر ٢٠٢٣ و ١٤,٣٪ و ١٣,١٪ في مارس ٢٠٢٤ على التوالي، مما يشير إلى تنوع قاعدة المستثمرين المحليين في أرصدة أذون الخزانة المحلية وهو ما يعزز قدرة الحكومة على تديير احتياجاتها التمويلية محلياً.

#### نصيب القطاعات المختلفة في إجمالي الأرصدة القائمة من الأذون على الخزانة المحلية (٪)



١٢ تم حساب عدد شهور الواردات السلعية خلال الربع الأول يناير/مارس من عام ٢٠٢٤ بالقسمة على الواردات السلعية آخر أربع أرباع لعدم اكتمال العام الميلادي. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ والربع الأول يناير/مارس من عام ٢٠٢٣، فقد تمت القسمة على الواردات السلعية خلال العام الميلادي.

ثانياً: بيئة الائتمان المحلي<sup>(١٣)</sup>

## اتجاه السياسات الاقتصادية والاحترازية الكلية

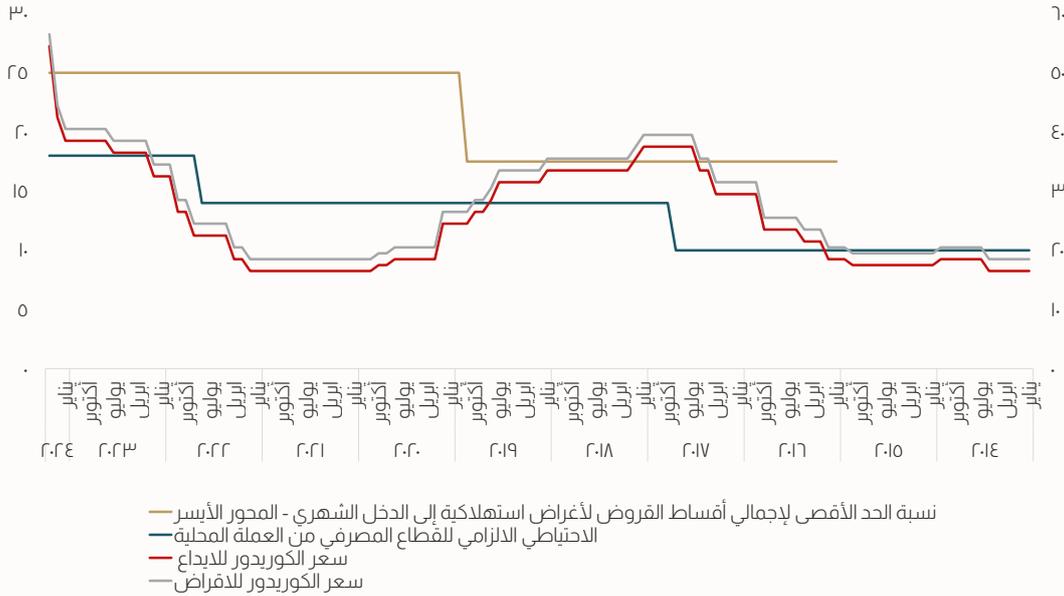
تتأثر البيئة الاقتصادية والمالية الكلية التي يتم منح الائتمان فيها بإجراءات السياستين المالية والنقدية، وكذلك إجراءات السياسة الاحترازية الكلية.

استمرت السياسة المالية في إجراءات الضبط المالي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام وتعظيم الإيرادات وهو ما انعكس على ارتفاع الإيرادات الضريبية، وذلك نتيجة للتوسع بأعمال الميكنة التي تهدف لدمج الاقتصاد غير الرسمي، بالإضافة إلى ذلك تم تشكيل مجلس أعلى للضرائب<sup>(١٤)</sup> في مارس ٢٠٢٤ بما يتكامل مع مسار الإصلاح الاقتصادي لتمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار.

استمرت السياسة النقدية في اتجاهها التقييدي للحد من الضغوط التضخمية من خلال رفع أسعار العائد بواقع ٩٠٠ نقطة أساس خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤، بالإضافة إلى ذلك استمرت نسبة الاحتياطي الإلزامي بالعملة المحلية لدى البنك المركزي عند ١٨٪ بعد رفعها من ١٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٢.

على الجانب الآخر، أبقى السياسة الاحترازية على الحد الأقصى لنسبة إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية عند ٥٠٪ من مجموع الدخل الشهري متضمنة أقساط القروض العقارية عند نسبة ٤٠٪ من مجموع الدخل الشهري.

## أدوات السياسات الاقتصادية والاحترازية الكلية (٪)



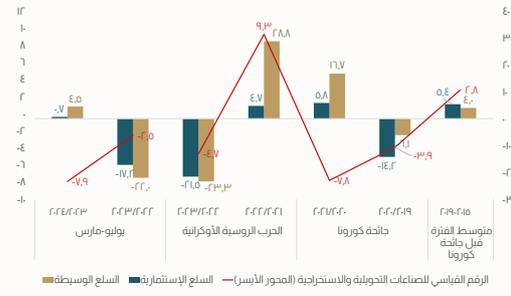
١٣ بيانات تطورات بيئة الائتمان مصدرها البنك المركزي، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. هذا وقد تم التحليل وفقاً لبيانات العام المالي، كما يتم تحديد أثر تغيرات سعر الصرف على كل معدلات النمو فيما يخص الائتمان المحلي من خلال استخدام سعر صرف ثابت.

١٤ يتكون المجلس الأعلى للضرائب من اتحادات الصناعات والغرف التجارية والمستثمرين برئاسة رئيس مجلس الوزراء، والذي يختص باقتراح الآليات الكفيلة لمعالجة ظاهرة المتأخرات الضريبية وتحقيق الإيرادات الضريبية المستهدفة، دون فرض أعباء جديدة.

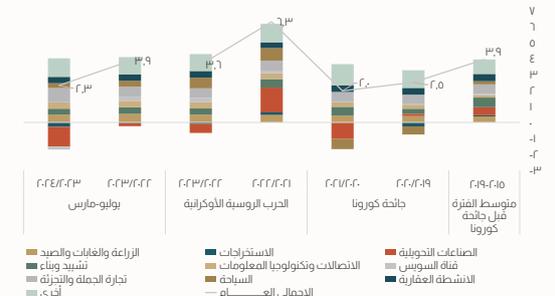
« بيئة الائتمان الخاص - قطاع الأعمال

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ٢,٣٪ خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤ مقابل ٣,٩٪ خلال فترة المقارنة، نتيجة ارتفاع المساهمة السالبة لاستخراجات الغاز، والصناعات التحويلية، وانعكاس المساهمة الموجبة لقطاع قناة السويس إلى مساهمة سالبة خلال الفترة نتيجة انخفاض إيرادات القناة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ متأثراً بالتوترات التي شهدتها حركة الملاحة في البحر الأحمر، وقد حدّ من هذه الآثار السلبية على النمو الاقتصادي ارتفاع مساهمة قطاع تجارة الجملة والتجزئة واستقرار مساهمة سائر القطاعات. وقد ساهم القطاع الخاص بنسبة ١٠٤,١٪ من النمو، والذي دفع قطاعات الزراعة والتشييد والبناء والأنشطة العقارية والاتصالات و السياحة - نتيجة لارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ٥,٣٪ مدفوعاً بارتفاع عدد السائحين والليالي السياحية بمعدل ١١,١٪ و ٥,٣٪ على التوالي - بالإضافة إلى قطاعات التجارة والتجزئة وخدمات التعليم والصحة والنقل والتخزين.

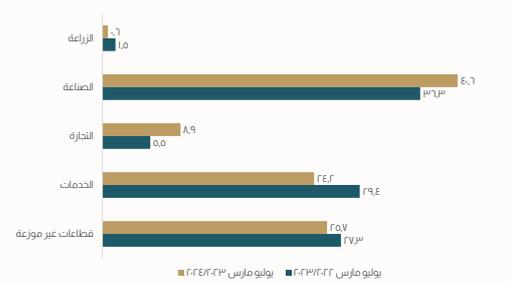
معدلات نمو واردات السلع الاستثمارية والوسيطه مع معدل النمو الحقيقي لقطاع الصناعات التحويلية (%)



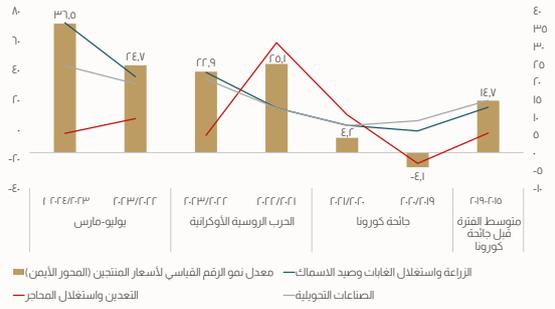
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ومساهمات قطاعاته (%)



نصيب القطاعات الاقتصادية من التغير في إجمالي أرضة القروض والخصم غير الحكومية في الفترة من يوليو-مارس ٢٠٢٤ (%)

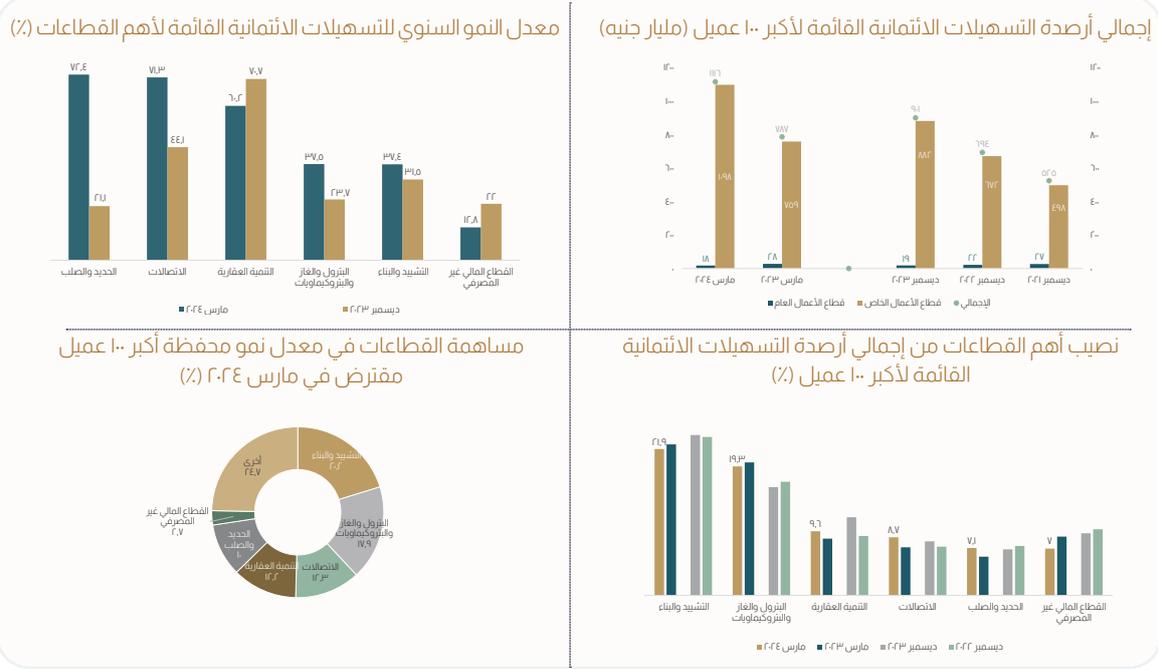


معدلات التضخم السنوية وفقاً لأسعار المنتجين للمؤشر العام وبعض المؤشرات الفرعية (%)



### تحليل محفظة أهم القطاعات الاقتصادية المُمولة من القطاع المصرفي على مستوى أكبر مائة عميل مقترض

- بلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية القائمة لأكثر مائة عميل مقترض لقطاعي الأعمال العام والخاص نحو ٩٠١ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو سنوي ٢٩,٨٪ مقابل ٣٢,٢٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، واستمرت قيمة تلك الأرصدة في الارتفاع لتبلغ ١١١٦ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤ بمعدل نمو ٤١,٨٪ مقابل ٣٤,٨٪ في نهاية مارس ٢٠٢٣.
- تستحوذ ستة قطاعات رئيسية على نصيب ٧٣,٦٪ من إجمالي أرصدة التسهيلات في مارس ٢٠٢٤، وبنسبة مساهمة ٧٥,٣٪ في معدل نمو محفظة أكبر مائة عميل مقترض.



### ١٠ قطاع التشييد والبناء

يستحوذ قطاع التشييد والبناء على النصيب الأكبر من أرصدة التسهيلات الائتمانية القائمة لأكثر مائة عميل مقترض بنسبة ٢١,٩٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤، وبمعدل نمو ٣٧,٤٪ مقارنة بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما يُعد من أكبر القطاعات مساهمة في معدل نمو المحفظة بنسبة ٢٠,٢٪.

يعد قطاع التشييد والبناء من القطاعات الأساسية المحركة للنمو الاقتصادي، حيث استمر في تحقيق مساهمة مستقرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد المصري والتحديات التي يواجهها القطاع وأهمها زيادة الأعباء المالية على الشركات العاملة بالقطاع وارتفاع التكلفة الكلية لتنفيذ المشروعات نتيجة لارتفاع أسعار مواد البناء، واتباع سياسة نقدية تقييدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

وحقق القطاع معدل نمو ٤,٩٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بمعدل نمو ٥,٦٪ في الفترة المماثلة من العام المالي السابق، كما بلغ معدل نموه ٥,٥٪ في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٤,٩٪ في نفس الفترة من العام المالي السابق.

وجاء نمو القطاع مدفوعاً بإطلاق العديد من المشروعات، ومنها مشروعات قومية تقوم بها الحكومة المصرية بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي<sup>(١٥)</sup>، ومشروعات أخرى يقوم بها القطاع الخاص وحده مستفيداً من الفرص الاستثمارية التي تقدمها الحكومة المصرية في هذا القطاع الحيوي<sup>(١٦)</sup>.

هذا بالإضافة إلى توقيع اتفاقية تنمية وتطوير مدينة رأس الحكمة، والتي تُعد أكبر اتفاقية استثمار أجنبي مباشر تتم في قطاع التشييد والبناء، حيث سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الإنشائي نحو ١٥,٣ مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة تتجاوز الـ ٦٠٪ من إجمالي قيمة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما تستهدف الحكومة إنشاء المزيد من المدن ذات الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية وربطها بالبنية التحتية القائمة. بالإضافة إلى تطوير أنظمة النقل والموانئ والمطارات.

١٥ في يوليو ٢٠٢٣، تم توقيع اتفاقية بين وزارة التعاون الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لتطوير مترو أبو قير بالإسكندرية. كما تم توقيع عقد بين تحالف أوراسكوم تاليس والهيئة القومية لسكك حديد مصر في سبتمبر ٢٠٢٣ لتحديث مسار سكة حديد القاهرة - بني سويف بطول ١٢٥ كيلومتر.  
١٦ في نوفمبر ٢٠٢٣، تم وضع حجر الأساس للمجمع اللوجستي لشركة موانئ دبي بالعين السخنة والذي تبلغ مساحته نحو ٣٠٠ ألف متر مربع وذلك لتلبية الأنشطة اللوجستية والتجارية والتوزيعية وغيرها.



## ٢٠ قطاع البترول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات

يستحوذ القطاع على ١٩,٣٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٤، وبمعدل نمو ٣٧,٥٪ مقارنة بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما ساهم في معدل نمو المحفظة بنسبة ١٧,٩٪.

- ◀ يعد قطاع البترول والغاز من أهم القطاعات الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي باعتباره المصدر الرئيسي لتوفير الاحتياجات من الطاقة لكافة الأنشطة الاقتصادية وأسواق الاستهلاك النهائي. بالإضافة إلى تعزيز الميزان التجاري من خلال تنمية الصادرات المصرية من المنتجات البترولية وخفض فاتورة الواردات. كما يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ◀ استمر القطاع في مواجهة بعض التحديات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث تراجع حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي والمنتجات التكريرية بنسبة ١٣,٦٪ و ٧,٧٪ على الترتيب مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. مما أدى إلى تحول الفائض في إنتاج الغاز الطبيعي إلى عجز، وأيضاً زيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك للمنتجات البترولية بنحو ٢١٪ خلال فترة المقارنة<sup>(١٧)</sup>.
- ◀ كما تراجع الصادرات من الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية بنحو ٩٢٪ و ٤٣٪ على الترتيب خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك في ظل تراجع الأسعار العالمية من الغاز المسال وخام برنت بحوالي ٣٤٪ و ٦٪ على الترتيب خلال فترة المقارنة<sup>(١٨)</sup>. وزادت التوترات الجيوسياسية الإقليمية من حدة الصعوبات التي تواجه القطاع، ليتراجع حجم الواردات من الغاز إلى أدنى مستوى له في أكتوبر من عام ٢٠٢٣، مما أثر سلباً على حجم الصادرات المصرية من الغاز المسال.
- ◀ تراجع ناتج أنشطة استخراج البترول والغاز خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل ٠,٤٪ و ١٢,٤٪ على الترتيب مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. كما تراجع معدل نمو نشاط تكرير البترول بـ ٥,٦٪ خلال فترة المقارنة. وذلك بعد أن شهدت تلك الأنشطة تطوراً كبيراً خلال السنوات السابقة نتيجة للاكتشافات المتتالية خاصة من الغاز، فضلاً عن إنشاء وتطوير العديد من محطات التكرير والتي ساهمت في زيادة الطاقة التكريرية<sup>(١٩)</sup>.
- ◀ على الجانب الآخر، تم إنجاز عدة مشروعات وطنية كبيرة، ومنها مشروع توسعات مصفاة تكرير ميدور، ومجمع أسبوت للتكرير الهيدروجيني، ومشروع توسعات مجمع غازات الصحراء الغربية. كما تم توقيع ٢٩ اتفاقية للبحث والاستكشاف عن البترول والغاز خلال عام ٢٠٢٣، فضلاً عن الانتهاء من وضع خمسة مشروعات لحقول الزيت الخام والغاز الطبيعي على خريطة الإنتاج بهدف إنتاج نحو ١٥ ألف برميل خام ومنتجات يومية، وحوالي ١٤٤ مليون قدم مكعب غاز يومياً. هذا بالإضافة إلى وضع برنامج لاستكشاف الغاز من خلال حفر ٣٥ بئر استكشاف جديد في منطقتي البحر المتوسط ودلتا النيل، وسيتم تنفيذ البرنامج بالشراكة مع كبرى شركات النفط العالمية. وذلك بالإضافة إلى منح عدة تراخيص في مناطق الاستكشاف الجديدة.
- ◀ وتستمر الدولة في تحفيز صناعة البتروكيماويات باعتبارها من أهم الصناعات الاستراتيجية التي تعتمد عليها العديد من الصناعات الأخرى مثل البلاستيك والمنظفات والأسمدة والمبيدات والمنسوجات والأدوية وغيرها. وتتولى الحكومة تنفيذ حزمة كبيرة من مشروعات البتروكيماويات لزيادة القيمة المضافة وتوفير إنتاج محلي من الخامات المختلفة والمنتجات المتنوعة بهدف خفض الواردات وتعزيز الصادرات المصرية. وقد شهد عام ٢٠٢٣ تنفيذ مجموعة من المشروعات الجديدة بمنطقتي العلمين الجديدة ودمياط وشملت مجمل إنتاج السيليكون المعدني وكربونات الصوديوم، ومشروع الأمونيا الخضراء والميثانول الأخضر.



## ٣٠ قطاع التنمية العقارية

يستحوذ القطاع على ٩,٦٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٤، بمعدل نمو ٦٠,٢٪ مقارنة بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما ساهم في معدل نمو المحفظة بنسبة ١٢,٢٪.

- ◀ استمر قطاع الأنشطة العقارية في تحقيق معدلات نمو موجبة، ليصل معدل نموه إلى نحو ٣,٨٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وهو نفس معدل النمو تقريباً في الفترة المماثلة من العام المالي السابق. بينما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتسجل ١٧,٢٪ مقارنة بنسبة مساهمة ١٠,٦٪ خلال فترة المقارنة<sup>(٢٠)</sup>.
- ◀ استفاد قطاع التنمية العقارية في ظل التطورات الأخيرة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفعت أسعار بيع وإيجار الوحدات السكنية سواء سكنية أو غير سكنية نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وأسعار مواد البناء، وذلك لتعويض الزيادة في التكاليف. هذا بالإضافة إلى ارتفاع الطلب المحلي نتيجة توجه الأفراد لشراء العقارات باعتبارها من الاستثمارات الآمنة، فضلاً عن زيادة أعداد الوافدين من الخارج مما أدى لزيادة الإقبال على شراء وإيجار الوحدات السكنية.

١٧ سجلت الفجوة بين إنتاج واستهلاك المنتجات البترولية نحو ٢٥٦ ألف برميل/يوم في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وذلك مقابل ١٢٨ برميل/يوم في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

١٨ توقفت مصر عن تصدير الغاز المسال خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، من أجل سد العجز في الطلب المحلي، خاصة قطاع الكهرباء، والذي يعد من أكبر القطاعات المستهلكة للغاز، وقد عاودت التصدير مرة أخرى في الربع الثاني بكميات أقل من المعدلات الطبيعية.

١٩ سجل متوسط معدل النمو السنوي لقطاعي استخراج الغاز وتكرير البترول نحو ٨,٧٪ و ٥,٧٪ خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

٢٠ ساهم قطاع الأنشطة العقارية في معدل نمو الناتج بـ ١١,٤٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

- ◀ على الجانب الآخر، تستمر الحكومة في تحفيز الطلب المحلي من خلال دعم محدود وم متوسطي الدخل عن طريق طرح شقق في عدة مشروعات سكنية مع إمكانية الاستفادة من مبادرات التمويل العقاري. هذا بالإضافة إلى تقديم تسهيلات للمطورين العقاريين من خلال تخفيض قيمة الأعباء التي يتم تحميلها للأقساط التي تم أو يتم جدولتها ليتم تثبيت معدل الفائدة عند ١٠٪ بدلاً من الفائدة المعلنة من البنك المركزي ولمدة عامين. فضلاً عن مد المهلة الزمنية لتنفيذ المشروعات بواقع ٢٠٪ من إجمالي المدة الأصلية للمشروع، إلى جانب تحديد نسبة ٨٥٪ لاعتبار المشروع قد اكتمل بدلاً من نسبة ٩٥٪.
- ◀ وفي ظل جهود الدولة لتصدير العقار المصري، فقد وافق مجلس الوزراء على تعديل تشريعي يسمح للأجانب بتملك أكثر من عقارين على أن يتم سداد ثمنها بالعملة الأجنبية، وذلك بهدف تنشيط السوق العقاري المصري وتعزيز الموارد الدولارية. بالإضافة إلى التعديل الذي تم على قرار منح الجنسية حال شراء الأجانب لعقار في مصر بقيمة ٥٠٠ ألف دولار لتتخفف تلك القيمة إلى ٣٠٠ ألف دولار وفقاً للتعديل الجديد.



#### ٤. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يستحوذ القطاع على ٨,٧٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٤، بمعدل نمو ٧١,٣٪ مقارنة بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما ساهم في معدل نمو المحفظة بنسبة ١٢,٣٪.

- ◀ يعد قطاع الاتصالات من أهم القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو الاقتصادي، حيث ساهم في النمو بنحو ١٧,٥٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤<sup>(١١)</sup>، وقد سجل معدل نموه ١٤,٩٪ مقابل معدل نمو ١٦,٥٪ في الفترة المماثلة من العام المالي السابق.
- ◀ وقد حقق القطاع إيرادات وصلت إلى ٣١٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بنسبة زيادة ٧٥٪ مقارنة بالعام السابق. كما ارتفعت صادرات مصر الرقمية لتصل إلى ٦,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ صعوداً من ٤,٩ مليار جنيه في العام السابق له بمعدل نمو ٢٦,٥٪. فضلاً عن زيادة صادرات تصميم الإلكترونيات والأنظمة المدمجة بأكثر من ٢٠٪ لتسجل ٤٩٠ مليون دولار<sup>(١٢)</sup>.
- ◀ كما بلغت قيمة إجمالي الاستثمارات المخصصة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو ٨٣,٣ مليار جنيه في خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٥٦ مليار جنيه في العام المالي السابق، وبمعدل نمو ٤٨,٨٪، ويستحوذ القطاع الخاص على نحو ٦٣٪ من إجمالي الاستثمارات، وفقاً للتقرير الصادر عن مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار.
- ◀ شهد عدد شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تم تأسيسها خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تراجعاً نسبياً بنسبة ٨,٤٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. بينما زاد عدد الشركات التي تم تأسيسها في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتبلغ ٦٨٩ شركة بنسبة زيادة ١٣,٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- ◀ وبلغ متوسط قيمة مؤشر قطاع الاتصالات بالبورصة المصرية ٢٠٢٩ نقطة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة زيادة ٣٣,٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق<sup>(١٣)</sup>.
- ◀ كما شهد القطاع العديد من الإنجازات التي تبنتها الحكومة، ومنها افتتاح العديد من مراكز إبداع مصر الرقمية في عدة محافظات، وبناء القدرات الرقمية من خلال زيادة أعداد المتدربين وتحفيز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، فضلاً عن إطلاق المنصة الرقمية للهيئة العامة للاستثمار بغرض تأسيس الشركات عن بُعد. كما تم إطلاق مشروع الهوية الوطنية العقارية لتوثيق كافة المعلومات الخاصة بالعقارات في مصر من خلال بناء قاعدة بيانات ضخمة.

٢١ ساهم قطاع الاتصالات في معدل نمو الناتج ب ١٢,١٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

٢٢ وفقاً لبيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٢٣ يتضمن مؤشر قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات سبع شركات، وهم: راية لخدمات مراكز الاتصالات، وفوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الفورية، والمصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، والشركة المصرية للاتصالات، والمصرية للأقمار الصناعية (نايل سات)، وأوراسكوم للاستثمار القابضة، وإي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية.



### قطاع الحديد والصلب

٥٠

يستحوذ القطاع على ٧,١٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٤، بمعدل نمو ٧٢,٤٪ مقارنة بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما ساهم في معدل نمو المحفظة بنسبة ١٠٪.

- استطاعت صناعة الصلب أن تتغلب نسبياً على التحديات التي واجهتها منذ بداية عام ٢٠٢٣، والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وتراجع الطلب المحلي، وارتفاع الفاتورة الاستيرادية للمواد الخام. حيث ارتفع حجم الإنتاج المحلي من حديد التسليح والصلب المسطح بنحو ١٦,٧٪ و٢٢٪ على الترتيب خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى توفير حصيلة دولارية من الصادرات مما مكن من استيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج، فضلاً عن زيادة الطاقة الإنتاجية للصلب.
- بينما شهد حجم الاستهلاك المحلي من حديد التسليح تراجعاً نسبياً بنحو ٣٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك نتيجة للارتفاعات المتتالية في أسعار حديد التسليح، وارتفاع معدل التضخم، وهو ما أثر سلباً على القوة الشرائية للمستهلكين.
- وعلى مستوى الصلب المسطح، ارتفعت مبيعاته بنحو ١٥٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق مدفوعاً بزيادة الصادرات والتي مثلت نحو ٦٨٪ من إجمالي مبيعات الصلب المسطح لتبلغ نحو ١,١٣ مليون طن بنسبة زيادة تقرب من ١٠٠٪ خلال فترة المقارنة.



### القطاع المالي غير المصرفي

٦٠

يستحوذ القطاع على ٧٪ من إجمالي محفظة التسهيلات القائمة لأكثر من مائة عميل مقترض في نهاية مارس ٢٠٢٤، بمعدل نمو ١٢,٨٪ مقارنة بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما ساهم في معدل نمو المحفظة بنسبة ٢,٧٪.

- يعد نشاط التأجير التمويلي من أهم الأنشطة غير المصرفية، حيث يساهم في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم تمويلات اللازمة سواء للأفراد أو الشركات. وتستحوذ الشركات العاملة بهذا النشاط على الجانب الأكبر من محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع المالي غير المصرفي. حيث بلغ إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي نحو ٨٩,٤ مليار جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بمعدل زيادة نحو ٢٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وتستحوذ عقود العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بنسبة تصل إلى نحو ٨١٪.
- ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي من أكثر الأنشطة التي شهدت تطوراً في الآونة الأخيرة نظراً لمساهمته في تعزيز الشمول المالي. وقد زادت قيمة التمويل الممنوح بمعدل ٤٥,٢٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليسجل ٣٨,٤ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وقد ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي بنسبة ٦٪ خلال نفس الفترة. ويستحوذ بند شراء السيارات والمركبات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات على حوالي ٦١٪ من إجمالي التمويل الاستهلاكي الممنوح<sup>(٢٤)</sup>.
- على الجانب الآخر، شهد نشاط التمويل العقاري زيادة في قيمة التمويل الممنوح بنحو ٣٧٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لتسجل ١١,٥ مليار جنيه مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. والجدير بالذكر أنه شهد الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تراجعاً في قيمة التمويل الممنوح نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية والتي ساهمت في تراجع القوة الشرائية للمستهلكين، بينما شهد الربعين الثاني والثالث من نفس العام المالي نمواً كبيراً في قيمة التمويل العقاري بنحو ١١٦٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق<sup>(٢٥)</sup>.
- وقد تنامت أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بصورة كبيرة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، حيث سجل إجمالي أرصدة التمويل نحو ٦٢,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤ مقابل ٤٠,٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٣، وبمعدل نمو ٥٣,٦٪. وشهدت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة نمواً كبيراً تجاوز الـ ٢٠٠٪ ليسجل في نهاية مارس ٢٠٢٤ نحو ٨ مليار جنيه، كما تنامت أيضاً أرصدة التمويل للمشروعات متناهية الصغر بنسبة ٤٢,٧٪ لتسجل حوالي ٥٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة. وجاء ذلك نتيجة لجهود الحكومة المستمرة لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من خلال تقديم حوافز مالية كالإعفاء من ضريبة الدمغة، وتسهيلات غير مالية كمنح رخص مؤقتة للمشروعات الجديدة وتهيئة البيئة الداعمة القائمة على المعرفة والتكنولوجيا والتحول الرقمي.

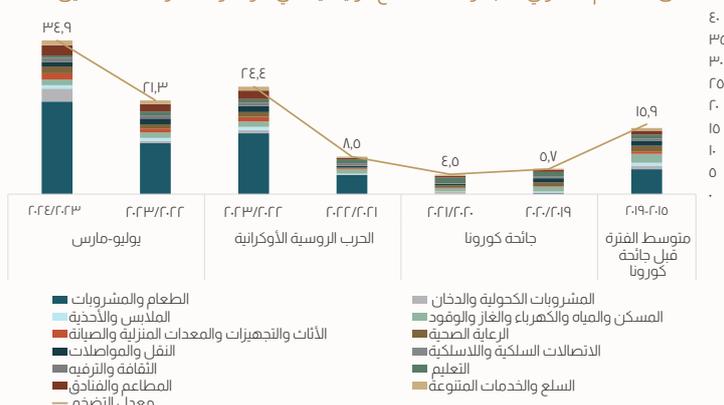
٢٤ يتم تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقاً لنوع السلع والخدمات إلى ١١ سلعة وخدمة، وفقاً لتقارير الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢٥ ساهم القرار الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بزيادة قسط التمويل العقاري ليصبح ٥٠٪ من إجمالي دخل الفرد بدلاً من ٣٥٪ و ٤٠٪ للفتات ذات الدخل المختلفة في تحفيز الطلب المحلي في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

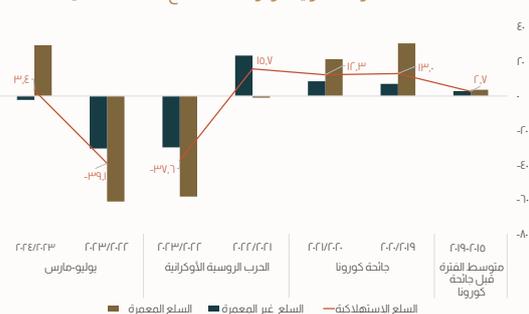
### بيئة الائتمان الخاص - القطاع العائلي

سجل معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين ٣٤,٩٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٢١,٣٪ خلال فترة المقارنة، وذلك بالتزامن مع ارتفاع الواردات الاستهلاكية بمعدل ٣,٤٪ مقابل انخفاضها بمعدل ٣٩,١٪ في الفترة المماثلة من العام السابق، مدفوعاً بنمو واردات السلع المعمرة بمعدل ٢٩,٥٪ مقابل انخفاض بمعدل ٦١,٣٪ - بالإضافة إلى تحسن معدل البطالة ليسجل ٦,٩٪ مقابل ٧,٢٪.

معدل التضخم السنوي لمجموعات السلع الرئيسية في مؤشر أسعار المستهلكين (%)



معدلات النمو السنوية لواردات السلع الاستهلاكية (%)



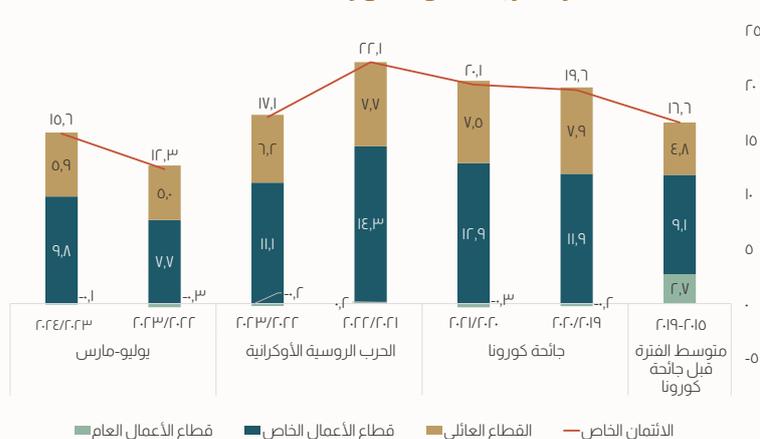
معدل البطالة (%)



### تطورات الائتمان الخاص

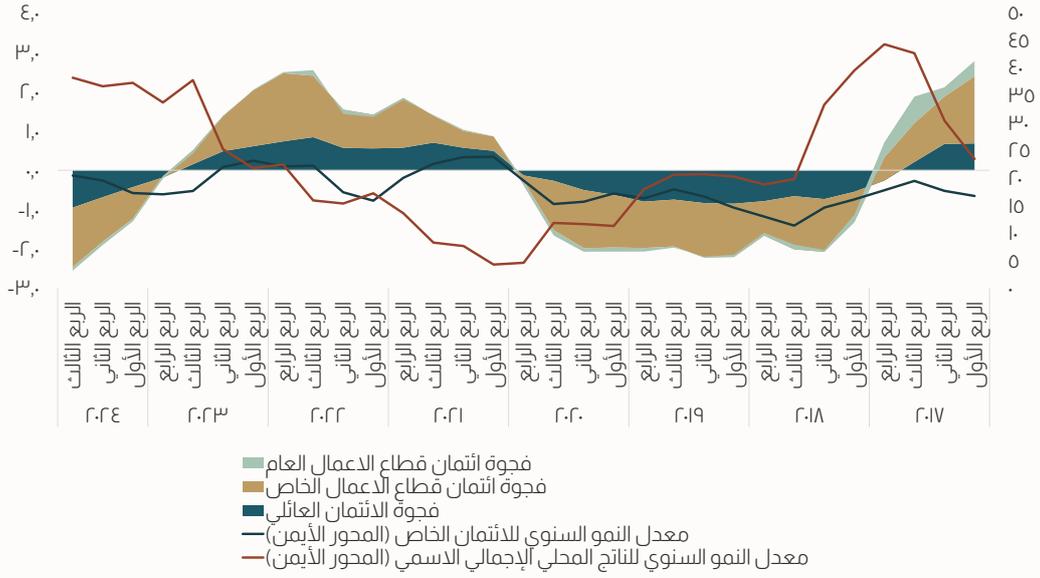
ارتفع الائتمان الخاص بمعدل ١٥,٦٪ - خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ١٢,٣٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، وقد ساهم قطاع الأعمال الخاص بنسبة ٦٣٪ من هذا النمو مقابل ٣٧,٦٪ للقطاع العائلي بينما حقق قطاع الأعمال العام مساهمة سلبية قدرها ٠,٦٪. وقد صاحب هذا النمو ارتفاع ملحوظ في مؤشر الأسعار وفقاً لأسعار المنتجين بلغ ٣٦,٥٪ خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٢٤,٧٪ خلال فترة المقارنة.

معدلات النمو السنوية للائتمان الخاص ومساهمات قطاعاته (%)

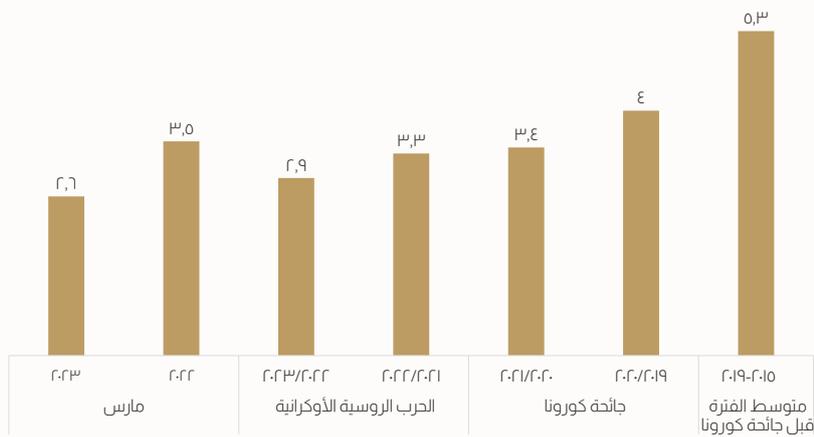


اتسعت الفجوة السالبة لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتسجل ٢,٥٪ في مارس ٢٠٢٤، نتيجة استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي - في ظل ارتفاع معدلات التضخم - بحيث يتخطى معدل نمو الائتمان الخاص. وقد سجل ائتمان قطاع الأعمال الخاص فجوة سالبة قدرها ١,٥٪، كما سجل ائتمان القطاع العائلي فجوة سالبة قدرها ٠,٩٥٪، بينما سجل قطاع الأعمال العام فجوة سالبة قدرها ٠,٩٪، وتزامنت الفجوة السالبة مع تحسن جودة أصول القطاع المصرفي التي تم توظيفها في الائتمان الممنوح، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل ٢,٦٪ في نهاية مارس ٢٠٢٤ مقابل ٣,٥٪ في نهاية مارس ٢٠٢٣.

فجوة نسبة الائتمان الخاص مقسمة قطاعياً ومعدلات النمو السنوية للائتمان الخاص وللناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%)



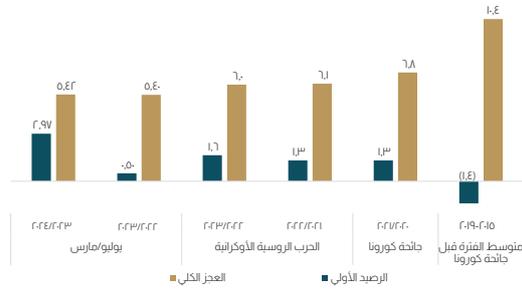
### الائتمان الحكومي<sup>(٢٦)</sup>

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بمعدل ١٢١,١٪<sup>(٢٧)</sup>، وقد قامت الحكومة بتنفيذ بعض الإصلاحات على جانب الإيرادات غير الضريبية ومنها تنفيذ برنامج الطروحات العامة لأصول الدولة لزيادة الحصيلة، والتعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة لزيادة الفوائض المحولة للخزانة العامة للدولة.

وعلى الجانب الأخر، ارتفعت المصروفات خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل ٥٠,٨٪ نتيجة ارتفاع مدفوعات الفوائد - ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض لوزارة المالية وتغير سعر الصرف على قيمة الفوائد المسددة عن القروض بالعملية الأجنبية - وارتفاع الأجور والتعويضات للعاملين، بينما انخفضت الاستثمارات<sup>(٢٨)</sup>، وكذلك انخفض دعم السلع التموينية بمعدل ٦,٢٪ مع ارتفاع مزايا الأمان الاجتماعي (برنامجي تكافل وكرامة) بمعدل ٤٤,١٪.

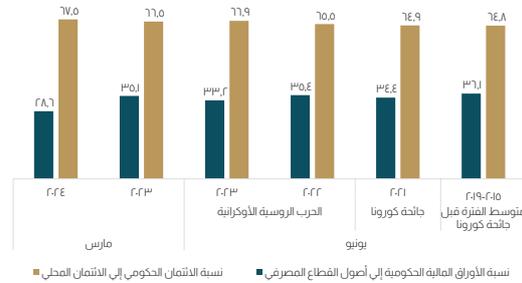
وتسعي الحكومة إلى الاستمرار في تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل كامل ودائم مع استمرار برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار البترول. كما تعتمد الحكومة استمرار التحول التدريجي إلى الدعم النقدي وشبه النقدي الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً، كما أقرت الحكومة في مارس ٢٠٢٤ حزمة مالية بقيمة ١٨٠ مليار جنيه لتحسين أجور العاملين بالدولة وأصحاب الكوادر الخاصة والمعاشات لتخفيف عبء الموجة التضخمية على المواطنين<sup>(٢٩)</sup>. ومن المتوقع أن يصل الفائض الأولي إلى ٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وأن ينخفض العجز الكلي إلى ٤٪.

### مؤشرات المالية العامة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)



يمثل صافي المطلوبات من الحكومة ٦٧,٥٪ من إجمالي الائتمان المحلي في مارس ٢٠٢٤، كما تستحوذ استثمارات القطاع المصرفي (بخلاف البنك المركزي) في أدوات الدين الحكومي على ٢٨,٦٪ من أصوله في مارس ٢٠٢٤ مقابل ٣٥,١٪<sup>(٣٠)</sup> في مارس ٢٠٢٣، وهو ما قد يعرض القطاع المصرفي لمخاطر نظامية حال حدوث اختلالات في الأداء المالي الحكومي، إلا أن احتمالية تكون تلك المخاطر تعد منخفضة، وذلك لاستمرار الأداء الإيجابي لمؤشرات المالية العامة على الرغم من التحديات الراهنة من ارتفاع في معدلات التضخم وأسعار الفائدة وارتفاع سعر الصرف، كذلك استمرار الحكومة في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالضبط المالي من خلال إعادة ترتيب الأولويات ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الإيرادات من خلال العمل على تحسين الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً - من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي - وذلك اتساقاً مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي.

### مؤشرات تعرض القطاع المصرفي لأداء المالية العامة



استمرت الموازنة العامة في تحقيق فائض أولي بلغ ٢,٩٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٠,٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، واستقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند ٥,٤٢٪ خلال الفترة يوليو/مارس ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وجاء ذلك نتيجة نمو الإيرادات الضريبية بمعدل ٤١,٢٪<sup>(٣١)</sup>. وقد استمرت الحكومة في تحسين الإدارة الضريبية واتخاذ بعض الإجراءات للحد من التهرب والتجنب الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية<sup>(٣٢)</sup>.

٢٦ مصادر بيانات أداء المالية العامة هي التقارير الشهرية الصادرة من وزارة المالية والبيان المالي لمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ومصدر بيانات مؤشرات تعرض القطاع المصرفي لأداء المالية العامة هو البنك المركزي المصري.

٢٧ انخفض استحواذ القطاع المصرفي في أدوات الدين الحكومي نتيجة زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في تلك الأدوات وثقة المستثمرين في أداء الاقتصاد المصري.

٢٨ جاء نمو الإيرادات الضريبية مدفوعاً بنمو الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بمعدل ٥٢,٣٪. كما ارتفعت حصيلة إيرادات ضريبة القيمة المضافة بمعدل ٢٨,٧٪، وحصيلة إيرادات الضرائب على الممتلكات بمعدل ٥٥,٥٪، وحصيلة إيرادات الضرائب على التجارة الدولية بمعدل ٤٤,١٪.

٢٩ اتخذت الحكومة مجموعة من الإصلاحات على جانب الإيرادات الضريبية كإثراء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين، والحد من الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة واستبدالها بحوافز تضمن زيادة الإنتاجية، كذلك الانتهاء من المشروع القومي لتحديث وميكنة منظومة إدارة الضرائب العقارية. هذا بالإضافة إلى تعديل فئات التعريفية الجمركية على بعض السلع الواردة لتشجيع الاستثمار والحفاظ على البيئة، ومشروع الكشف بالأشعة على الحاويات في المنافذ الجمركية للحد من حالات التهريب الجمركي.

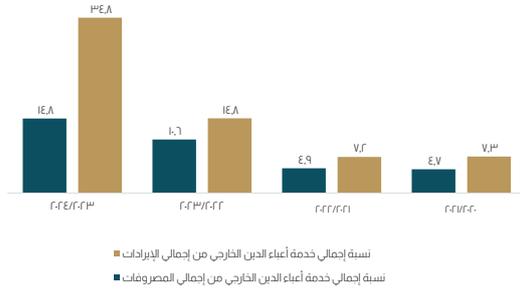
٣٠ وذلك نتيجة لتحصيل جزء من صفقة رأس الحكمة لصالح الخزانة العامة كإيراد استثنائي غير متكرر.

٣١ اتخذت الحكومة قرار بترشيد الإنفاق الاستثماري في عام ٢٠٢٤، والذي يشمل خفض تمويل الخزانة العامة بالخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بنسبة ١٥٪ من الاعتمادات المستهدفة، وتأجيل تنفيذ المشروعات حديثة الإدرج بالخطة، مع عدم التعاقد على شراء سيارات الركوب حتى ٢٠٢٤/٦/٣٠، وعدم البدء في أية مشروعات جديدة في العام الحالي، وإعطاء الأولوية لاستكمال المشروعات التي أوشكت على الانتهاء (٧٠٪ فأكثر)، بالإضافة إلى عدم التعاقد على أي تمويل خارجي، أو البدء في أي مشروع حتى من خلال مكون محلي يترتب عليه قرض أو مكون أجنبي إضافي.

٣٢ تتضمن رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪، زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، إقرار علاوات دورية للمخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة ١٠٪ و١٥٪ على التوالي، إقرار ١٥٪ زيادة في المعاشات، وإقرار ١٥٪ زيادة في معاشات «تكافل وكرامة».

ومن المتوقع أن تصل نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ٨٩٪ في يونيو ٢٠٢٤ مقابل ٩٥,٧٪ في يونيو ٢٠٢٣. وتستهدف الحكومة خفض نسبة الدين والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند حوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي مع نهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧. كما تم إصدار القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ والذي ينص على وضع حد أقصى لقيمة دين «الحكومة العامة» ونسبتها للناتج المحلي ولا يجوز تجاوزه إلا في الحتميات القومية وحالات الضرورة بموافقة رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب. كما تستهدف الحكومة الاستمرار في إصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة<sup>(٣٤)</sup> من حيث طبيعة أداة التمويل وعملة الإصدار والمستثمر والأسواق المستهدفة.

### مؤشرات خدمة الدين الخارجي لأجهزة الموازنة %

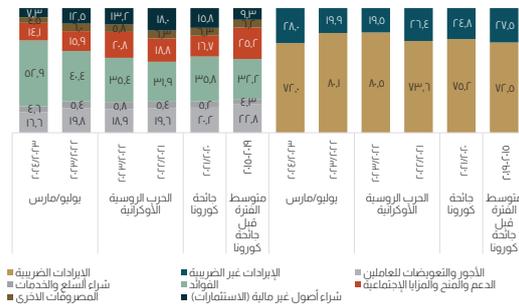


وقد قامت الحكومة بوضع إطار عام للتعامل مع الأوضاع الجيوسياسية غير المسبوقة بالمنطقة والعالم والذي يشمل دراسة التأثير المحتمل للتطورات الاقتصادية المعاكسة على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد أن يتحملها على المدى القصير دون الإخلال بالمستهدفات المالية من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حتى العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٨.

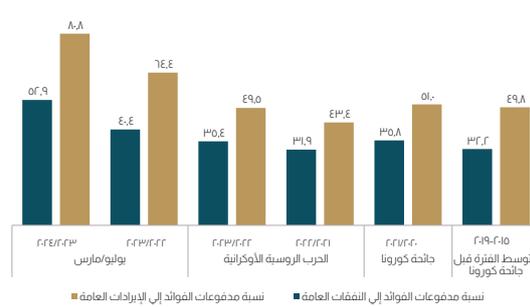
وتعد موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على المراجعتين الأولى والثانية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي شهادة ثقة في برنامج الحكومة المصرية بما يتضمنه من إصلاحات ومستهدفات مالية واقتصادية، وهو ما يعكس القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق المستهدفات المالية والتنموية وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، وهو ما ساهم في جذب المزيد من الاستثمارات المالية الأجنبية وانخفاض حصة الأوراق المالية الحكومية كنسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وبالتالي فإن الأداء المالي الجيد للحكومة واستمرار اجراءات الضبط المالي يساهم في انخفاض احتمالية تكوّن المخاطر النظامية الخاصة باضطرابات أداء المالية العامة.

٣٤ تم طرح أول إصدار للصكوك الإسلامية السيادية في تاريخ مصر بقيمة ١,٥ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٣، وجذب الإصدار قاعدة جديدة من المستثمرين بدول الخليج وشرق آسيا إلى جانب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

### هيكل الموازنة العامة (%)

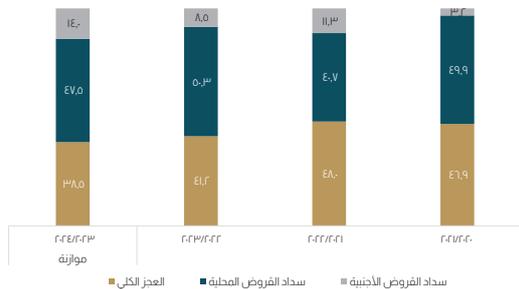


### مدفوعات الفوائد نسبة إلى الإيرادات والنفقات (%)



وقد ارتفعت الاحتياجات التمويلية<sup>(٣٣)</sup> في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بمعدل ٤٦,٥٪ مقابل ٢٣٪ في العام المالي السابق مدفوعة بنمو الأقساط المستحقة على القروض المحلية، ومن المتوقع أن ترتفع الاحتياجات التمويلية في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بمعدل ٤٤,٧٪ مدفوعة بنمو الأقساط المستحقة على القروض الأجنبية، مما يجعلها عرضة لمخاطر إعادة التمويل والقدرة على تحمل الديون في حال حدوث صدمات أو تغيرات في ظروف الأسواق المالية. وقد اتجهت الحكومة المصرية إلى إطالة آجال الدين، حيث ارتفع متوسط عمر محفظة دين أجهزة الموازنة إلى ٣,٢ عام في يونيو ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ عام في يونيو ٢٠١٧.

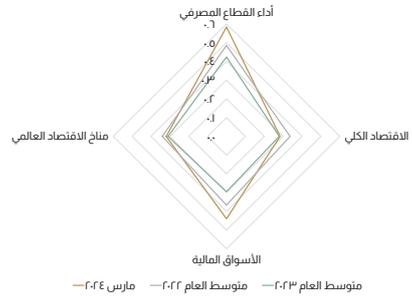
### هيكل الاحتياجات التمويلية %



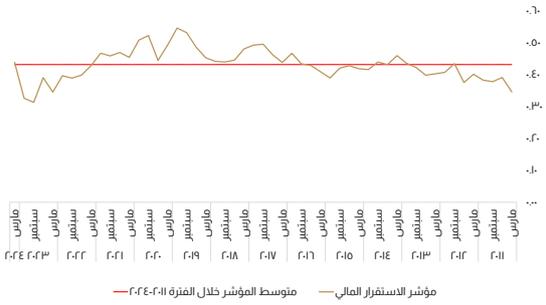
٣٣ تتكون الاحتياجات التمويلية من العجز وسداد أقساط الديون السابقة والتي يتم خفضها عن طريق مد آجال أدوات الدين مما يساعد في تخفيف عبء توفير السيولة وتخفيض تكلفة تمويل عجز الموازنة العامة.

ثالثاً: مؤشر الاستقرار المالي (٣٥)

شهد مؤشر الاستقرار المالي تراجعاً خلال العام ٢٠٢٣، حيث سجل متوسط ٣٤، مقابل متوسط ٤٠، خلال العام ٢٠٢٢، نتيجة تراجع المؤشرين الفرعيين للاقتصاد الكلي وأداء القطاع المصرفي وكذلك تراجع المؤشر الفرعي للأسواق المالية بشكل ملحوظ، إلا أن مؤشر الاستقرار المالي قد ارتفع في مارس ٢٠٢٤ ليسجل ٤٤، مقابل ٣٤، في مارس ٢٠٢٣. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة تحسن مؤشري أداء القطاع المصرفي والأسواق المالية بشكل ملحوظ وكذلك تحسن مؤشري الاقتصاد الكلي ومناخ الاقتصاد العالمي نسبياً.



مؤشر الاستقرار المالي



المؤشرات الفرعية

الاقتصاد الكلي

تراجع مؤشر الاقتصاد المحلي خلال العام ٢٠٢٣ مقارنةً بالعام السابق، وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالإضافة إلى ارتفاع نسبة العجز في الميزان الجاري وتراجع نسبة التغير في الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، إلا أن المؤشر قد شهد ارتفاعاً طفيفاً في مارس ٢٠٢٤ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق نتيجة تراجع نسبة العجز الكلي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وارتفاع نسبة التغير في الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وكذلك ارتفاع نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل.

الأسواق المالية

تراجع مؤشر الأسواق المالية العام ٢٠٢٣ مقارنةً بالعام السابق نتيجة ارتفاع مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، وكذلك ارتفاع نسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية، بينما ارتفعت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع استقرار نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم تقريباً. هذا وقد ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ في مارس ٢٠٢٤ مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق نتيجة انخفاض كل من مؤشر مبادلة مخاطر الائتمان، ونسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية.

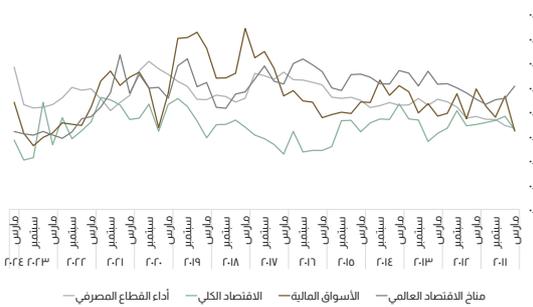
أداء القطاع المصرفي

تراجع مؤشر أداء القطاع المصرفي خلال العام ٢٠٢٣ مقارنةً بالعام السابق نتيجة انخفاض معيار كفاية رأس المال، وكذلك انخفاض متوسط نسبي السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، مع استمرارهم في تخطي الحد الأدنى الرقابي المقرر من قبل البنك المركزي، إلا أن المؤشر قد ارتفع بشكل ملحوظ في مارس ٢٠٢٤ نتيجة ارتفاع العائد على حقوق المساهمين بالإضافة إلى ارتفاع معيار كفاية رأس المال ومتوسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية، مع انخفاض كل من نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض ونسبة المصروفات الإدارية إلى إجمالي إيرادات النشاط.

مناخ الاقتصاد العالمي

تراجع مؤشر الاقتصاد العالمي خلال العام ٢٠٢٣ مقارنةً بالعام السابق نتيجة تباطؤ نمو الناتج المحلي الحقيقي لأهم الشركاء التجاريين لمصر بشكل كبير، إلا أن المؤشر قد شهد تحسناً طفيفاً في مارس ٢٠٢٤ مع تحسن كل من نمو الناتج المحلي الحقيقي لأهم الشركاء التجاريين وكذلك معدلات التضخم لديهم.

تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستقرار المالي



٣٥ تم بناء المؤشر كمقياس كمي مركب باستخدام مجموعة واسعة من المتغيرات (٢١ متغير) والتي تندرج تحت أربعة مؤشرات فرعية تعكس أداء القطاع المصرفي، وظروف الاقتصاد الكلي، وتطور الأسواق المالية ومناخ الاقتصاد العالمي، ويتضمن المؤشر الفرعي لأداء القطاع المصرفي معدل كفاية رأس المال، ونسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة التغطية للقروض غير المنتظمة، ونسب السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية، ونسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط، ونسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين، ونسبة التركيز في جانب الأصول لأكثر ٦ بنوك، ويتضمن المؤشر الفرعي للاقتصاد الكلي معدل نمو الاقتصاد المحلي الحقيقي بأسعار السوق، ومعدل التضخم العام، ونسبة كل من الائتمان الخاص، وعجز الموازنة، وميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونسبة صافي الاحتياطيات الدولية إلى الدين الخارجي قصير الأجل، ويتضمن المؤشر الفرعي لتطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ونسبة تقلبات العائد للبورصة المصرية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم، ومؤشر مبادلة مخاطر الائتمان. ويتضمن المؤشر الفرعي لمناخ الاقتصاد العالمي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الإمارات العربية المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والسعودية، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا، وروسيا).

### أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي

لا يزال النظام المالي العالمي يواجه العديد من التحديات في ضوء تزايد التوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، مع استمرار أسعار العائد عند مستوى مرتفع في ظل حالة عدم اليقين وما يرتبط بها من بطء وتيرة تيسير السياسات النقدية في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات المتقدمة الأخرى. وعلى الرغم من ارتفاع ربحية العديد من القطاعات المصرفية على المستوى العالمي، إلا أنها تواجه العديد من المخاطر المرتبطة بارتفاع مخاطر الائتمان الناتجة عن زيادة تكلفة الاقتراض وتآكل احتياطات السيولة النقدية للشركات المقترضة في معظم أنحاء العالم، وديارزة البنوك في بعض الدول لقدر كبير من قروض العقارات التجارية التي تعاني من ضعف الطلب عليها، بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر السيولة المرتبطة بانخفاض مستويات التمويل المستقر في بعض الأنظمة المصرفية، إلى جانب تراجع القيمة السوقية للأصول المُصنفة كالأصول عالية الجودة والسيولة. هذا فضلاً عن ارتفاع مخاطر السوق نتيجة تعرض عملات الأسواق الناشئة لمزيد من الضغط بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العائد. ومع انغلاق الأسواق الخارجية فعلياً أمام العديد من الدول النامية منخفضة الدخل خلال السنوات السابقة، سجلت حيازة القطاعات المصرفية المحلية من الدين السيادي زيادة كبيرة، مما أدى إلى تنامي المخاطر المحتملة نتيجة الارتباط بين البنوك والجهات السيادية. هذا وتزداد أهمية المخاطر الناشئة مثل مخاطر التغيرات المناخية ومخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني مع نمو التحول الرقمي والتطور التكنولوجي.

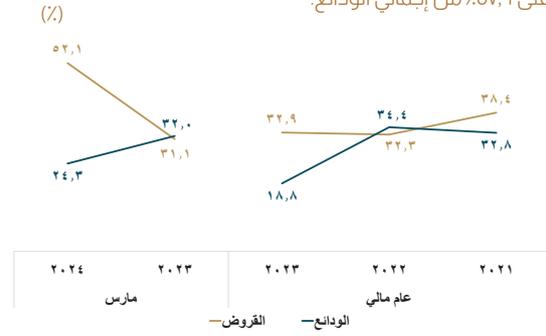
وقد انعكست صلابة القطاع المصرفي المصري في قدرته على الصمود أمام الصدمات العالمية ودعمه للاقتصاد المحلي تجاه تلك الصدمات وكذلك خلال مراحل الإصلاح المتتالية، وأخرها حزمة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي تبنتها الحكومة المصرية وبدعم من الشركاء الشائين ومتعددي الأطراف، وقد حرص البنك المركزي المصري على مراقبة ومتابعة أداء القطاع المصرفي، وتطبيق أحدث المعايير العالمية، والعمل على توفير التمويل اللازم لكافة الأنشطة الاقتصادية، وهو ما عزز ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي وقدرته على جذب مصادر تمويل مستقرة، بما جعله يتمتع بسيولة محلية مرتفعة وربحية قوية ومستقرة، فضلاً عن تمتع القطاع بنسب منخفضة من القروض غير المنتظمة، وهو ما يعزز من صلابته ويمكنه من الاستمرار في أداء دوره في الوساطة المالية، وهو ما يدعم الاستقرار المالي

ومن المتوقع استمرار القطاع المصرفي في تحقيق مستويات جيدة للمؤشرات المالية كنتيجة لتحسن الأداء والإدارة الجيدة للأصول والالتزامات والإدارة الكفء للمخاطر، هذا بالإضافة إلى جهود البنك المركزي في الحفاظ على سلامة وأمن واستقرار القطاع من خلال الرقابة المستمرة والاستفادة من أفضل الممارسات المطبقة في القطاعات المصرفية الدولية، وكذلك تعزيز الأمن السيبراني. ويتوقع أن يظل القطاع المصرفي بنفس القوة والكفاءة وهو ما يمكنه من الاستمرار في أداء دوره في تمويل الاقتصاد المحلي.

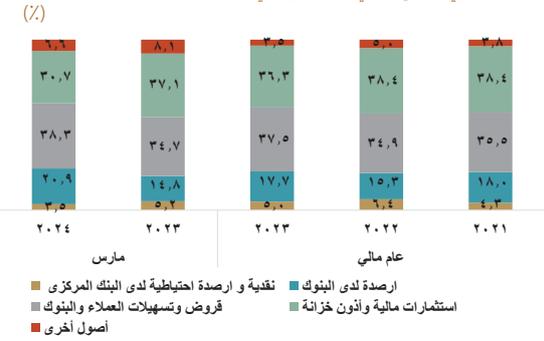
### تطور اهم بنود المركز المالي

ارتفاع إجمالي أصول القطاع المصرفي ليسجل نحو ١٤ تريليون جنيه في نهاية العام المالي ٢٠٢٣<sup>(٣٧)</sup> بمعدل نمو بلغ ٢٤,٢٪<sup>(٣٧)</sup> مقابل ٣٤,٢٪ في نهاية العام المالي السابق، وقد استمر إجمالي الأصول في الزيادة ليسجل ١٧,٩ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٤. وتُمثل أصول القطاع ٩٢,٣٪ من إجمالي أصول النظام المالي<sup>(٣٨)</sup>، و١١٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في نهاية العام المالي ٢٠٢٣<sup>(٣٩)</sup>.

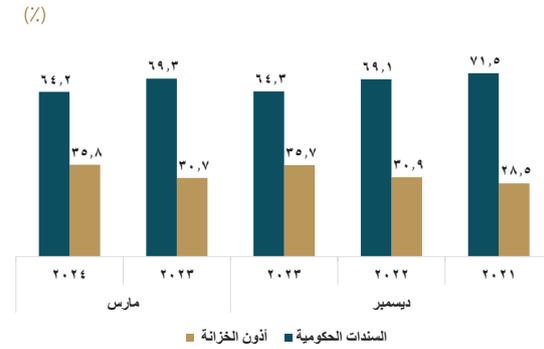
ارتفاع نصيب القروض والتسهيلات الائتمانية، والأرصدة لدى البنوك من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠٢٣ مقارنة بمعدل نمو ٣٢,٣٪ في العام المالي السابق، بينما انخفض معدل نمو الودائع ليسجل ١٨,٨٪ مقارنة بمعدل نمو ٣٤,٤٪. وقد سجل معدل نمو القروض ٥٢,١٪ في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بمعدل نمو ٣١,١٪ في مارس ٢٠٢٣، بينما انخفض معدل نمو الودائع ليسجل ٢٤,٣٪ في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بمعدل نمو ٣٢,٣٪ في مارس ٢٠٢٣، لتسجل الودائع ١١,٤٣ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٤. هذا وتعد مصادر تمويل القطاع المصرفي مستقرة إلى حد كبير، حيث يعتمد على الودائع بشكل أساسي كمصدر للتمويل والتي ساهمت في نمو المركز المالي للقطاع بنسبة ٤٥,٤٪ في مارس ٢٠٢٤ مع استحوذ ودائع القطاع العائلي بالعملة المحلية والأجنبية على ٥٧,٦٪ من إجمالي الودائع.



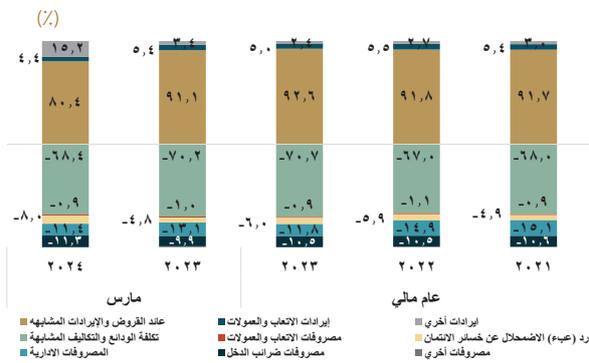
ارتفاع نصيب القروض والتسهيلات الائتمانية، والأرصدة لدى البنوك من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي السابق، مع استمرار ارتفاع نصيبهم في مارس ٢٠٢٤. وجاء ارتفاع الأرصدة لدى البنوك، متضمنة الأرصدة لدى البنك المركزي تزامناً مع ارتفاع أسعار العائد لدى البنك المركزي. هذا وقد انخفض نصيب الاستثمارات المالية تزامناً مع ارتفاع نصيب المستثمرين الأجانب في أدوات الدين الحكومية، كما استمر انخفاض النقدية والأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي من إجمالي الأصول في مارس ٢٠٢٤.



استمرار ارتفاع نصيب أذون الخزانة من إجمالي الأوراق المالية الحكومية، مقابل انخفاض نصيب السندات الحكومية في مارس ٢٠٢٤ مما يعزز من سيولة القطاع المصرفي.



استقرار نصيب عائد القروض والإيرادات المشابهة نسبياً من إجمالي إيرادات القطاع المصرفي في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل العام المالي السابق، بينما انخفض نصيبها بشكل ملحوظ في مارس ٢٠٢٤ مقابل ارتفاع نصيب صافي الدخل من المتاجرة والإيرادات الأخرى. هذا وارتفع نصيب تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من إجمالي المصروفات في العام المالي ٢٠٢٣، بينما انخفض نصيبها في مارس ٢٠٢٤ مقابل ارتفاع نصيب المخصصات المكونة لمحفظه الائتمان.



٣٦ ينتهي العام المالي في ٣١ ديسمبر لكافة البنوك. وفقاً للقوائم المالية المدققة في نهاية العام المالي ٢٠٢٣ لعدد ٣٠ بنك وبيانات ميدانية لعدد ٦ بنوك.

٣٨ ينتهي العام المالي لكافة الأنشطة المالية غير المصرفية في ديسمبر، بينما ينتهي العام المالي لشركات التأمين وبعض صناديق التأمين الحكومية وقطاع البريد في يونيو.

٣٩ وفقاً للقوائم المالية المدققة للقطاع المصرفي في نهاية العام المالي ٢٠٢٣ ونسبةً لمجموع آخر أربع أرباع من إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

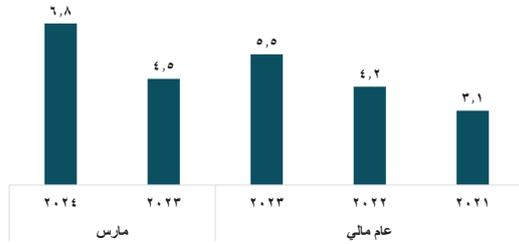
٤٠ سجل معدل نمو القروض بعد تحييد سعر الصرف ٣٤,٦٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل ١٥,٣٪ في مارس ٢٠٢٣، كما سجل معدل النمو للودائع ١٤,١٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل ٢٠,٩٪ في مارس ٢٠٢٣.

## الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

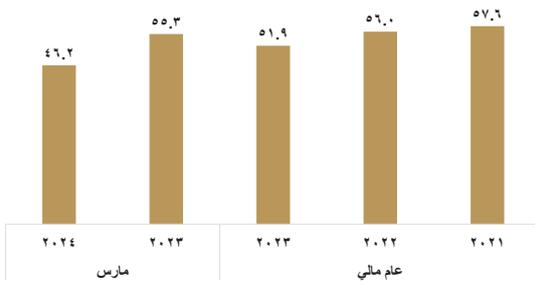
## أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي

التوسع في تمويل الاقتصاد المحلي من خلال زيادة محفظة القروض للعملاء بمعدل ٣٢,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقارنة بمعدل نمو ٣٢,٣٪ في العام السابق، مع استمرارها في الزيادة لتبلغ ٦,٨ تريليون جنيه في مارس ٢٠٢٤.

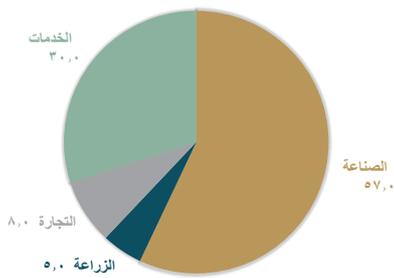
(تريليون جنيه)



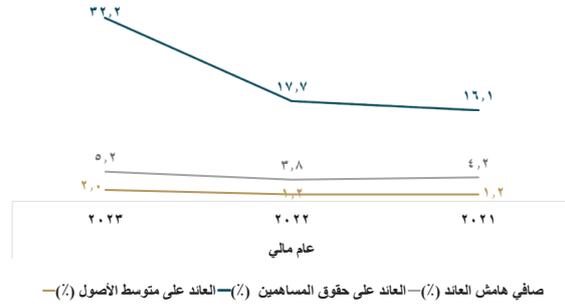
انخفاض نصيب القروض المقدمة للقطاع الخاص خلال العام المالي ٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي السابق، وتسجل إلى ٤٦,٢٪ من إجمالي القروض الممنوحة للعملاء في مارس ٢٠٢٤.



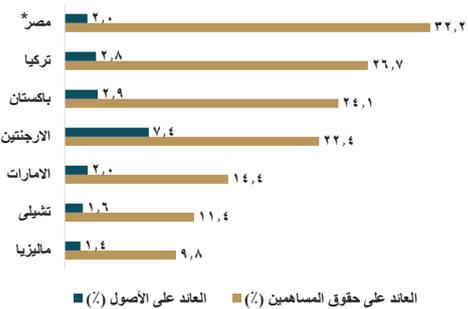
تنوع محفظة القروض والخصم للقطاع المصرفي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في مارس ٢٠٢٤.



ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي بمعدل نمو ١١٨,٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل معدل نمو ٢٩,٨٪ في العام المالي السابق، كما ارتفع بمعدل نمو ١٨٢,٦٪ في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في ظل ارتفاع أسعار العائد، وهو ما أدى إلى ارتفاع صافي هامش العائد ليسجل ٥,٢٪ وكذلك ارتفاع العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين ليسجل ٢٪ و٣٢,٢٪ على التوالي في العام المالي ٢٠٢٣.



تمتع القطاع المصرفي المصري بمؤشرات ربحية جيدة بالمقارنة مع الدول المختلفة في مارس ٢٠٢٤.



\* تعبر مؤشرات الربحية في مارس من كل عام عن الموقف في العام المالي السابق.

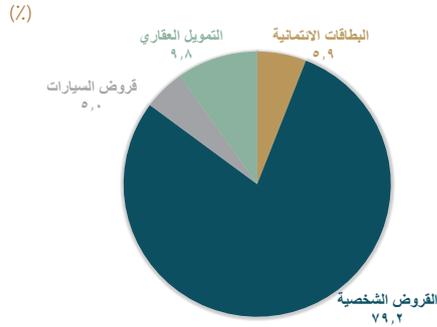


استمر القطاع المصرفي في تمويل شرائح العملاء المختلفة من أفراد ومؤسسات ومشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر، وهو ما انعكس في زيادة محفظة القروض للعملاء في العام المالي ٢٠٢٣. وتعد مخاطر محفظة الائتمان هي أكبر مصدر للمخاطر، حيث تمثل نحو ٨٩,٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر. إلا أن المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي تتسم بالجودة، حيث بلغ المتوسط المرجح للجدارة الائتمانية للمؤسسات درجة ٤، مع تحقيق نسب منخفضة من القروض غير المنتظمة، والحفاظ على نسب مخصصات مرتفعة من خلال تكوين القدر الكافي من المخصصات وبطريقة أكثر دقة بناءً على احتمالية اخفاق العميل من خلال تطبيق البنوك لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS ٩). جاء ذلك بفضل اتباع البنوك لأفضل الممارسات الدولية في دراسة مخاطر الائتمان المحتملة في المحافظ المختلفة، وتكوين متطلبات رأسمالية لمخاطر الائتمان والتركز وفقاً للدعامة الأولى والثانية من متطلبات بازل.

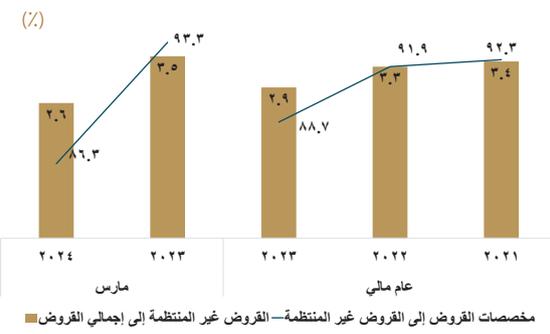
## الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

## أولاً: تحليل تطور وأداء القطاع المصرفي

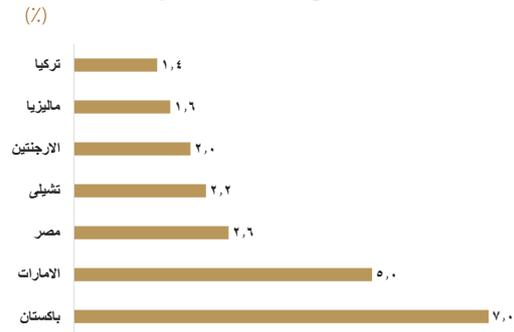
تتركز محفظة القروض الاستهلاكية في القروض الشخصية بنسبة ٧٩,٢٪، يليها التمويل العقاري بنسبة ٩,٨٪ مع استقرار نصيب قروض السيارات عند ٥٪ في مارس ٢٠٢٤.



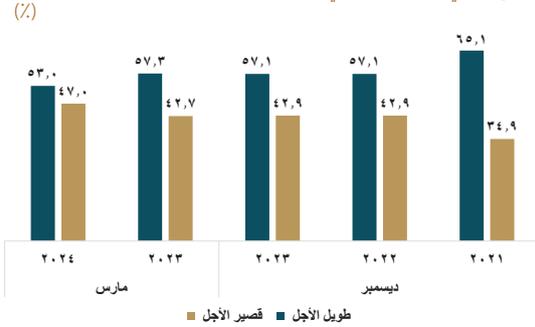
استمرار انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض في العام المالي ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤ مع احتفاظ البنوك بنسب تغطية مرتفعة للقروض غير المنتظمة.



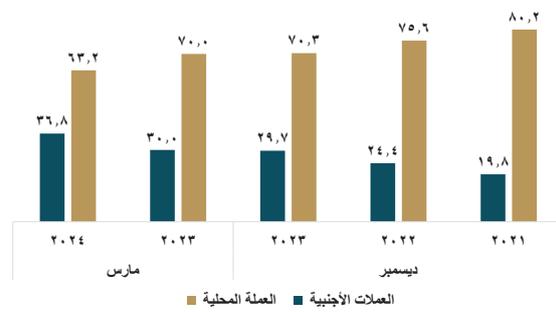
يتمتع القطاع المصرفي المصري بنسبة منخفضة للقروض غير المنتظمة بالمقارنة مع بعض الدول في مارس ٢٠٢٤.



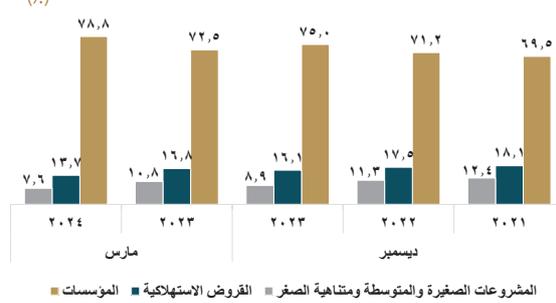
استحوذ القروض طويلة الأجل على النسبة الأكبر من إجمالي القروض في القطاع المصرفي مع انخفاض نصيبها إلى ٥٣٪ من إجمالي القروض في مارس ٢٠٢٤.



استحوذ القروض بالعملة المحلية على النصيب الأكبر من إجمالي القروض، مما يحد من مخاطر الائتمان بالعملات الأجنبية في ظل ارتفاع سعر الصرف<sup>(٤)</sup>.



توزيع محفظة قروض القطاع المصرفي بين شرائح العملاء المختلفة مع استحوذ المؤسسات على النصيب الأكبر من إجمالي المحفظة في مارس ٢٠٢٤.



مد العمل بالنسب المستهدفة للشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٢٤.

تم مد الفترة المقررة لإلزام البنوك بتحقيق نسبة ٢٥٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك لتمويل الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوجيه نسبة ١٠٪ منها لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة وذلك لمدة عام إضافي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وذلك بدلا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٤١ يرجع ارتفاع نصيب القروض بالعملات الأجنبية في مارس ٢٠٢٤ إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وليست نتيجة للزيادة الفعلية في نصيب القروض بالعملات الأجنبية من إجمالي القروض.

إصدار ضوابط تمويل شركات التأجير التمويلي بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٤ بهدف إحكام الرقابة على توظيفات البنوك لدى شركات التأجير التمويلي والحد من المخاطر المصاحبة لها، تم إلزام البنوك ببعض الضوابط عند تمويل شركات التأجير التمويلي ومن أهمها ما يلي:

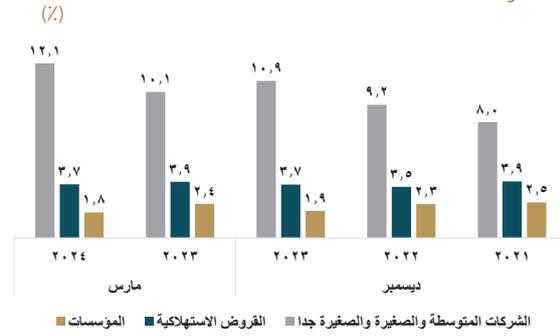
« ألا يتجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) والاستثمارات في محافظ التوريق لشركات التأجير التمويلي نسبة ٥% من إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للبنك، وألا يتجاوز إجمالي التسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) والاستثمارات في محافظ التوريق لشركة التأجير التمويلي الواحدة نسبة ١% من إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للبنك.

« أن يكون مصدر السداد الرئيسي للتمويل هو التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأجير التمويلي الممولة من قبل البنك.

« التأكد من عدم تركيز الحد الائتماني الممنوح لشركة التأجير التمويلي في تمويل عدد محدود من العملاء محل التمويل.

« الحصول على ما يفيد التزام شركة التأجير التمويلي بالقواعد والضوابط الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

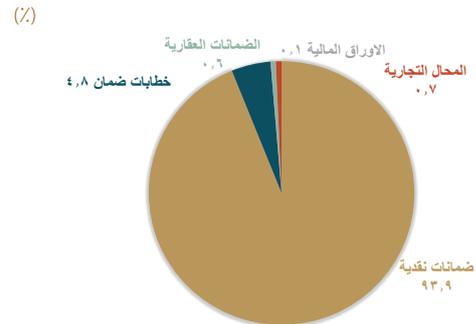
تتمتع محافظ الائتمان في القطاع المصرفي بمستوي مرتفع من جودة الأصول، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض المقدمة للمؤسسات في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كذلك انخفضت النسبة بشكل طفيف في محفظة القروض الاستهلاكية، بينما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة في محفظة ائتمان المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.



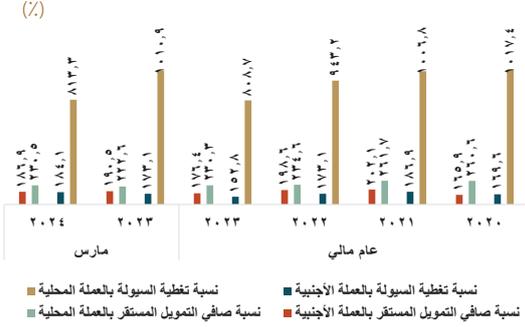
تتركز الضمانات التي يعتد بها لدى تكوين المخصصات لمحفظة قروض المؤسسات والشركات المتوسطة في الضمانات النقدية في مارس ٢٠٢٤.



يتسم القطاع المصرفي بدرجة عالية من السيولة من حيث المراكز الخاصة بالسيولة النقدية والمراكز قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى سيولة عند الحاجة، ويعزز من موقف السيولة لدى البنوك الثقة المتزايدة في القطاع واستقراره والتي تدعم النمو المستمر في إجمالي الودائع وكذلك النمو المستمر في مراكز البنوك المالية، إضافة إلى ما تحتفظ به البنوك من خطط طوارئ لمواجهة أزمات السيولة. وتمثل الأصول السائلة ٥٦,٥% من إجمالي الأصول في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل ٥٦,٧% في العام المالي السابق وانخفضت لتصل إلى ٥٣% في مارس ٢٠٢٤، كما تمثل ٧٦,٢% من إجمالي وديائع العملاء في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل ٧٣,١% في العام المالي السابق وارتفعت لتصل إلى ٨٢,٩% في مارس ٢٠٢٤، بالإضافة إلى ذلك تغطي الأرصدة لدى البنوك الأرصدة المستحقة للبنوك بنسبة ٢١٧,٤% في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل ٢٩٨,٤% للعام المالي السابق وانخفضت لتصل إلى ١٧٧% في مارس ٢٠٢٤، وتمثل الالتزامات العرضية والارتباطات ١١,٧% في مارس ٢٠٢٤ من إجمالي الأصول، مما يحد من المخاطر الناشئة عن الالتزامات العرضية.



حقق القطاع المصرفي نسب تفوق الحدود الرقابية عند 100٪ لنسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر في العام المالي ٢٠٢٣ وفي مارس ٢٠٢٤، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية ٨٠٨,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل ٩٤٣,٢٪ في العام المالي السابق مع انخفاض نمو الأصول السائلة عالية الجودة وارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة، مما يؤكد على احتفاظ القطاع المصرفي بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة، وكذلك قدرة القطاع على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل من خلال استخدام مصادر أموال مستقرة طويلة الأجل لفترة تمتد لمدة عام على الأقل وذلك لتغطية التوظيفات في الأصول.

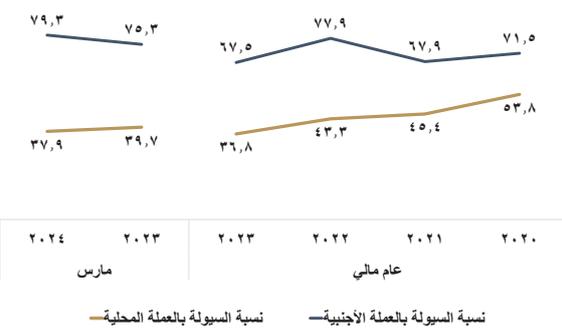


يتعرض القطاع المصرفي لمستوى منخفض من مخاطر السوق حيث لا تتجاوز نسبة ٣٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في مارس ٢٠٢٤. وجاء ذلك نتيجة انخفاض قيمة توظيفات البنوك في محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والتي تمثل ١٥,١٪ فقط من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية مارس ٢٠٢٤. هذا وقد واجه القطاع بعض الصدمات التي تتعلق بمخاطر السوق مثل ارتفاع سعر العائد لاحتواء الضغوط التضخمية، وانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

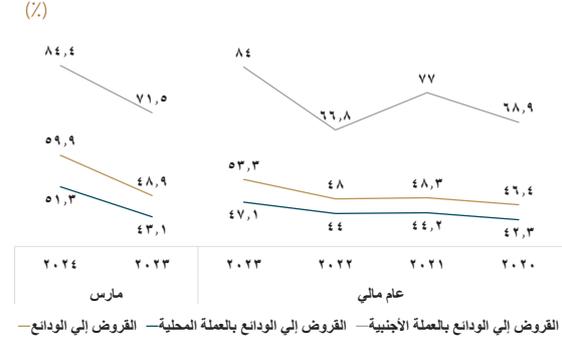
#### مخاطر ارتفاع سعر الصرف

ارتفع العجز في صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي من سالب ٢٨٩,١ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى سالب ٥٠٠ مليار جنيه في ديسمبر ٢٠٢٣ ثم انخفض إلى سالب ١٣٣,٦ مليار جنيه في مارس ٢٠٢٤، حيث ساهمت مرونة سعر الصرف، والتي انعكست في انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار بنسبة ٣٤,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى تحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري في ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وهو ما ساهم في ارتفاع صافي الاحتياطات الدولية خلال العام ٢٠٢٣ وليصل إلى ٤,٠٤ مليار دولار في مارس ٢٠٢٤. هذا وقد ظل صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى إجمالي القاعدة الرأسمالية لدى القطاع المصرفي داخل الحدود الآمنة المصرح بها، حيث سجل عجز ١,٥٩٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ ثم تحول إلى فائض ٥,٧٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل الحد الرقابي المصرح به عند فائض أو عجز ٢٠٪.

سجل متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية ٣٦,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل ٤٣,٣٪ في العام المالي السابق، بينما ارتفعت النسبة في مارس ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣٧,٩٪ مقابل ٣٩,٧٪ في مارس ٢٠٢٣ مدفوعة بنمو الأصول الجارية بنسبة أقل من الالتزامات الجارية، وكذلك ارتفعت النسبة للعملات الأجنبية لتصل إلى ٧٩,٣٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل ٧٥,٣٪ في مارس ٢٠٢٣ مدفوعة بنمو الأصول الجارية بنسبة أكبر من الالتزامات الجارية. هذا ويحتفظ القطاع المصرفي بنسب مرتفعة من السيولة تفوق الحدود الرقابية المقررة.



ارتفع نسبة القروض إلى الودائع في العام المالي ٢٠٢٣ لتصل إلى ٥٣,٣٪ مقابل ٤٨٪ في العام المالي ٢٠٢٢، واستمرت النسبة في الارتفاع لتصل إلى ٥٩,٩٪ في مارس ٢٠٢٤ مدفوعة بارتفاع معدل نمو القروض بنسبة أكبر من نمو الودائع، وهو ما يعكس توسع القطاع المصرفي في الإقراض وإمكانية استمراره في ضخ المزيد من الائتمان في الاقتصاد المحلي مع الاحتفاظ بمعدلات سيولة جيدة.



مد فترة استثناء بعض المنتجات الغذائية من متطلبات الغطاء النقدي لمدة عام بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٤.

تم مد فترة السماح للبنوك باستثناء كل من الأرز والبقول والعدس من الغطاء النقدي بواقع ١٠٠٪ على العمليات الاستيرادية لأغراض التجارة لمدة عام ينتهي في ١٥ مارس ٢٠٢٥ وذلك بدلاً من ١٥ مارس ٢٠٢٤.



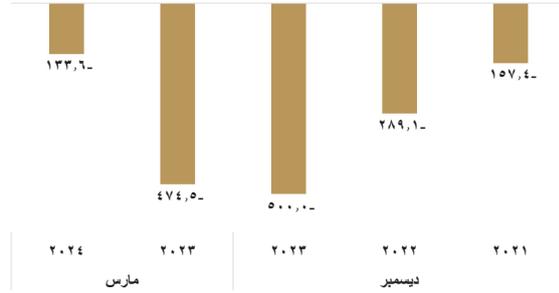
تزايدت في الآونة الأخيرة الهجمات السيبرانية وما ينتج عنها من مخاطر تشغيلية خاصة مع تزايد عدد فروع البنوك والتحول إلى التكنولوجيا المالية وتقديم الخدمات الرقمية. وللتخفيف من مخاطر التشغيل التي يواجهها القطاع المصرفي وتحسين كفاءة إدارتها، تعمل البنوك على تعزيز حماية وأمن البيانات والمعلومات، ونشر ثقافة المخاطر داخل القطاع وكذلك التركيز على تسجيل الأحداث المتعلقة بمخاطر التشغيل وتحليلها وتحديد مسبباتها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وإجراء التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومتابعة مؤشرات مخاطر التشغيل الرئيسية. ومن جانبه، يعمل البنك المركزي المصري على تأمين المعاملات المصرفية للحد من التأثيرات الضارة للهجمات السيبرانية على القطاع المصرفي، وبرايق ويتابع البنوك فيما يخص تعزيز نظم الرقابة الداخلية بها وتدعيم تطبيق نظم حوكمة سليمة بداخلها للتخفيف من مخاطر التشغيل بالقطاع المصرفي.

ونتيجةً للجهود المشتركة بين البنك المركزي المصري والبنوك العاملة في مصر، يتمتع القطاع المصرفي بالمرونة التشغيلية، مع عدم وجود اضطرابات تشغيلية على مستوى القطاع. وظلت خسائر المخاطر التشغيلية ضئيلة مقارنةً بإجمالي إيرادات القطاع المصرفي. كما يحتفظ القطاع المصرفي بإجمالي متطلبات رأس مال لمخاطر التشغيل تتخطى حجم الخسائر الناتجة.

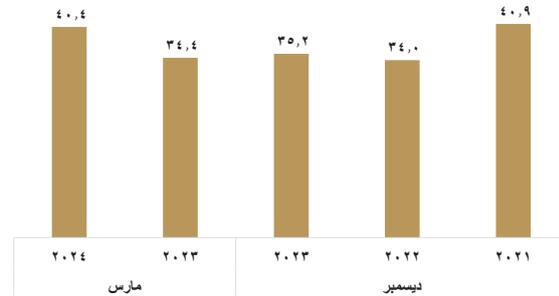
تمثل متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل ٤,٢٪ من إجمالي الأصول العرضية المرجحة بأوزان المخاطر في مارس ٢٠٢٤ (%).



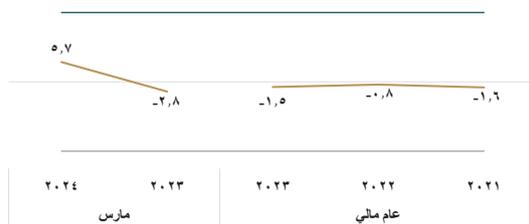
### صافي الاصول الأجنبية بالقطاع المصرفي (مليار جنيه)



### صافي الاحتياطات الدولية (مليار دولار)



### صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية / القاعدة الرأسمالية



الحد المصرح به - صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية / القاعدة الرأسمالية -

### مخاطر ارتفاع أسعار العائد

اتجه البنك المركزي المصري إلى تطبيق سياسة نقدية تقييدية منذ عام ٢٠٢٢ حتى مارس ٢٠٢٤ لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن التداعيات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية والتطورات الاقتصادية والمالية العالمية، حيث تم رفع أسعار العائد المحلية بواقع ٨٠٠ و ٣٠٠ و ٨٠٠ نقطة أساس خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤ على التوالي. هذا وتُعد مخاطر ارتفاع أسعار العائد في القطاع المصرفي منخفضة نسبياً، نظراً لصغر حجم استثمارات البنوك في أدوات الدين المصنفة ضمن محافظ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لدى البنوك، حيث تمثل ٣,١٣٪ فقط من إجمالي أصول القطاع المصرفي في نهاية مارس ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع القطاع المصرفي بفعالية إعادة تسعير موجبة بالعملة المحلية، وهو ما يعني أن الأصول ذات الحساسية للتغيرات في سعر العائد أكبر من الالتزامات ذات الحساسية، وهو ما يترتب عليه تحقيق البنك لأرباح عند ارتفاع أسعار العائد.

ثانياً: التحقق من مستوىجاهزية السيبرانية للمؤسسات المالية

تمكن البنك المركزي المصري من خلال صياغة الإصدار الأول من «الإطار التنظيمي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي والمالي»، من وضع مقياس مرجعي شامل يمكن الرجوع إليه للتحقق من مستوى جاهزية أساليب وتكنولوجيا الأمن السيبراني لكل المؤسسات الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري، مما ساهم في تعزيز الأمن السيبراني بالقطاع المالي بوجه عام، وقد تم تنظيم دورات تدريبية تهييضية لمعاينة وتوضيح الإطار التنظيمي بحضور المختصين المرشدين من قبل جميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل مصر خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢١، وتم تعميم الإطار التنظيمي على جميع البنوك والمؤسسات المالية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري يعمل حالياً على تطوير وتحديث هذا الإطار التنظيمي لاستيعاب كافة التكنولوجيات والتقنيات المتطورة.

ثالثاً: تقديم خدمات واستشارات تقنية مرتبطة بالأمن السيبراني

تمكن البنك المركزي المصري من إجراء التحديثات اللازمة للنظام الموحد المخصص لمراجعة طلبات البنوك والمؤسسات المالية بما يتوافق مع آخر مستجدات صناعة الأمن السيبراني وذلك في إطار إجراءات حوكمة التطبيقات الالكترونية. ويتم الاستناد إلى تلك الإجراءات لمراجعة أي تطبيق مالي جديد واختباره قبل صدوره في السوق المصري لضمان الحفاظ على أموال الأفراد ومدخراتهم بهدف إتاحة بنية تحتية رقمية آمنة تشجع على تطوير المزيد من الحلول المالية المبتكرة وتعزيز نشر الخدمات المالية والشمول المالي.

كما تمتد جهود البنك المركزي المصري للمشاركة في وضع القوانين واللوائح المتعلقة بالأمن السيبراني في مصر، ويتعاون كذلك البنك المركزي كشريك استراتيجي مع جميع الجهات الوطنية المعنية بمجال الأمن السيبراني وتأمين البيانات والمعلومات في مصر في إطار مكافحة الجرائم الإلكترونية، وحماية البنية التحتية الوطنية والنظام المصرفي والمالي المصري.

وفي هذا الصدد، قام عدد من وفود الدول الأفريقية خلال عام ٢٠٢٣ كالبنك المركزي النيجيري والبنك المركزي الغاني، وخلال عام ٢٠٢٤ بنك زامبيا المركزي، بطلب التعرف على تجربة البنك المركزي المصري الرائدة في هذا المجال، والحصول على الاستشارات الفنية، وذلك من خلال القيام بزيارة مركز الاستجابة لتبادل الخبرات مع المتخصصين، والتعرف على آليات تقييم الجاهزية الأمنية وسبل رفع مستوياتها بالبنوك والمؤسسات المالية، وذلك في سبيل تعزيز الحماية السيبرانية بما يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي.

استمرار البنك المركزي المصري في تعزيز الأمن السيبراني والاستقرار المالي

تشير التقارير الدولية إلى أن التكلفة العالمية للجرائم السيبرانية قد قدرت بنحو ٨,٤ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن تتجاوز ٢٠ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٦، ومع ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف القطاعات، تزايد أهمية تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة والبنية التحتية المالية. وتماشياً مع استراتيجية الدولة المصرية للتحول لنظام اقتصادي يعتمد على التكنولوجيات الحديثة في انجاز المعاملات المالية، يلعب البنك المركزي المصري دور الشريك الاستراتيجي لتنفيذ جميع المبادرات الوطنية التي تستهدف تعزيز حماية وتأمين عمليات التحول الرقمي الوطنية وتحقيق الشمول المالي. وقد تبنى البنك المركزي رؤية استراتيجية متكاملة استهدفت العمل على العديد من المحاور الأساسية، وتنفيذ العديد من الخطوات والإجراءات التنظيمية والاشرفية، منها الآتي:

أولاً: الاستجابة بصورة استباقية للهجمات السيبرانية المحتملة

نحج البنك المركزي المصري من خلال مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي في القيام بالتالي:

- إجراء الربط الإلكتروني مع أكبر ثلاثة بنوك حكومية خلال عام ٢٠٢١، ومع أكبر ثلاث بنوك تجارية خلال عام ٢٠٢٤، وجاري العمل على تنفيذ المزيد من مشروعات الربط الإلكتروني، بهدف تحقيق أقصى استفادة من الخدمات التقنية المقدمة من جانب مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي للقطاع المالي، خاصة خدمات المراقبة الأمنية المستمرة. وقد نجح المركز في التصدي لعدد من الهجمات الإلكترونية التي تستهدف البنوك دون أن تتسبب في خسائر مادية أو تؤثر على سير العمل في القطاع المصرفي.
- إنشاء ثلاثة معامل تقنية متخصصة خلال عام ٢٠٢٢ في إطار تعزيز القدرة على تحليل الأدلة الرقمية والبرمجيات الخبيثة للوقوف على أسبابها ومنع تكرار حدوثها في المستقبل من خلال تنفيذ إجراءات الهندسة العكسية (Reverse Engineering)، بما يواكب أحدث التطورات في هذا المجال.
- رصد ومراقبة الثغرات الأمنية التي لم يصدر حزم تصحيحية لمعالجتها والتحديثات الأمنية اللازمة للبرامج والأنظمة الأمنية المستخدمة بالقطاع المصرفي، وإبلاغ البنوك والمؤسسات المالية بها من خلال إرسال التنبيهات الأمنية لجميع البنوك العاملة داخل مصر إلى جانب المؤسسات المالية وشركات الدفع الفوري عبر العديد من وسائل التواصل مثل البريد الإلكتروني أو نشرها على الموقع الإلكتروني لمركز الاستجابة أو غير ذلك من الوسائل المتاحة للتواصل.
- مراقبة ورصد مواقع الإنترنت المخفي بصورة مستمرة للتعرف على التهديدات والهجمات الأمنية المحتملة وتحذير البنوك فوراً منها.
- إتاحة منصة أمنية تحتوي على دلالات الاختراق (Indicators of Compromise-IOCs) المرتبطة بالهجمات السيبرانية المكتشفة، بما يعزز الجهود الاستباقية لتفادي التهديدات والهجمات السيبرانية التي تستهدف القطاع المالي.
- إطلاق مبادرة «تميز الأمن السيبراني بالقطاع المصرفي»، والتي تم تنفيذها على مدار عدة سنوات بدءاً من عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٣. وتهدف المبادرة إلى تدريب وتخريج عدد من الكوادر والمتخصصين في مجال الأمن السيبراني بالبنك المركزي والبنوك العاملة داخل مصر، وذلك بالتعاون مع المعهد المصرفي وكبرى الشركات الدولية المتخصصة في هذا المجال. وتم إطلاق العديد من الدورات التدريبية ضمن المبادرة خلال عام ٢٠٢٤.

وتتويجاً لجهود مركز الاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي، وحرصه على اتباع المعايير والمواصفات الأمنية الدولية والامتثال لها، وكذلك التأكد من تطبيقها، حصل مركز الاستجابة على اعتماد وعضوية المنتدى العالمي لفرق الاستجابة (FIRST) خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وهي منصة دولية رائدة بمجال الأمن السيبراني، كما نجح خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ في الحصول على عضوية فريق منظمة التعاون الإسلامي للاستجابة للطوارئ الحاسوبية (OIC-CERT)، والتي تعتبر بمثابة شهادة دولية جديدة تؤكد زيادة البنك المركزي المصري في مجال الأمن السيبراني.

تحديث الضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣.

تم تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمواكبة المستجدات في المعايير الدولية في هذا الشأن، إلى جانب تعديل إجراءات العناية الواجبة بعملاء البنوك الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فبراير ٢٠٢٠، كما تم إلغاء العمل بضوابط ٢٠٠٨ في ذات الشأن، مع منح البنوك فترة ستة أشهر لتوفيق الأوضاع، وفيما يلي أهم البنود التي تم إضافتها أو تعديلها:

- الحصول على موافقة البنك المركزي عند تعيين المدير المسئول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك.
- توثيق واعتماد تقييم المخاطر المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقرير سنوي.
- التأكد من أن البنك وفروعه الخارجية وشركائه التابعة - التي يمتلك أغلبية فيها - تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع حد أقصى ٥ سنوات لتحديث بيانات ومستندات العملاء ذوي المخاطر المنخفضة مع مراعاة تخفيض مدة التحديث كلما ارتفعت درجة المخاطر، وذلك في إطار تطبيق البنوك إجراءات العناية الواجبة الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

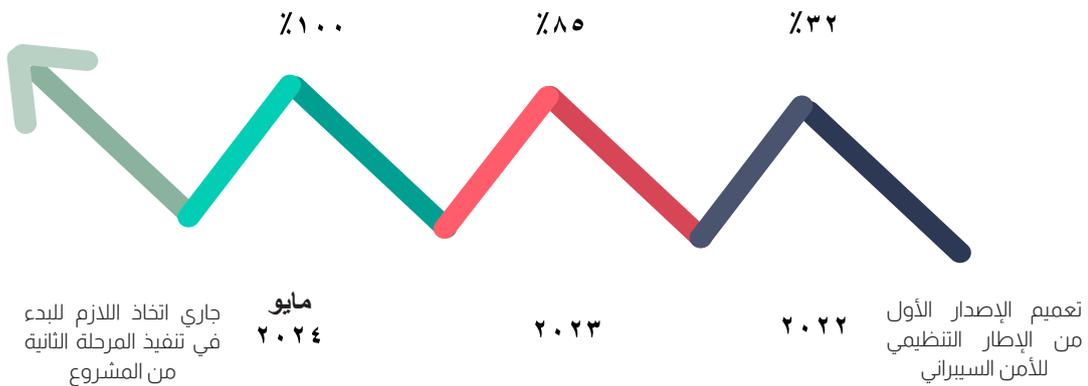
في ضوء تطبيق الإصدار الأول للإطار التنظيمي، تمكن البنك المركزي المصري من التالي:

تنفيذ ما يقرب من ٩٦٪ من إجراءات المراجعة والمتابعة الدورية لخطط رفع الجاهزية السيبرانية  
تم إصدار نحو ٣٥ تقريراً دورياً لمتابعة التزام البنوك بالإطار الزمني المحدد لتنفيذ الخطط التصحيحية ومعالجة ورفع مستويات الجاهزية الأمنية للبنوك في إطار مبادرات وأهداف عمليات التحسين المستمر التي تخضع لها البنوك من جانب البنك المركزي المصري.

المراجعة الدورية لتطبيق وفحص الإجراءات والضوابط التعويضية المتعلقة بمعالجة نتائج التقييم الذاتي والفني  
في إطار تنفيذ المرحلة الثانية لمشروع التقييم الفني ولضمان التزام المؤسسات المالية بالملاحظات الواردة في تقرير نتائج عمليات المراجعة الفنية الصادرة من البنك المركزي، تم خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ فحص ومراجعة قرابة ٨٠٠ من أدلة تطبيق الإجراءات والضوابط التعويضية المتعلقة بتنفيذ البنوك للخطط التصحيحية لرفع مستويات الجاهزية الأمنية وضمان الامتثال لضوابط الإطار التنظيمي للأمن السيبراني.

قياس وتعزيز مستوى جاهزية الأمن السيبراني بالعديد من البنوك العاملة داخل مصر  
تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع التقييم الذاتي والفني لجاهزية الأمن السيبراني على مستوى القطاع المصرفي ليشمل كافة البنوك العاملة بالقطاع خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء في المرحلة الثانية من المشروع والتي تهدف إلى متابعة تنفيذ البنوك والمؤسسات المالية الإجراءات التصحيحية وتوصيات التطوير والتعزيز المذكورة بالتقارير الصادرة من البنك المركزي لكل بنك أو مؤسسة مالية على حدة.

نسبة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع التقييم الذاتي والفني لجاهزية الامن السيبراني للبنوك والمؤسسات المالية العاملة داخل مصر:



### مراجعة واعتماد عدد كبير من التطبيقات المالية والحلول التقنية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية

<p>بلغ إجمالي عدد الطلبات الجديدة المقدمة خلال النصف الأول من ٢٠٢٤ نحو ٢٩٩ طلباً.</p> <p>كما تم خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مراجعة الضوابط الأمنية اللازمة بتطبيق «InstaPay» إنستا باي، لإتاحة خاصية رمز الاستجابة السريع «QR Code»، بما يساهم في الحد من أخطاء ادخال البيانات.</p>	<p>تم مراجعة واعتماد نحو ٥٥٧ طلباً من التطبيقات المالية والحلول التقنية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية.</p>	<p>بلغ إجمالي عدد الطلبات المقدمة نحو ٦١٨ طلباً تم النظر فيها، ومن أهمها تطبيق «InstaPay» إنستا باي، والذي يعد أول تطبيق مرخص من البنك المركزي المصري لتقديم خدمة الدفع عبر شبكة المدفوعات اللحظية «IPN».</p> <p>كما تم إنشاء نظام موحد لمراجعة طلبات البنوك، الذي احتوى على أكثر من (٢٠٠) عنصر من عناصر الأمن السيبراني، الأمر الذي انعكس بدوره على تأمين جميع تطبيقات التكنولوجيا المالية المستحقة بالسوق المصري.</p>
<p>٢٠٢٤</p>	<p>٢٠٢٣</p>	<p>٢٠٢٢</p>

### التكنولوجيا المالية

استمراراً لجهود البنك المركزي المصري الرامية نحو تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية والابتكار بالسوق المصري، والتي من بينها ما يأتي:

- استكمال أعمال مبادرة «FinYology»

استكمالاً لأعمال مبادرة FinYology فقد تم إدراج مادة جديدة تحت عنوان أساسيات التكنولوجيا المالية «Fundamentals of FinTech» ضمن المناهج التعليمية بثلاث جامعات «كمرحلة تجريبية» ليتم تدريسها بدءاً من العام الدراسي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥؛ على أن يتم التعميم على باقي الجامعات على مراحل متتابعة، وذلك بهدف النهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية بمصر.

كما تم إطلاق مسابقة «Arab FinTech Challenge-AFTC» تحت مظلة مبادرة «FinYology»، والتي تهدف إلى تعزيز التكنولوجيا المالية من خلال دعم ابتكار مشاريع التخرج ما بين طلاب الجامعات في مصر والدول العربية الأخرى، حيث عُقدت الدورة الأولى من AFTC في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمرة الأولى بين طلاب الجامعات في جيتيكس نورث ستار، دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة في أكتوبر ٢٠٢٣، وذلك بمشاركة الطلاب المصريين الممثلين للجامعة الأمريكية بالقاهرة» «والجامعة الصينية في مصر». كما تجدر الإشارة إلى حصول طلاب «الجامعة الأمريكية بالقاهرة» على المركز الأول في هذه المنافسة.

- الأكاديمية الرقمية «Digital Academy»

إطلاق أول أكاديمية رقمية «Digital Academy» في مصر، بالتعاون مع مركز التمويل والتكنولوجيا وريادة الأعمال «CFTE» والمعهد المصرفي المصري «EBI»، بهدف صقل القائمين على العمل بالقطاع المصرفي والمالي بالمهارات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والمجالات ذات الصلة، وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية وأخرى أكاديمية مُعتمَدة عالمياً، لتشمل مجالات مختلفة، وقد بدأت الأكاديمية أولى برامجها التدريبية بالبرنامج التجريبي للابتكار «The Innovator Program» في ٢٠٢٣، وثاني هذه البرامج هو «Generative AI in Finance» في ٢٠٢٤.

- استكمال أعمال الفوج الثالث للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية

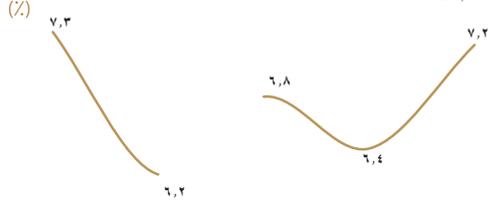
عقب الإعلان عن إطلاق الفوج الثالث من أعمال المختبر التنظيمي في النصف الثاني من ٢٠٢٣، والذي يختص بأنشطة التمويل البديل القائم على الإقراض، تلقى البنك المركزي المصري طلبات الشركات الناشئة الراغبة في المشاركة في الفوج الثالث والبالغ عددهم (٧) شركات تكنولوجيا مالية ناشئة. حيث تم قبول خمس شركات (بشكل مبدئي) وتصعيدهم للمرحلة الثالثة من أعمال المختبر والمختصة بوضع كافة المحددات والمعايير التي يتعين على تلك الشركات والبنوك المتقدمة الالتزام بها حال اجتيازهم لتلك المرحلة وترشيحهم لمرحلة التجريب الحي بالمختبر (رابع مراحل عمل المختبر).

- استكمال أعمال مبادرة «FinTekrs»

تم إطلاق المرحلة الثالثة من مبادرة «FinTekrs» في أغسطس ٢٠٢٣، بمحافظة المنصورة والمحافظات المجاورة بالشراكة مع بنك الإسكندرية، على أن يتم تغطية باقي محافظات الجمهورية التي لم تحظَ بالقدر الكافي من البرامج التثقيفية والتوعوية تبعاً في المراحل التالية. وقد تم تقديم أكثر من ٢٦٥ طلباً للالتحاق بهذه المبادرة من ١٦ محافظة مختلفة، وتم تخريج ٣٨ شركة ناشئة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت برامج المبادرة العديد من الفعاليات التي تهدف إلى تبادل الخبرات عبر تنظيم الجلسات النقاشية، وورش العمل، والندوات عبر الانترنت، والاجتماعات، والجلسات الإرشادية. وتهدف المبادرة إلى دعم رواد أعمال التكنولوجيا المالية وشركائهم الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها بالمحافظات خارج العاصمة.

تعكس نسبة الرافعة المالية قدرة البنوك على التوسع في تمويل توظيفات البنك المختلفة، حيث سجلت ٦,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل حد أدنى رقابي ٣٪. وقد ارتفعت النسبة لتسجل ٧,٣٪ في مارس ٢٠٢٤ مقابل ٦,٢٪ في نفس الفترة من العام السابق، نتيجة ارتفاع الشريحة الأولى من رأس المال بنحو ٦,٨٪ مقابل ارتفاع إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية بنسبة ٤٢,٩٪.



٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
٧,٣	٦,٨	٦,٤	٦,٢	٦,٢
مارس			عام مالي	

إصدار تعليمات المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل للبنوك بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٤. تهدف تلك التعليمات إلى تحديد إطار عام لاختبارات التحمل التي تقوم البنوك بإجرائها بصفة دورية كجزء من عملية إدارة المخاطر، مع إلزام البنوك بإجراء اختبارات تحمل داخلية بصفة ربع سنوية، إضافة إلى المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل الذي يتم موافاة البنك المركزي به كجزء من التقرير الخاص بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي.

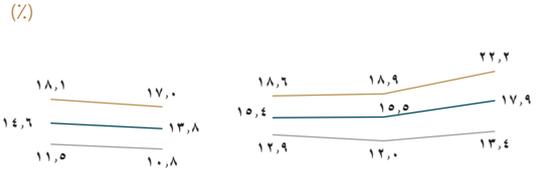
• استكمال أعمال مبادرة «Accelerate'ha»

إطلاق فاعلية «المرأة من أجل المرأة» في التكنولوجيا المالية «Women for Women in FinTech» في فبراير ٢٠٢٤، حيث بدأت الفاعلية بجلسات تدريبية وورش عمل مكثفة لرائدات الأعمال في مختلف المجالات بهدف التوعية بأهمية التكنولوجيا المالية، وكيفية الاعتماد عليها في مجال أعمالهن من خلال تطبيق برامج التمويل المُدمج «Embedded Finance»، والذي يُسهم بشكل كبير في تطوير هذه الأعمال في مختلف القطاعات العاملة في مصر وزيادة فرص رائدات الأعمال في النمو المستقبلي لأعمال شركاتهن، حيث يتم تقديم الدعم والتوجيه اللازم من خلال القيادات النسائية بمنظومة التكنولوجيا المالية بالقطاع المصرفي والمالي، بما يُسهم في مساعدتهن على نشر حلولهن التكنولوجية بالسوق المصري، فضلاً عن إتاحة الفرصة لعقد الشراكات والتوافق بين كلٍ من الشركات الخاصة بهؤلاء الرائدات والبنوك المشاركة.



استمر القطاع المصرفي في تحقيق نسب مرتفعة لكفاية رأس المال متخطياً الحد الأدنى الرقابي المقرر من البنك المركزي المصري، وذلك من خلال مواصلة البنوك المحلية تدعيم قواعدها الرأسمالية ذاتياً من خلال الاستثمار في تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح واحتجاز جزء منها، الأمر الذي يعكس قدرة القطاع المصرفي على استيعاب أية خسائر غير متوقعة.

استقرار مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي نسبياً في العام المالي ٢٠٢٣ مع استمرارها في تحطّي الحد الأدنى الرقابي المقرر من البنك المركزي المصري<sup>(٤٦)</sup> بصورة كافية.



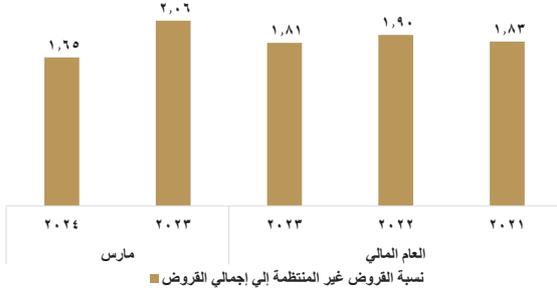
٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
١٤,٦	١٣,٨	١٣,٤	١٣,٨	١١,٥
مارس			عام مالي	

القاعدة الرأسمالية إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر—  
الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر—  
رأس المال المستمر إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر—

٤٢ يبلغ الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي المصري لمعيار كفاية رأس المال ١٢,٥٪، ويبلغ ٨,٥٪ لنسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، و٤,٥٪ لنسبة رأس المال المستمر إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، وذلك بخلاف متطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

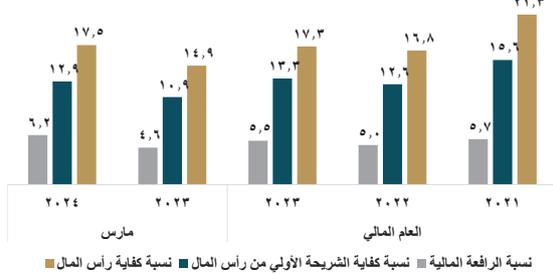
انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة لإجمالي القروض في مارس ٢٠٢٤ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٣.

(%)



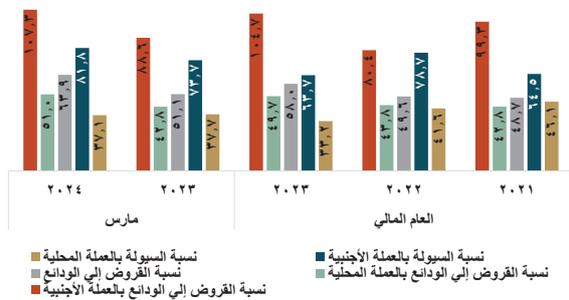
استمرار نسب كفاية رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الارتفاع في العام المالي ٢٠٢٣ وفي مارس ٢٠٢٤.

(%)



انخفاض متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية لتلك البنوك إلى ٣٣,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل العام المالي السابق وارتفعت لتصل إلى ٣٧,١٪ في مارس ٢٠٢٤ وانخفضت النسبة بالعملة الأجنبية إلى ٦٣,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٣، ولكنها عادت الارتفاع في مارس ٢٠٢٤ لتصل إلى ٨١,٨٪ وعلى الرغم من ذلك استمرت البنوك ذات الأهمية النظامية في التمتع بمؤشرات مرتفعة من السيولة تفوق الحدود الرقابية المقررة. كما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع على مستوى العملة المحلية والأجنبية لتلك البنوك في نفس فترة المقارنة. وقد بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية في تلك البنوك ١٤٩٨,٦٪ في مارس ٢٠٢٤، كما بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية ١٧٥,٤٪.

(%)

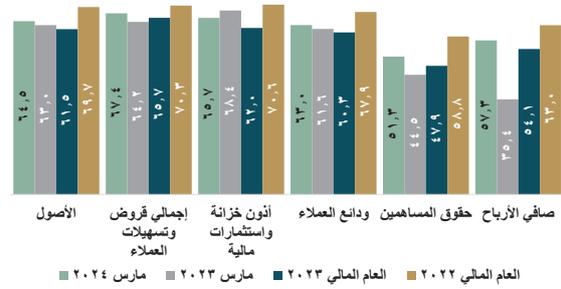


### تحليل أداء البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)

تستحوذ البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على نسبة كبيرة من بنود قائمة المركز المالي للقطاع المصرفي<sup>(٤٣)</sup>، حيث بلغ نصيبها ٦٤,٥٪ من إجمالي المركز المالي للقطاع في مارس ٢٠٢٤، كما بلغت حصتها السوقية ٦٧,٤٪ على مستوى إجمالي قروض وتسهيلات العملاء، و٦٥,٧٪ على مستوى إجمالي أذون الخزانة والاستثمارات المالية، أما على مستوى الودائع فتمثل تلك البنوك ٦٣٪، وهذا وتساهم بنحو ٥٧,٣٪ في صافي أرباح القطاع<sup>(٤٤)</sup>.

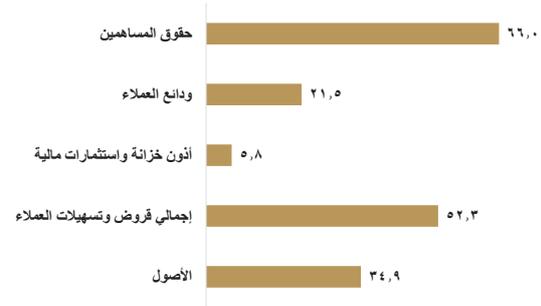
اختلاف نصيب البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً من أهم بنود المركز المالي للقطاع المصرفي في العام المالي ٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢٢ وذلك بالتزامن مع انخفاض عدد تلك البنوك من ٥ إلى ٣ بنوك.

(%)



تحقيق أهم بنود المركز المالي للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً معدلات نمو موجبة في مارس ٢٠٢٤ مقابل مارس ٢٠٢٣، كما بلغ معدل نمو الأرباح ٣٣٣,١٪ لتلك البنوك في مارس ٢٠٢٤.

(%)



٤٣ تقوم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتكوين متطلبات رأس مال إضافية تتراوح بين ٠,٢٥٪ لبنكين، و٠,٧٥٪ لبنك واحد، و١,٢٥٪ لأكبر بنك على مستوى القطاع، وذلك وفقاً لموقف مارس ٢٠٢٤. ويتم استخدام أربع مؤشرات رئيسية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وهي حجم البنك، ودرجة الارتباط بالبنوك المحلية، ومدى توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من البنك، ودرجة تطور وتعقد الأنشطة.

٤٤ تمت مقارنة نسبة المساهمة في أهم بنود المركز المالي على مستوى البنوك ذات الأهمية النظامية أخذاً في الاعتبار ان البنوك ذات الأهمية النظامية قد سجلت عدد ٥ بنوك في المالي ٢٠٢٢ و ٣ بنوك في العام المالي ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٣ و ٤ بنوك في مارس ٢٠٢٤. أما فيما يخص معدلات النمو ومؤشرات السلامة المالية فقد تمت المقارنة على أساس تثبيت عدد البنوك (٤ بنوك) طبقاً لموقف مارس ٢٠٢٤.

٤. الرافعة المالية - مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - الإفصاح  
خلال عام ٢٠٢٣

- العمل على إعداد أوراق مناقشة للإصلاحات النهائية لبازل ٣ (ما بعد الأزمة) خلال عام ٢٠٢٣ للآتي:
  ١. تعديلات بازل لنسبة الرافعة المالية.
  ٢. الإطار المُحدث لمخاطر الائتمان باستخدام الأسلوب المعياري متضمناً مخاطر الطرف المقابل.
  ٣. تطوير الإطار الحالي لمخاطر السيولة بشأن تعديلات نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستمر (NSFR)، وإلى جانب ذلك يتم تحديث الإدارة النوعية لمخاطر السيولة، وإعداد تعليمات استرشادية لعملية التقييم الداخلي لكفاية السيولة (ILAAP)، وكذلك تطوير الأدوات الرقابية لمتابعة مخاطر السيولة.
  ٤. متطلبات الإفصاح (الدعامة الثالثة).

الاتجاهات المستقبلية

تعكس الاتجاهات المستقبلية ما تتضمنه الخطط الاستراتيجية للجهاز المصرفي شاملاً كل من البنك المركزي المصري وبنوك القطاع المصرفي.

- استكمال إصدار التعليمات المنفذة لمواد القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار البنك المركزي والجهاز المصرفي خاصة المرتبطة بالبنوك الرقمية ودراسة الآليات والأدوات التنظيمية المرتبطة بالرقابة والاشرف على هذه البنوك وغيرها من التعليمات.
- الاستمرار في متابعة استخدام البنوك للتطبيقات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية للعملاء، وابتكار خدمات ومنتجات جديدة، مع توجيه البنوك لتدعيم إدارة المخاطر المرتبطة بتلك التطبيقات.
- الاستمرار في مواكبة المستجدات المصرفية والاستفادة من نظم الرقابة المبنية على التكنولوجيا في تحسين بيئة العمل الرقابي وكفاءة الرقابة على المخاطر وتوجيه البنوك للاستفادة منها في بناء نظم الإنذار المبكر وتقييم المخاطر والتقرير عنها.
- استكمال المشروعات المرتبطة بتطوير وتحديث البنية التحتية الأساسية لأنظمة وخدمات الدفع بما يتوافق مع أفضل الممارسات والمعايير العالمية لتلبية احتياجات السوق بمختلف قطاعاته.
- المزيد من التطوير للسياسات وإطار الحوكمة بحيث تواكب المخاطر السيبرانية المتنامية التي تواجه النظام المالي، وتعزيز الأمن السيبراني من خلال التحديث المستمر للاستراتيجيات وأطر إدارة الأزمات مع ضمان فعاليتها.
- مواصلة جهود البنك المركزي المصري – بالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات المعنية – في تعزيز الشمول المالي وتيسير حصول المواطنين على الخدمات والمنتجات المصرفية بسهولة، وذلك من خلال تهيئة البيئة الرقابية الداعمة، والمشاركة في المشروعات المختلفة، وتوفير المنتجات الملائمة التي تلبى احتياجات الفئات المستبعدة، فضلاً عن نشر التنقيف والتوعية المالية اللازمة بين جميع فئات المجتمع.

هذا ويقوم البنك المركزي المصري بصفة مستمرة بمتابعة أحدث الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية ومنها إصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية لتطبيق أفضل وأحدث هذه الممارسات بشكل يتناسب مع طبيعة القطاع المصرفي المصري، وذلك عملاً لتحسين أطر إدارة المخاطر لدى البنوك وتقوية مراكزها المالية وتعزيز صلابته وقوة القطاع المصرفي، وبما يحصنه ويرفع من كفاءته في مواجهة أي أزمات مالية محتملة.

وفي هذا الصدد، فقد أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات الخاصة بمتطلبات بازل ٢ و٣ فيما يتعلق بالدعامة الأولى والدعامة الثانية، وقد بدأ في عملية تطبيق الإصلاحات النهائية لبازل ٣ (ما بعد الأزمة) الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧ (ما يعرف ببازل ٤)، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل ويقوم حالياً بالعمل على إعداد التعليمات الرقابية الخاصة بمختلف الموضوعات الأخرى وفقاً لبازل ٣ وإصلاحات ما بعد الأزمة وبما يتماشى مع آخر المستجدات التي تطرأ في هذا الشأن ليتم إصدارها تبعاً للقطاع المصرفي.

موقف البنك المركزي المصري فيما يخص تطبيق إصلاحات بازل ٣ (ما بعد الأزمة)

١. مخاطر التشغيل

يناير ٢٠٢١

- تم إصدار «تعليمات الرقابة لإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لإصلاحات بازل ٣ الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧» وذلك في يناير ٢٠٢١، على أن تلتزم البنوك باستخدام الأسلوب المعياري الجديد بدلاً من أسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل بدءاً من عام ٢٠٢٢، حيث مُنحت البنوك فترة لتوفيق الأوضاع وذلك خلال عام ٢٠٢١ تم في حينها استمرار اتباع أسلوب المؤشر الأساسي.

٢. مخاطر السوق

يوليو ٢٠٢١

- تم إصدار «ورقة مناقشة محدثة بشأن مخاطر السوق وفقاً لإصلاحات بازل ٣ (ما بعد الأزمة)» ونماذج لدراسة الأثر الكمي (QIS) خاصة بها في يوليو ٢٠٢١، وقد تمت الموافقة على التعليمات النهائية من قبل مجلس إدارة البنك المركزي المصري وهي في طور الإصدار للسوق.

٣. رأس المال الرقابي

أكتوبر ٢٠٢٣

- تم إصدار كتاب دوري في أكتوبر ٢٠٢٣ بشأن السماح للبنوك بإدراج صافي الأرباح المرحلية برأس المال الأساسي المستمر بالشريحة الأولى بعد فحص محدود من مراقب الحسابات للقوائم المالية للبنك عند حساب معيار كفاية رأس المال، مع طرح الخسائر المرحلية (إن وجدت) وذلك وفقاً لمقررات بازل ٣. والجدير بالذكر انه جاري العمل على إعداد ورقة مناقشة خاصة ببعض التعديلات الأخرى على رأس المال الرقابي وفقاً لبازل ٣.

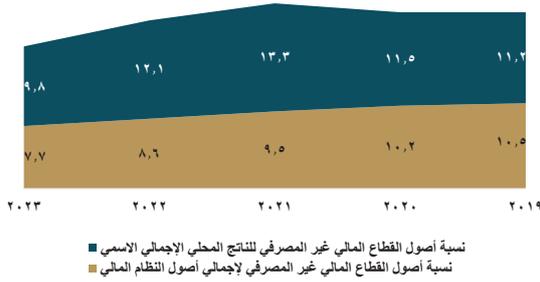
- تعزيز بناء الشراكات مع المؤسسات والوكالات الدولية للتنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تقديم برامج الدعم الفني وبناء القدرات في الموضوعات ذات الصلة بالعمل المناخي والتمويل المستدام مثل إدارة المخاطر البيئية، وطرق الإفصاح عن تطورات التمويل المستدام لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في تمويل أهداف التنمية المستدامة مما يعمل على تحقيق استراتيجيات الدولة في هذا الشأن.
- التوسع في الدور الرائد للبنك المركزي المصري في تحقيق التكامل المصرفي بين البنوك المركزية الإفريقية، وتعزيز جهوده الرامية إلى دعم بناء قدرات العاملين بها من خلال تقديم البرامج التدريبية لهم.



## ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع غير المصرفي

يلعب القطاع المالي غير المصرفي وما يتضمنه من أنشطة وحلول تمويلية متنوعة دوراً محورياً في دفع نمو الاقتصاد المصري، من خلال تمكين الكيانات الاقتصادية العاملة في الأنشطة الإنتاجية المختلفة من تمويل توسعاتها وتطوير حجم أعمالها، بما يضيف إلى قدرات الدولة الإنتاجية، ويدعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشرف الهيئة العامة للرقابة المالية وتراقب على قطاع الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية مع مراعاتها البعد التنموي، كما تتبنى الهيئة استراتيجية عمل شاملة تراعي تطوير وتنمية جميع الأنشطة المكونة للقطاع المالي غير المصرفي وفق أفضل الممارسات التي تراعي قواعد السوق، بما يضمن استقرار الأسواق وسلامة التعاملات جنباً إلى جنب مع توفير حماية لكل المستثمرين المتعاملين وسط بيئة عمل مواتية، كما اتخذت الهيئة العديد من الإجراءات في مجال التطوير التكنولوجي وتعزيز الأمن السيبراني للتعامل في القطاع المالي غير المصرفي بهدف زيادة حجم التعاملات وذلك من خلال تسريع وثيرة اعتماد وإتاحة التطبيقات التكنولوجية المختلفة لتسهيل وصول المواطنين للخدمات المالية والتمويلية وتحقيق الشمول المالي ودعم التحول الرقمي بصورة آمنة

تطور أصول القطاع المالي غير المصرفي نسبةً لإجمالي أصول النظام المالي وللناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)

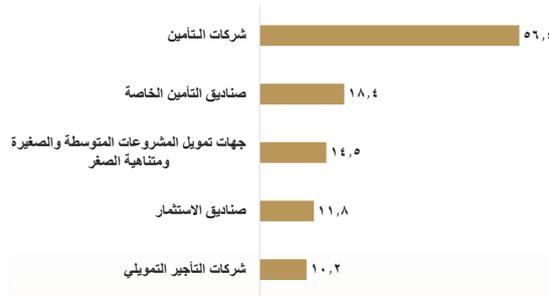


هذا وقد استمرت أصول القطاع المالي غير المصرفي في الارتفاع لتبلغ ١١٧,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣<sup>(٤٥)</sup> بمعدل نمو ١٠,٧٪ مقارنةً بمعدل نمو ٢٠,٢٪ في العام المالي السابق، إلا أن أصول القطاع المصرفي قد ارتفعت بنسبة أكبر وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة أصول القطاع المالي غير المصرفي من إجمالي أصول النظام المالي في العام المالي ٢٠٢٣ لتسجل ٧,٧٪ مقارنةً بنسبة ٨,٦٪ في العام المالي السابق، كما انخفضت نسبة أصول القطاع المالي غير المصرفي للناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ٩,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣ مقابل ١٢,١٪ في العام المالي السابق.

وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذتها الهيئة العامة للرقابة المالية للعمل على تنشيط الأسواق، بالتزامن مع خفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، إلى زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في البورصة مما انعكس على ارتفاع رأس المال السوقي<sup>(٤٦)</sup> للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي ليسجل ١٧٩,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل نمو ٧٨,٩٪ - مقارنةً بمعدل نمو ٢٥,٥٪ في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ - وبما يمثل ١٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنةً بنسبة ١٠,٩٪ في العام السابق، وقد استمر رأس المال السوقي للشركات المقيدة بالسوق الرئيسي في الارتفاع في نهاية مارس ٢٠٢٤ ليسجل ١٨١,٦ مليار جنيه بمعدل نمو ٧٢,٧٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٣.

هذا وقد شهد العام ارتفاع كبير في أصول بعض أنشطة القطاع المالي غير المصرفي وهو ما ساهم في ارتفاع أصول القطاع، حيث ساهمت أنشطة شركات التأمين، وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وصناديق الاستثمار، وشركات التأجير التمويلي في دفع نمو أصول القطاع في عام ٢٠٢٣.

مساهمة أهم القطاعات الدافعة لنمو أصول القطاع المالي غير المصرفي في عام ٢٠٢٣ (%)



٤٥ العام المالي ينتهي في ٣٠ يونيو بالنسبة لأنشطة البريد وشركات التأمين وبعض صناديق التأمين الحكومية - وهناك صندوق واحد ينتهي عامه المالي في ديسمبر - و٣١ ديسمبر بالنسبة لباقي أنشطة القطاع المالي غير المصرفي.

٤٦ لا يتم تضمين رأس المال السوقي داخل إجمالي أصول القطاع المالي غير المصرفي.

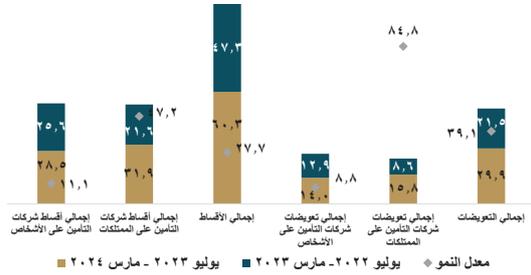


تطور أداء بعض بنود شركات التأمين (مليار جنيه)



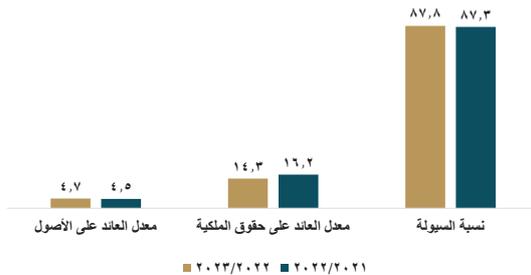
وقد شهدت الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤ ارتفاعاً في إجمالي أقساط شركات التأمين المحصلة لتسجل ٦٠,٣ مليار جنيه بمعدل ٢٧,٧٪ مقارنةً بالفترة المقابلة، الأمر الذي يعود إلى ارتفاع إجمالي الأقساط المحصلة لشركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بمعدلات ١١,١٪ و ٤٧,٢٪ على الترتيب مقارنةً بالفترة المقابلة، كما ارتفع إجمالي التعويضات المسددة لشركات التأمين لتسجل ٢٩,٩ مليار جنيه بمعدل ٣٩,١٪ مقارنةً بالفترة المقابلة، مدفوعاً بارتفاع إجمالي تعويضات شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بمعدلات ٨,٨٪ و ٨٤,٨٪ على الترتيب مقارنةً بالفترة المقابلة.

توزيع إجمالي الأقساط والتعويضات (مليار جنيه - %)



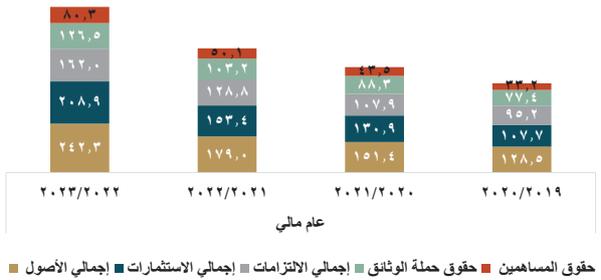
وعلى صعيد المؤشرات المالية لشركات التأمين، ارتفع صافي أرباح الشركات لتسجل ١١,٥ مليار جنيه بمعدل ٤١,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، الأمر الذي انعكس على معدل العائد على الأصول الذي ارتفع لتسجل ٤,٧٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بينما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية لتسجل ١٤,٣٪، وقد ارتفعت نسبة السيولة بصورة طفيفة لتسجل ٨٧,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

المؤشرات المالية لشركات التأمين (%)

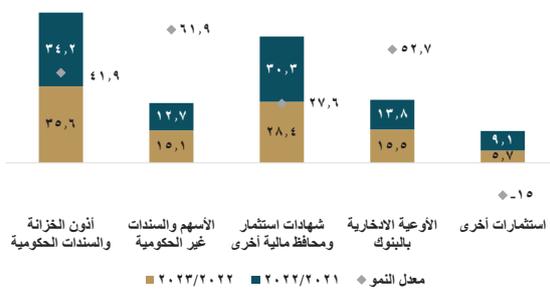


هذا وقد ارتفع إجمالي أصول شركات التأمين لتسجل ٢٤٢,٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل ٣٥,٤٪، وقد أدت الظروف الاقتصادية الراهنة من ارتفاع في معدلات التضخم وتطبيق سياسة نقدية تقييدية بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية الإقليمية إلى اتجاه الشركات نحو المزيد من التنوع في الاستثمارات. حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات - التي تمثل ٨٦,٢٪ من إجمالي الأصول - لتبلغ ٢٠٨,٩ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل ٣٦,٢٪، وتتوزع الاستثمارات في أذون الخزانة والسندات الحكومية، والأسهم والسندات غير الحكومية، وشهادات استثمار ومحافظ مالية أخرى، والأوعية الادخارية بالبنوك، والاستثمارات الأخرى<sup>(٤٩)</sup>. في المقابل، ارتفع إجمالي الالتزامات لتسجل ١٦٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمعدل ٢٥,٧٪، وتمثل حقوق حملة الوثائق النسبة الأكبر من الالتزامات بنسبة ٧٨,١٪ والتي ارتفعت بمعدل ٢٢,٥٪ لتبلغ ١٢٦,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. وإلى جانب ذلك، ارتفعت حقوق المساهمين لتسجل ٨٠,٣ مليار جنيه<sup>(٥٠)</sup> بمعدل ٦٠,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

تطور بعض بنود شركات التأمين في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (مليار جنيه)



توزيع بنود استثمارات شركات التأمين ومعدل النمو (%)



وعلى صعيد أداء شركات التأمين، ارتفع إجمالي أقساط شركات التأمين لتسجل ٦١,٤ مليار جنيه بمعدل ٢٥,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، كما بلغ إجمالي التعويضات ٢٧,٣ مليار جنيه بمعدل ١٧,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، كما ارتفع فائض النشاط التأميني إلى ٩,٨ مليار جنيه بمعدل ١٣,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

٤٩ تتمثل الاستثمارات الأخرى في وثائق صناديق الاستثمار، واستثمارات في شركات شقيقة وشركات تابعة، وصافي الاستثمارات العقارية، وصافي القروض والمديونيات. ويرجع إلى زيادة إجمالي حقوق المساهمين لشركات تأمينات الممتلكات بنسبة ٧٢,٦٪ في مقابل معدل نمو ١٨,٤٪ في العام المالي السابق، ويرجع ذلك إلى زيادة فروع العملات الأجنبية الخاصة بتلك الشركات ١,٣٥٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ١٠٥ مليون جنيه في العام المالي السابق.

خارطة مخاطر<sup>(٥١)</sup> قطاع التأمين على الممتلكات والمسؤوليات

	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
كفاية رأس المال	High	High	High	High
جودة الأصول	High	High	High	High
العجز الاكتواري	High	High	High	High
الربحية	High	High	High	High
السيولة	High	High	High	High
الأداء الكلي	High	High	High	High

خارطة مخاطر قطاع التأمين على الأشخاص وتكوين الاموال

	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٠/٢٠١٩
كفاية رأس المال	High	High	High	High
جودة الأصول	High	High	High	High
العجز الاكتواري	High	High	High	High
الربحية	High	High	High	High
السيولة	High	High	High	High
الأداء الكلي	High	High	High	High



وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم وتطبيق سياسة نقدية تقييدية وتباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض سعر الصرف العملة المحلية أمام الدولار، اتجهت شركات التأمين إلى المزيد من التحوط من خلال زيادة المخصصات مع اتجاه الأفراد إلى التأمين مما انعكس في زيادة الأقساط وبالتالي ارتفعت نسب الربحية والسيولة.

هذا وقد استمرت درجة مخاطر الأداء الكلي لشركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بالفئة «المتوسطة - ٣» في نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي السابق، كمحصلة لانخفاض درجة المخاطر الخاصة بمؤشرات كفاية رأس المال والربحية والسيولة، مع استقرار درجة المخاطر الخاصة بمؤشر العجز الاكتواري، مع ارتفاع درجة المخاطر لمؤشر جودة الأصول. ويرجع انخفاض درجة المخاطر الخاصة بمؤشر كفاية رأس المال كمحصلة لانخفاض كل من نسبة صافي الأقساط إلى حقوق الملكية - حيث ارتفعت حقوق الملكية بمعدل ٧٢,٦٪ وهو أعلى من معدل نمو صافي الأقساط الذي سجل ٣٦,١٪ - وارتفاع كل من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول - التي ارتفعت بمعدل ٤٨٪، ومعدل نمو حقوق الملكية الذي بلغ ٧٢,٦٪ - ونسبة حقوق الملكية إلى المخصصات الفنية التي ارتفعت بنسبة ٣٠,٩٪، كما انخفضت درجة مخاطر مؤشر الربحية كمحصلة لانخفاض كل من معدل الإنفاق ومعدل الخسارة والنسبة المركبة حيث ارتفع صافي التعويضات بمعدل ١٢,٥٪ وهو أقل من معدل نمو صافي الأقساط والمخصصات الفنية، مع استقرار معدل العائد على متوسط حقوق الملكية، وارتفاع نسبة الدخل من الاستثمارات المالية إلى صافي الأقساط.

هذا ويرجع انخفاض درجة مخاطر مؤشر السيولة إلى ارتفاع نسبة السيولة التي سجلت ٨٣,٦٪، وقد جاء استقرار درجة مخاطر مؤشر العجز الاكتواري كمحصلة لارتفاع كل من نسبة المخصصات الفنية إلى متوسط صافي التعويضات في آخر ٣ سنوات، ومعدلي نمو صافي الأقساط وإجمالي الأقساط، مقابل الانخفاض الضئيل في معدل الاحتفاظ، وانخفاض كل من نسبي صافي الأقساط إلى حقوق الملكية، وإجمالي الأقساط إلى حقوق الملكية. ويرجع ارتفاع درجة مخاطر مؤشر جودة الأصول إلى ارتفاع كل من نسبة المدينون - التي ارتفعت بمعدل ٣٩,١٪ - إلى إجمالي الأقساط - التي ارتفعت بمعدل ٣٦,٨٪ - وكذلك نسبة قيمة الاستثمارات المالية في الأسهم إلى إجمالي الأصول بسبب ارتفاع الاستثمارات في الأسهم بمعدل ٦٩,٥٪ مقارنة بمعدل نمو الأصول الذي سجل ٤٨٪.

استمرت درجة مخاطر الأداء الكلي لشركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال بالفئة «المتوسطة - ٣» في نهاية العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بالعام المالي السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة المخاطر لمؤشر كفاية رأس المال والعجز الاكتواري، واستقرار درجة مخاطر مؤشر السيولة، بينما ارتفعت درجة المخاطر لمؤشرات جودة الأصول والربحية.

وقد جاء انخفاض درجة المخاطر الخاصة بمؤشر كفاية رأس المال كمحصلة لارتفاع كل من نسبة حقوق الملكية - التي ارتفعت بمعدل ٣٨,٧٪ - إلى المخصصات الفنية - التي ارتفعت بمعدل ١٦,٧٪ - ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول الذي سجل معدل نمو ٢٦,٢٪. كما انخفضت درجة مخاطر مؤشر العجز الاكتواري وإعادة التأمين نظراً لانخفاض معدل الاحتفاظ، حيث حقق صافي الأقساط معدل نمو ٨,٩٪ أقل من إجمالي الأقساط ١١,٢٪، وانخفض كل من معدل نمو صافي الأقساط ونسبة المخصصات الفنية - التي ارتفعت بمعدل ١٦,٧٪ - إلى متوسط صافي الأقساط في آخر ٣ سنوات.

كما يرجع استقرار درجة مخاطر مؤشر السيولة إلى ارتفاع طفيف في نسبة السيولة لتسجل ٩١,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بنسبة ٩١٪ في العام المالي السابق. في المقابل ارتفعت درجة مخاطر مؤشر جودة الأصول نتيجة ارتفاع كل من نسبة المدينون - التي سجلت معدل نمو ٣١,٢٪ - إلى إجمالي الأقساط، وكذلك ارتفعت نسبة قيمة الاستثمارات المالية في الأسهم بمعدل أكبر من معدل نمو الأصول الذي سجل ٢٦,٢٪، ونسبة الاستثمارات العقارية والمدينون - التي ارتفعت بنسبة ٣٠,٢٪ - إلى إجمالي الأصول، هذا بالإضافة إلى ارتفاع درجة مخاطر مؤشر الربحية كمحصلة لارتفاع كل من معدل الإنفاق - حيث ارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بمعدل ١٩,٢٪ مقارنة بمعدل نمو صافي الأقساط الذي سجل ٨,٩٪ - والعائد على متوسط حقوق الملكية، مع انخفاض نسبة الدخل من الاستثمارات المالية إلى إجمالي الاستثمارات المالية.

٥١ تم استخدام أسلوب خارطة المخاطر «Heatmap» من خلال أسلوب الترتيب لبعض المؤشرات وفقاً لدرجة مخاطرها Ranking order لكل من قطاع شركات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال، وقطاع شركات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات، وذلك باستخدام خمس مؤشرات رئيسية على مدى فترة زمنية سبع سنوات مالية سابقة، والتي تتمثل في نسبة كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والعجز الاكتواري وإعادة التأمين، والسيولة، والربحية، ويتضمن كل مؤشر رئيسي مجموعة من المتغيرات الفرعية والتي تختلف تبعاً لنوع القطاع التأميني. ووفقاً لهذا الأسلوب، يتم ترتيب كل متغير وفقاً لدرجة المخاطر من ١ (أقل درجة مخاطر) إلى ٥ (أعلى درجة مخاطر)، ويتم ترتيب المؤشرات التي لها علاقة سلبية مع المخاطر تنازلياً، ثم حساب المؤشر الرئيسي على أساس متوسط المؤشرات الفرعية التي تم ترتيبها حسب عدد المتغيرات المستخدمة لكل عام مالي.

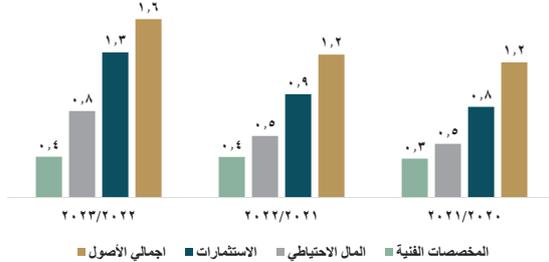
١.٢.١ شركات التأمين  
٢.١ صناديق التأمين

١.٢.١ صناديق التأمين الحكومية<sup>(٥٩)</sup>

تتم أهمية صناديق التأمين الحكومية في توفير التغطية التأمينية للعديد من المخاطر التي قد تتعرض لها وحدات وأجهزة الدولة أو المواطنين، وتوسع الهيئة العامة للرقابة المالية إلى ميكنة ورقمنة خدمات صناديق التأمين الحكومية وبناء قواعد بيانات لمعاملات تلك الصناديق وتحليلها بما يتوافق مع القرارات المنظمة لعمل تلك الصناديق، وذلك بهدف استكمال جهود الهيئة في تطوير قطاع التأمين واستخدام التكنولوجيا المالية في الخدمات المالية غير المصرفية.

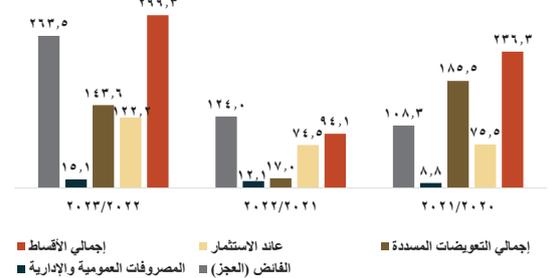
ارتفع إجمالي أصول صناديق التأمين الحكومية ليلبلغ ١,٦ مليار جنيه بمعدل ٢٤,٨٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، كما ارتفع إجمالي الاستثمارات ليسجل ١,٣ مليار جنيه بمعدل ٤٠,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وقد ارتفعت قيمة المال الاحتياطي لتبلغ ٠,٨ مليار جنيه بمعدل ٤٠,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، وإلى جانب ذلك ارتفعت المخصصات الفنية لتسجل ٠,٤ مليار جنيه بمعدل ٤٠,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

تطور بعض بنود صناديق التأمين الحكومية (مليار جنيه)



وعلى صعيد أداء صناديق التأمين الحكومية، ارتفع إجمالي الأقساط ليسجل ٢٩٩,٣ مليون جنيه بمعدل ٢١٨,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، كما ارتفع عائد الاستثمار ليسجل ١٢٢,٢ مليون جنيه بمعدل ٦٤٪، وارتفع إجمالي التعويضات المسددة ليسجل ١٤٣,٦ مليون جنيه بمعدل ٧٤,٨٪، وارتفعت المصروفات العمومية والإدارية لتسجل ١٥,١ مليون جنيه بمعدل ٢٤,٧٪، بالإضافة إلى ذلك ارتفع فائض النشاط التأميني ليسجل ٢٦٣,٥ مليون جنيه بمعدل ١١٢,٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

تطور أداء بعض بنود صناديق التأمين الحكومية (مليون جنيه)



٥٢ بلغ عدد صناديق التأمين الحكومية ٦ صناديق، وهم الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن بعض حوادث مركبات النقل السريع داخل الجمهورية، وصندوق التأمين الحكومي لرعاية طلاب المدارس، وصندوق التأمين الحكومي على طلاب التعليم الأزهري، وصندوق التأمين التعاوني لمراكب الصيد الآلية والعاملين عليها، وصندوق التأمين الحكومي لضمان الأخطار التي تتعرض لها الخدمات البريدية، وصندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد.

الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لقطاع شركات التأمين خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ وحتى مارس ٢٠٢٤

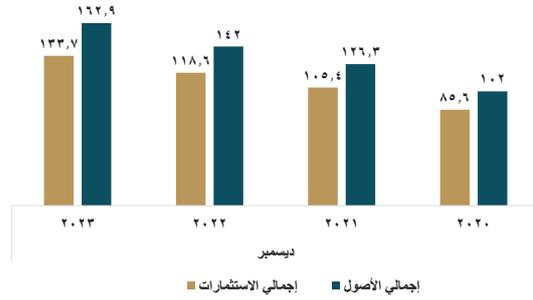
- « صدور القرار رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٣ بشأن التزام شركات التأمين والجمعيات ببعض المتطلبات الخاصة بتسعير وثائق التأمين، حيث أُلزم القرار شركات التأمين بإعداد دراسة تتضمن الأسس الفنية والاكتوارية التي تم الاستناد إليها في التسعير واعتمادها من الخبير الاكتواري والسلطة المختصة بالشركة وتقديمها بعد ذلك للهيئة خلال شهر من تاريخ ابتداء العام المالي.
- « صدور القرار رقم (٢١٥) لسنة ٢٠٢٣ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل مصر، حيث يقضي القرار بالحظر على وسيط التأمين القيام بتحصيل أيا من رسوم أو أقساط التأمين أو غيرها من المبالغ من العملاء بأية وسيلة ينتج عنها إضافة هذه المبالغ إلى حساباته الخاصة.
- « أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية كتاباً دورياً رقم (٣) لسنة ٢٠٢٣ بشأن إجراءات تعزيز الأمن السيبراني بشركات التأمين.
- « أصدرت الهيئة كتاب دوري رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعزيز مستويات حماية حقوق حملة وثائق التأمين، والتي تتضمن شرح كافي لمخلص شروط الوثيقة كحقوق والتزامات كافة الأطراف، فضلاً عن البنود الجوهرية مثل بند التصفية، كما تشدد الهيئة على ضرورة التزام شركات التأمين بتمكين عملائها من الحصول على ملخص للحساب الاستثماري لوثائق التأمين المرتبطة بوحدة استثمارية Unit Linked، ووثائق تكوين الأموال، وذلك بأي وسيلة كانت عبر الوسائل الإلكترونية المتطورة، حتى يتمكن حملة الوثائق من معرفة المبلغ التقريبي الذي سيتم الحصول عليه وقت طلب التصفية.
- « أصدرت الهيئة قرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢٤ بالموافقة على ضوابط تسويق منتجات شركات التأمين عن طريق فروع شركات الاتصالات وذلك لتنظيم بيع المنتجات التأمينية غير النمطية من خلال شركات الاتصالات.
- « أصدرت الهيئة قرار رقم (٦٩) لسنة ٢٠٢٤ بالموافقة على تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠١) لسنة ٢٠١٥ بشأن حوكمة صناديق التأمين الخاصة، وذلك باستحداث بند يتعلق بضوابط إتاحة استخدام الأنظمة الإلكترونية في حضور اجتماعات الجمعيات العمومية لصناديق التأمين الخاصة والتصويت على قراراتها عن بعد.
- « كما تم إصدار قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٠) لسنة ٢٠٢٤ بشأن تعديل تعريف التأمين متناهي الصغر والضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع وثائقه إلكترونياً من خلال شبكة الإنترنت حيث يعد التأمين متناهي الصغر خدمة تأمينية لحماية شريحة كبيرة من أفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفضة، ويعزز من قدرتهم على الاستثمار في الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فضلاً عن كونه أداة تنمية لها انعكاساتها على مستوى الاقتصاد الكلي.

### ٢.٢.١. صناديق التأمين الخاصة

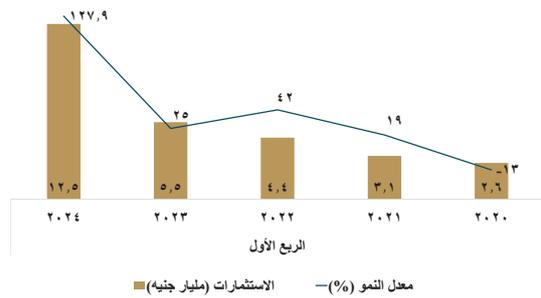
تعتبر صناديق التأمين الخاصة شكل آخر لأدوات الادخار وتوفير الحماية بعد بلوغ سن التقاعد، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية يتم تسجيلها بالهيئة العامة للرقابة المالية بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشأة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشأة، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية. وبالنسبة للجهات المنشأة بها هذه الصناديق يساهم إنشائها في زيادة إنتاج العمال مع الحفاظ على الخبرات وجذب المزيد من العمالة ذات الكفاءة العالية، بالنسبة للدولة فتعتبر واحده من أوعية الادخار وتكوين الأموال في الدولة وبالتالي احد مصادر التمويل من خلال استثمار أموال الصناديق.

وقد ارتفع إجمالي قيمة أصول صناديق التأمين الخاصة ليسجل ١٦٢,٩ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ١٤,٨٪ مقارنةً بالعام السابق، هذا وقد ارتفع إجمالي الاستثمارات ليسجل ١٣٣,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ١٢,٧٪، وقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ تطوراً في استثمارات صناديق التأمين الخاصة لتسجل ١٤٢ مليار جنيه بمعدل ٣٤,٢٪ مقارنةً بالنصف الثاني من العام السابق، كما استمرت الاستثمارات في الارتفاع في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ لتسجل ١٢,٥ مليار جنيه بمعدل ١٢٧,٣٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق.

### تطور إجمالي أصول واستثمارات صناديق التأمين الخاصة (مليار جنيه)



### تطور استثمارات صناديق التأمين الخاصة



### ٢.٢.٢. قطاع البريد (٥٣)

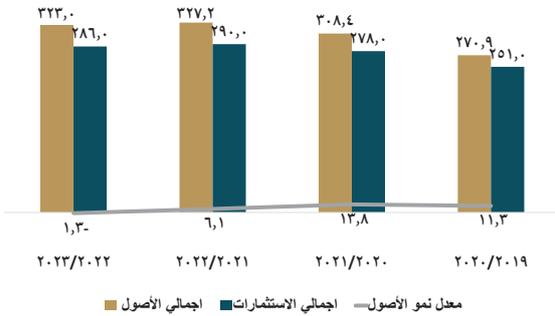
واصلت الهيئة القومية للبريد جهودها لتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي من خلال إنشاء فروع جديدة، حيث بلغ عدد مكاتب البريد ٤٦١٧ مكتب بنهاية شهر مارس ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٤٣٨٥ مكتب في نهاية مارس ٢٠٢٣، وكذلك تم افتتاح أول فرع Drive Thru (٥٤) للبريد المصري وذلك بهدف تقديم خدمات أكثر سهولة وسرعة، كما قامت الهيئة بتقديم خدمة «وصلها» لتجار وعملاء التجارة الإلكترونية وهو ما يعكس الالتزام بتحسين مستوى الخدمة والابتكار لتلبية احتياجات العملاء ومواكبة التطور، حيث بلغ حجم معاملات خدمة «وصلها» في الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ عدد ٥٠٨ ألف معاملة كما ساهمت في تحصيل ١٣٩,٦ مليون جنيه للعملاء.

كما تم إطلاق حساب يوم على يوم خلال شهر مارس ٢٠٢٤ وهو حساب جاري جديد للأشخاص الطبيعيين. كما تم إطلاق حساب توفير المدفوع مقدماً خلال شهر يناير ٢٠٢٤ وهو حساب توفير ذو عائد سنوي مدفوع مقدماً وذلك للأشخاص الطبيعيين.

### ١.١. أصول واستثمارات الهيئة القومية للبريد

شهد العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ انخفاضاً في أصول قطاع البريد بمعدل ١,٣٪ ليسجل ٣٢٢,٩ مليار جنيه، كما انخفض إجمالي استثمارات قطاع البريد بمعدل ١,٤٪ لتسجل ٢٨٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. وتتوزع استثمارات قطاع البريد بين استثمارات في بنك الاستثمار القومي - وتمثل ٧٤٪ من إجمالي استثمارات قطاع البريد - واستثمارات خارج بنك الاستثمار القومي والتي تتمثل في أذون وسندات الخزانة ومحافظ أوراق مالية.

### إجمالي أصول واستثمارات الهيئة القومية للبريد (مليار جنيه)



### ٢.٢. المنتجات والخدمات المالية

حرصت الهيئة على تقديم خدمات جديدة، حيث تم إطلاق حساب التوفير المدفوع مقدماً خلال شهر يناير ٢٠٢٤ وهو حساب توفير ذو عائد سنوي مدفوع مقدماً وذلك للأشخاص الطبيعيين بمعدل فائدة ١٣٪ سنوياً، كما تم إطلاق حساب يوم على يوم خلال شهر مارس ٢٠٢٤ وهو حساب جاري جديد للأشخاص الطبيعيين، حيث يتم احتساب وإضافة العائد يومياً بمعدل فائدة ١٦٪ سنوياً. كما استطاعت الهيئة القومية للبريد تحقيق معدلات نمو بالحسابات المختلفة التي تقدمها وفقاً لما يلي:

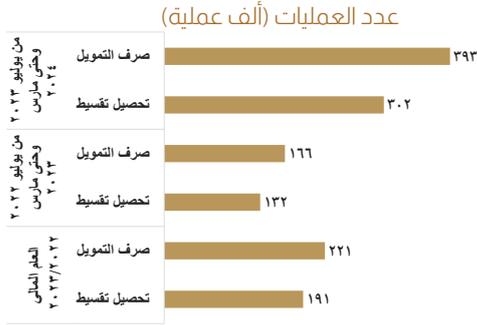
٥٣ يخضع قطاع البريد لرقابة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٥٤ تتيح هذه الفروع للعملاء طلب الخدمات دون الحاجة إلى مغادرة سياراتهم، وهو ما يوفر الوقت والجهد. ويعكس هذا التطور التزام البريد المصري بالابتكار وتحسين مستوى الخدمة لتلبية احتياجات وتوقعات العملاء ومواكبة التطور.



ثانياً: استخدامات بطاقات البنوك من خلال القنوات الخاصة بالبريد المصري

البيان	نوع المعاملة	قيمة (مليون جنيه)	العدد بالمليون
ماكينات الصراف الآلي	سحب	٢٦٠٦٨,٧	٢١,٤
	سحب	١٧٨٤٨,٤	١٦,٧
ماكينات POS	سحب	١١٠,٥	٠,٩٨
	سحب	٧٧٢٩,٢	١,٣
ماكينات POS	سحب	١١٢٩٦,٣	١٢,٦
	سحب	٩,٥	٠,٠٨



٦.٢ خدمات الحوالات

تعزيزاً للشمول المالي وبغرض التيسير على المواطنين في الحصول على الخدمات المالية تقوم الهيئة القومية للبريد بإتاحة خدمات الحوالات سواء للأشخاص أو الجهات الحكومية:

« خدمة الحوالات الفورية:

والتي تتيح إرسال صرف الحوالات بشكل لحظي بموجب بطاقة الرقم القومي، وقد بلغ عدد الحوالات ما يقرب من ٦,٦ مليون حوالة بمبلغ ٣٢,٢ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ وذلك مقارنة بعدد ما يقرب من ٨ مليون حوالة بمبلغ ٣٠,٤ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية مارس ٢٠٢٣.

« خدمة الحوالات الحكومية:

والتي تتيح تحصيل مبالغ لصالح الجهات الحكومية، وقد بلغ عدد الحوالات نحو ٣,٨ مليون حوالة بقيمة ٢٣٥,٩ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ وذلك مقارنة بعدد نحو ٣,٦ مليون حوالة بقيمة ٢٠٦,٢ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية مارس ٢٠٢٣.

٨.٢ الخدمات البريدية وخدمات التجارة الإلكترونية

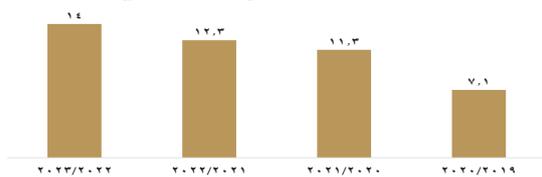
تقوم الهيئة القومية للبريد بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات البريدية الأساسية، مثل البريد المسجل، والبريد السريع، والطرود المحلية والدولية، وقد قامت الهيئة القومية للبريد بتطوير هذه الخدمات لتلبية احتياجات التجارة الإلكترونية بفضل تحسينات ملحوظة مثل خدمة «إيزي بوكس» في جميع مكاتب البريد المصري وخدمة «وصلها» عبر تطبيق الهاتف المحمول.

وفي نهاية الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى نهاية مارس ٢٠٢٤، حققت خدمة «وصلها» و «إيزي بوكس» نمواً هائلاً، حيث ارتفعت المعاملات إلى ٧٠٤ ألف معاملة مقارنة بالفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ التي بلغت ٢١٩ ألف معاملة بنسبة نمو ٢٢٢٪، كما ساهمت هذه الخدمات في تحصيل ٢٥٦,٧ مليون جنيه للعملاء، مقارنة بـ ٩٨ مليون جنيه في الفترة المقابلة، بزيادة قدرها ١٦٢٪. وبذلك يواصل البريد المصري تعزيز الاستقرار المالي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق أهداف الدولة في الشمول المالي والتحول الرقمي.

٩.٢ مؤشرات أداء قطاع البريد

على صعيد المؤشرات المالية لقطاع البريد، ارتفع صافي أرباح قطاع البريد ليسجل ٤,٤ مليار جنيه بمعدل ١٥,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالعام المالي السابق، مقابل ارتفاع في صافي هامش الربح ليسجل ١٣,٩٥٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ١٢,٣٪ في العام المالي السابق.

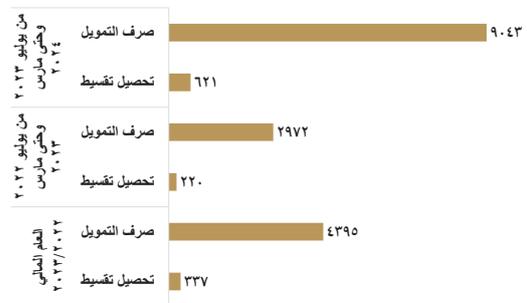
تطور نسبة صافي هامش الربح (%)



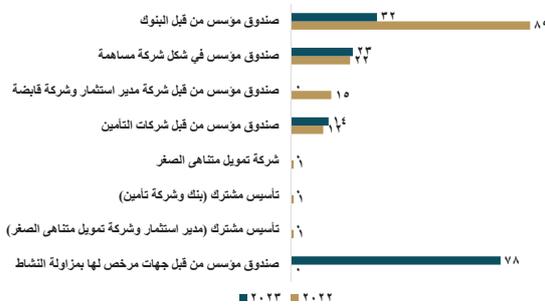
٥.٢ خدمات التمويل متناهي الصغر

و دعماً لإستراتيجية الدولة للشمول المالي، يساهم البريد المصري في تمكين صغار التجار في الحصول على التمويلات اللازمة لمشروعاتهم الصغيرة وكذلك سداد الأقساط بشكل شهري، وذلك باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية بالتعاون مع الشركات المانحة للتمويل متناهي الصغر والتي بلغ عددها أكثر من ١٢ شركة. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بصرف التمويل متناهي الصغر ٣٩٣ ألف معاملة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ وبقيمة ٩ مليار جنيه مقابل ١٦٦ ألف معاملة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ وبقيمة ٢,٩٧ مليار جنيه. وقد بلغ عدد معاملات تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر ٣٠٢ ألف معاملة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٣ حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ وبقيمة ٦٢١ مليون جنيه مقابل ١٣٢ ألف معاملة خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ وبقيمة ٢٢٠ مليون جنيه.

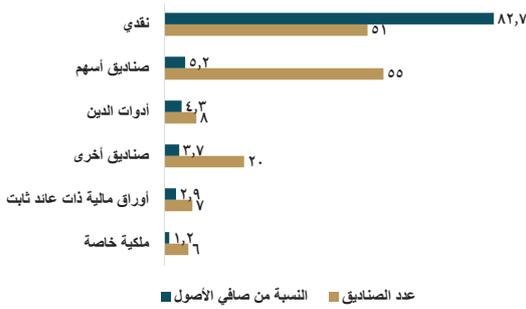
قيمة العمليات (مليون جنيه)



انخفاض عدد الصناديق المؤسسية من قبل البنوك بينما ارتفع عدد الصناديق المؤسسية من جانب جهات مرخص لها بمزاولة النشاط



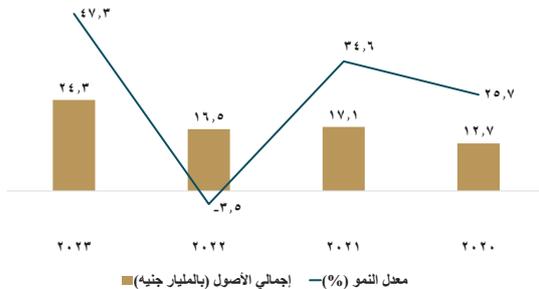
استمرار استحواد الصناديق النقدية وصناديق الأسهم على النسبة الأكبر من عدد الصناديق، واستحواد الصناديق النقدية على النسبة الأكبر من صافي أصول صناديق الاستثمار (وحدة - %)



### ٢.٣ شركات الوساطة في الأوراق المالية

ارتفعت أصول شركات الوساطة في الأوراق المالية لتسجل ٢٤,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ٤٧,٣ مقارنةً بالعام السابق، بينما انخفض عدد الشركات إلى ١٢٤ شركة في نهاية عام ٢٠٢٣ مقابل ١٢٩ شركة في نهاية عام ٢٠٢٢، كما شهد عام ٢٠٢٣ انخفاض في التركيز من حيث حجم التداول حيث استحوذت ٩ شركات على ٥١,٥% من إجمالي قيمة التداول في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بنسبة ٦٥,٢% في عام ٢٠٢٢.

استمرار ارتفاع أصول شركات الوساطة في الأوراق المالية



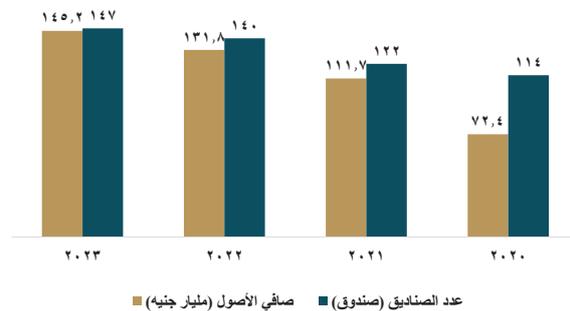
### ٣. صناديق الاستثمار وشركات الوساطة في الأوراق المالية

تمكن صناديق الاستثمار صغار المستثمرين من توجيه مدخراتهم إلى الاستثمار في الأوراق المالية، وتوفر الصناديق العديد من المزايا منها تنوع الاستثمارات، وتخفيض حدة المخاطر، كما تمكن من تنوع الأهداف الاستثمارية بما يتناسب مع طبيعة كل مستثمر، وسهولة الاسترداد للأموال المستثمرة، وإعطاء مرونة أكبر للمستثمرين للاختيار في توزيع استثماراتهم على قنوات السوق وقطاعاتها. إلى جانب ذلك، تقوم شركات الوساطة بدور الوسيط بين المستثمر والبورصة، حيث إنه غير مسموح للمستثمر أن يقوم ببيع أو شراء الأسهم مباشرةً بالبورصة، فتقوم الشركة بتنفيذ عمليات البيع والشراء للعميل مقابل عمولة محددة ومتفق عليها، كما توفر شركات السمسرة الاستشارات والبحوث اللازمة للعملاء.

#### ٣.١. صناديق الاستثمار

بلغ إجمالي عدد صناديق الاستثمار العاملة في مصر ١٤٧ صندوق في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ١٤٠ صندوق في نهاية عام ٢٠٢٢، كما ارتفع إجمالي صافي أصول الصناديق ليسجل ١٤٥,٢ مليار جنيه بمعدل ١٠,١% في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنةً بالعام السابق، وتتضمن الصناديق ١٣٨ صندوق مفتوح و٩ صناديق مغلقة، وتشمل الصناديق المغلقة ٦ صناديق ملكية خاصة بإجمالي صافي أصول ١,٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ٦ صناديق ملكية خاصة بإجمالي صافي أصول ١,٤ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٢. وتتركز الصناديق المفتوحة في الصناديق النقدية وصناديق الأسهم. وقد شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاع نسبة عدد الصناديق المؤسسية من قبل جهات مرخص لها بمزاولة النشاط<sup>(٥٥)</sup> إلى نسبة ٥٣,١% من إجمالي عدد الصناديق مقابل انخفاض عدد الصناديق المنشأة من قبل البنوك إلى نسبة ٢١,٨% من إجمالي عدد الصناديق المنشأة. وقد استمر عدد الصناديق في الارتفاع في مارس ٢٠٢٤ ليسجل ١٤٩ صندوق مقارنةً بعدد ١٤١ صندوق في مارس ٢٠٢٣، كما ارتفع صافي أصول الصناديق في مارس ٢٠٢٤ ليسجل ١٦٢,٦ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٤,٥% مقارنةً بمارس ٢٠٢٣.

#### استمرار ارتفاع عدد وصافي أصول صناديق الاستثمار

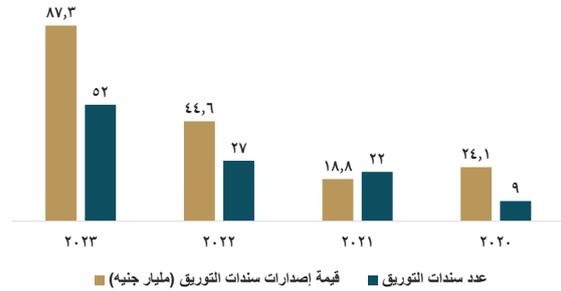


٥٥ تشمل الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط المؤسسات والشركات المالية العربية والإقليمية والأجنبية، والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة التي يكون من أغراضها الاستثمار، وصناديق المعاشات أو صناديق التأمين الخاصة، والهيئة القومية للبريد، وشركات التمويل العقاري، وشركات التأجير التمويلي، وشركات التخصيم، وشركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وشركات التمويل الاستهلاكي.

#### ٤. التوريق

انخفض إجمالي أصول شركات التوريق ليسجل ١,٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ٢٥٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما ارتفع عدد الشركات إلى ١٦ شركة في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ١٥ شركة في عام ٢٠٢٢. وقد ارتفعت قيمة الإصدارات لتسجل ٨٧,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ لعدد ٥٢ سند مقارنةً بقيمة إصدارات ٤٤,٦ مليار جنيه لعدد ٢٧ سند في عام ٢٠٢٢. وقد بلغت قيمة سندات التوريق ٦ مليار جنيه لعدد ٣ سندات في مارس ٢٠٢٤ مقارنةً بقيمة ٩,٤ مليار جنيه لعدد ٩ سندات في مارس ٢٠٢٣.

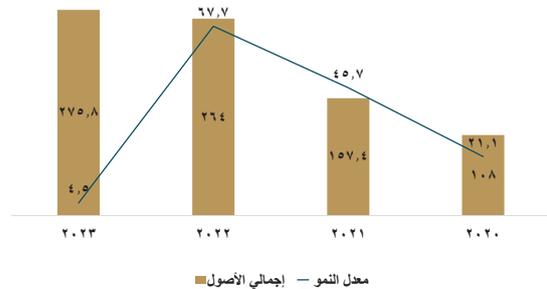
#### تطور أداء نشاط شركات التوريق



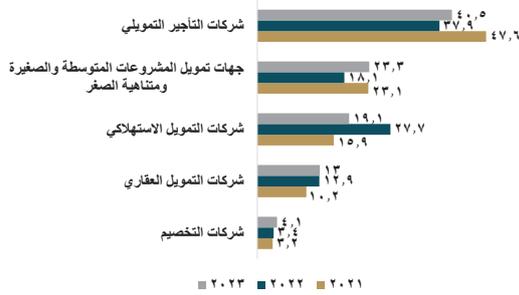
#### ٥. مؤسسات التمويل غير المصرفية

توفر المؤسسات التمويلية غير المصرفية بدائل تمويلية مختلفة للأفراد والمنشآت، وتتضمن تلك المؤسسات التمويل العقاري وجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتمويل الاستهلاكي والتأجير التمويلي والتخصيم. هذا وقد شهدت أصول المؤسسات التمويلية غير المصرفية ارتفاعاً في نهاية عام ٢٠٢٣ لتسجل ٢٧٥,٨ مليار جنيه بمعدل ٤,٥٪ مقارنةً بالعام السابق. ويتركز أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية في شركات التأجير التمويلي، ويليها جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ثم شركات التمويل الاستهلاكي بنسب ٤٠,٥٪، و٢٣,٣٪، و١٩,١٪ على التوالي. وكما يتركز التمويل الممنوح من المؤسسات التمويلية غير المصرفية في التأجير التمويلي ويليها جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ثم شركات التمويل الاستهلاكي بنسب ٤٢,٥٪، و٢٠,٧٪، و١٧,١٪ على الترتيب في نهاية عام ٢٠٢٣.

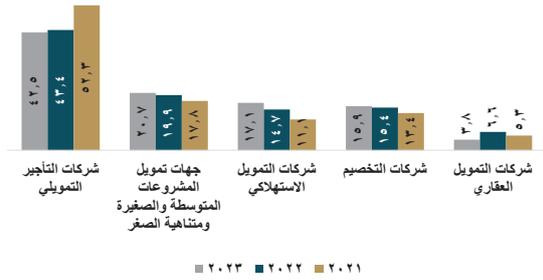
#### تطور قيمة ومعدل نمو أصول مؤسسات التمويل غير المصرفية (مليار جنيه - %)



#### توزيع أصول المؤسسات التمويلية غير المصرفية (%)



#### توزيع التمويل الممنوح من المؤسسات المالية غير المصرفية في عام ٢٠٢٣ (%)



#### ١.٥ التمويل العقاري

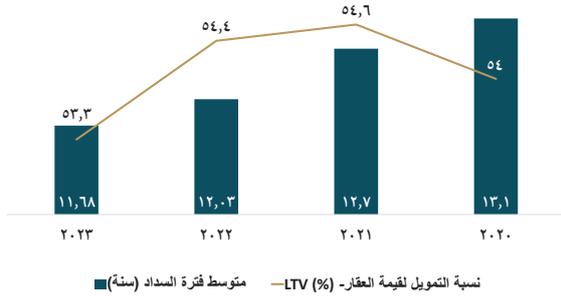
يعد التمويل العقاري أحد أهم الأدوات التمويلية لنشاط التطوير العقاري حيث يعزز قدرة الافراد والمؤسسات على امتلاك الأصول العقارية، وقد شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً في قيمة أصول شركات التمويل العقاري حيث سجلت ٣٥,٩ مليار جنيه بمعدل ٥,٣٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفع عدد الشركات إلى ٢٠ شركة في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ١٧ شركة في العام السابق. إلى جانب ذلك، ارتفع رأس المال المدفوع للشركات إلى ٣,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٢٢,٣٪ مقارنةً بالعام السابق.

انخفاض نصيب التمويل العقاري لغرض السكني ليرتفع نصيب التمويل العقاري للأغراض الأخرى (%)

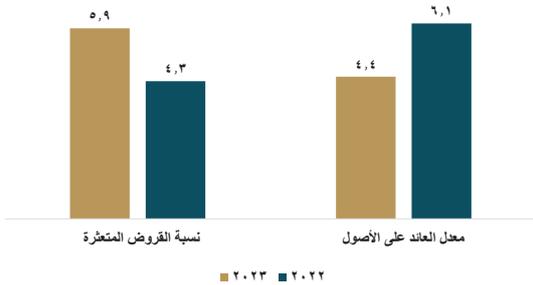


وعلى صعيد مؤشرات أداء شركات التمويل العقاري، انخفضت نسبة التمويل لقيمة العقار لتسجل ٥٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بنسبة ٥٤,٤٪ في العام السابق، كما انخفض متوسط فترة السداد إلى ١١,٧ سنة في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بمتوسط ١٢ سنة في العام السابق. وعلى جانب المؤشرات المالية، ارتفعت نسبة القروض المتعثرة للشركات من ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٣، كما انخفض معدل العائد على الأصول ليسجل ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بنسبة ٦,١٪ في عام ٢٠٢٢.

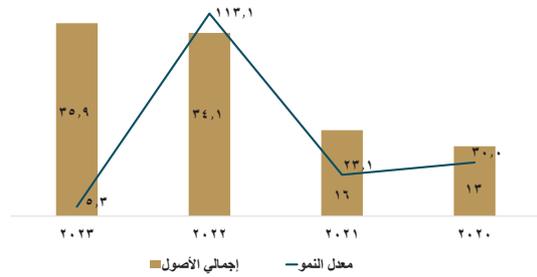
انخفاض كل من نسبة التمويل لقيمة العقار ومتوسط فترة السداد في عام ٢٠٢٣



بعض المؤشرات المالية لنشاط شركات التمويل العقاري (%)



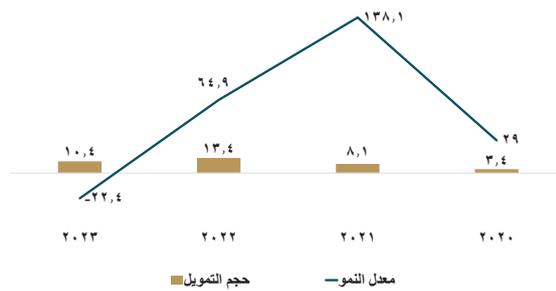
استمرار ارتفاع أصول شركات التمويل العقاري (مليار جنيه - %)



وعلى صعيد الأداء، انخفض حجم التمويل الممنوح من الشركات ليسجل ١٠,٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٢٢,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، كما انخفض عدد العقود ليسجل ٥ آلاف عقد في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٤٧,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما ارتفع رصيد التمويل العقاري القائم لدى الشركات بصورة طفيفة في نهاية عام ٢٠٢٣ ليسجل ٢٠,٦ مليار جنيه بمعدل ١,٥٪ مقارنةً بالعام السابق، وهو ما يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي تبعه تطبيق سياسة نقدية تقييدية وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة التمويل على الشركات.

كما شهد عام ٢٠٢٣ استمرار لاستحواذ الغرض السكني من التمويل العقاري بنسبة ٨٦,٢٪ مقارنةً بنسبة ٩٣,١٪ في العام السابق مما يشير إلى انخفاض تركيز التمويل العقاري لغرض السكني. وقد أدى الانخفاض في قيمة العملة المحلية إلى اتجاه الأفراد للاستثمار في العقارات باعتباره الملاذ الآمن للمدخرات، حيث ارتفعت قيمة التمويل الممنوح من الشركات في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ليسجل ٥,٣ مليار جنيه بمعدل ١٤٠,٤٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، كما ارتفع عدد العقود إلى ٣ آلاف عقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بمعدل ١٢٨,٩٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق.

تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري (مليار جنيه - %)



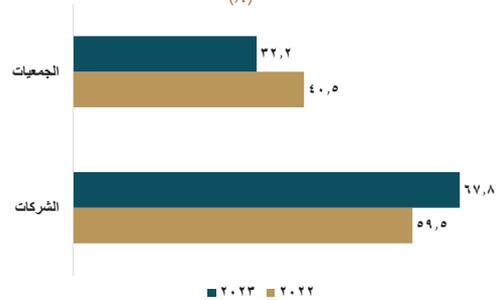
التطورات التشريعية في مجال شركات التمويل العقاري

سمحت الهيئة العامة للرقابة المالية لشركات التمويل العقاري بالتعامل مع المروجين العقاريين كمزودي بيانات التواصل مع المستثمرين الراغبين في شراء الوحدات العقارية حيث أجازت الهيئة قيام الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري بالتعامل مع المروجين العقاريين وعلى أن يقتصر دور المروج العقاري على توفير بيانات التواصل مع المستثمرين الراغبين في شراء الوحدات العقارية بنظام التمويل العقاري.

٢.٥ تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

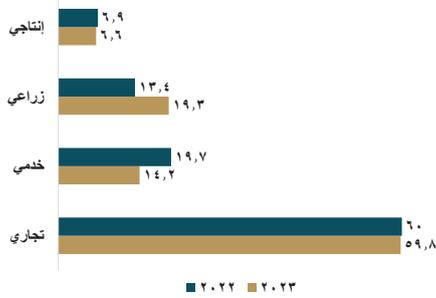
تساهم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في تحقيق الشمول المالي وذلك بمنح التمويل للأفراد والمشروعات متناهية الصغر بوسائل مبسطة، وهو ما يساهم في الحد من البطالة وتحسين الدخل ويؤثر إيجابياً في زيادة حجم الاستثمارات ودفع نمو الاقتصاد الكلي. هذا وقد شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاع في قيمة أصول جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتسجل ٦٤,٣ مليار جنيه بمعدل ٣٤,٢٪ مقارنةً بالعام السابق، وتتركز قيمة أصول جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الشركات بنسبة ٦٧,٨٪ في عام ٢٠٢٣. وقد ارتفع عدد جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى ١٠٣١ جهة في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ٩٩٤ جهة في عام ٢٠٢٢، كما ارتفع عدد منافذ تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى ٤٦٨٤ منفذ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ٤١٢٢ منفذ في عام ٢٠٢٢، وهو ما يعزز الشمول المالي.

ارتفاع نصيب أصول الشركات من إجمالي قيمة أصول جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (%)

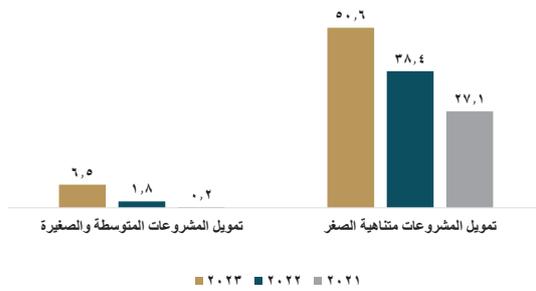


وعلى صعيد مؤشرات الأداء، ارتفعت أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٣ لتسجل ٥٧,١ مليار جنيه بمعدل ٤١,٧٪، بينما انخفض عدد المستفيدين بمعدل ٣,٤٪ مقارنةً بالعام السابق ليسجل ٣,٨ مليون مستفيد في عام ٢٠٢٣. وتستحوذ فئة الإناث على نسبة ٤٢,٧٪ من إجمالي محفظة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ونسبة ٥٧,٥٪ من إجمالي عدد المستفيدين في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بنسبة ٤٤,٦٪ من إجمالي محفظة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ونسبة ٥٩,٨٪ من إجمالي عدد المستفيدين في عام ٢٠٢٢. إلى جانب ذلك، يتركز إجمالي أرصدة التمويل في التمويل متناهي الصغر الذي يستحوذ على نسبة ٨٨,٦٪، هذا ويتركز التمويل متناهي الصغر في النشاط التجاري بنسبة ٥٨,٦٪، ويستحوذ التمويل الفردي على نسبة ٩٠,٧٪ من التمويل متناهي الصغر، وتستحوذ فئة الإناث على ٥٧,٦٪ من عدد مستفيدين التمويل متناهي الصغر.

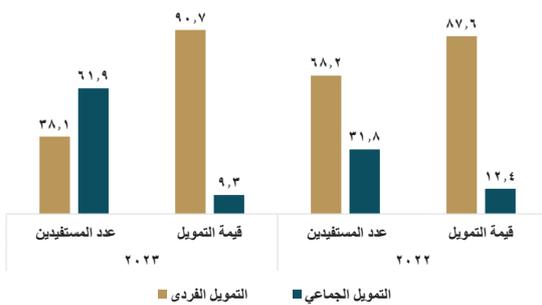
استمرار استحواذ النشاط التجاري على النسبة الأكبر من أرصدة التمويل على الرغم من ارتفاع نصيب النشاط الزراعي من أرصدة التمويل من جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في عام ٢٠٢٣ (%)



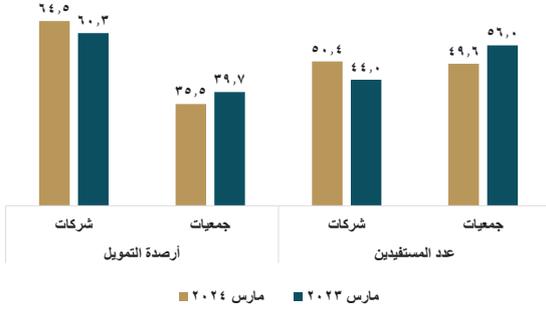
استحواذ التمويل متناهي الصغر على النصيب الأكبر من أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (مليار جنيه)



يستحوذ التمويل الفردي على النسبة الأكبر من قيمة التمويل متناهي الصغر بينما يستحوذ التمويل الجماعي على النسبة الأكبر من عدد مستفيدين التمويل متناهي الصغر في عام ٢٠٢٣ (%)

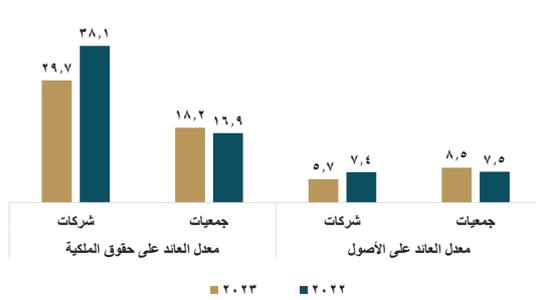


استحواذ الشركات على النصيب الأكبر من أرصدة التمويل وعدد المستفيدين في مارس ٢٠٢٤ (%)

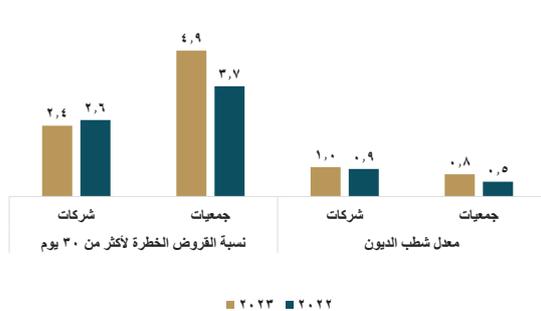


وعلى جانب المؤشرات المالية، شهد عام ٢٠٢٣ تباين في مؤشرات الربحية لكل من الشركات والجمعيات، حيث ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية للجمعيات من ١٦,٩٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٨,٢٪ في عام ٢٠٢٣، بينما انخفض معدل العائد على حقوق الملكية للشركات من ٣٨,١٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٩,٧٪ في عام ٢٠٢٣، كما ارتفع معدل العائد على الأصول للجمعيات من ٧,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٦,٩٪ في عام ٢٠٢٣، بينما انخفض معدل العائد على الأصول للشركات من ٧,٤٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٥,٧٪ في عام ٢٠٢٣. وعلى جانب مؤشرات جودة المحفظة، ارتفعت نسبة القروض الخطرة لأكثر من ٣٠ يوم للجمعيات لتسجل ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٣، بينما انخفضت نسبة القروض الخطرة لأكثر من ٣٠ يوم للشركات لتسجل ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٣، بينما ارتفع معدل شطب الديون للجمعيات إلى ٠,٨٪ في عام ٢٠٢٣، كما ارتفع معدل شطب الديون للشركات لتسجل ١٪ في عام ٢٠٢٣.

مؤشرات الربحية لجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (%)



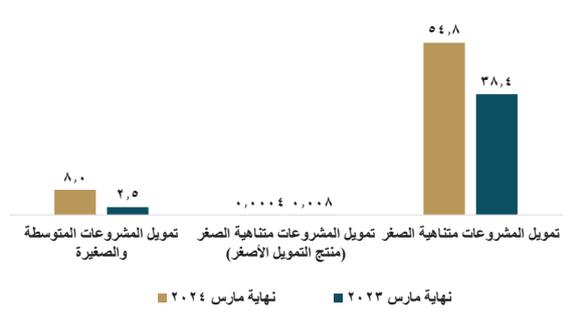
مؤشرات جودة المحفظة لجهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (%)



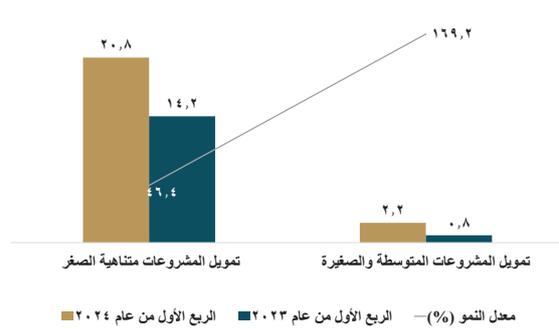
إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة أرصدة التمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتسجل ٦٢,٨ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤ بمعدل ٥٣,٥٪ مقارنةً بنهاية مارس من العام السابق. وتتركز قيمة أرصدة التمويل في التمويل متناهي الصغر بنسبة ٨٧,٣٪ الذي يستحوذ على ٩٩,٨٪ من إجمالي عدد المستفيدين. بينما انخفض عدد المستفيدين من تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتسجل ٣,٨ مليون مستفيد في نهاية مارس ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٤ مليون مستفيد في نهاية مارس من العام السابق. ويستمر استحواذ النشاط التجاري على النسبة الأكبر من أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية مارس ٢٠٢٤.

وقد شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ارتفاع في قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتسجل ٢٣,١ مليار جنيه بمعدل ٥٣,٢٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، ويتركز التمويل الممنوح في التمويل متناهي الصغر بنسبة ٩٠,٣٪ في مارس ٢٠٢٤ مقارنةً بنسبة ٩٤,٥٪ في مارس ٢٠٢٣، حيث ارتفع التمويل الممنوح للمشروعات متناهية الصغر لتسجل ٢٠,٨ مليار جنيه بمعدل ٤٦,٤٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، كما ارتفع التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة لتسجل ٢,٢ مليار جنيه بمعدل ١٦٩,٢٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق.

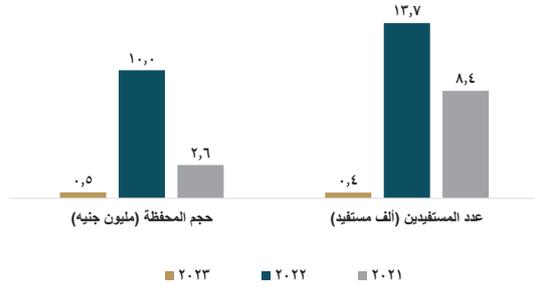
توزيع أرصدة التمويل (مليار جنيه)



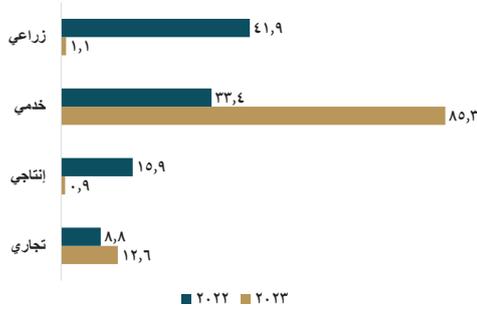
تطور قيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (مليار جنيه -%)



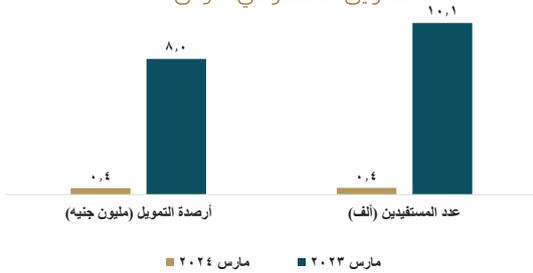
تطور أداء منتج التمويل الأصغر



ارتفاع نصيب نشاطي الخدمي والتجاري من محفظة تمويل منتج التمويل الأصغر على حساب باقي الأنشطة في عام ٢٠٢٣ (%)



انخفاض كل من أرصدة التمويل وعدد مستفيدين منتج التمويل الأصغر في مارس ٢٠٢٤



التطورات التشريعية بشأن نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

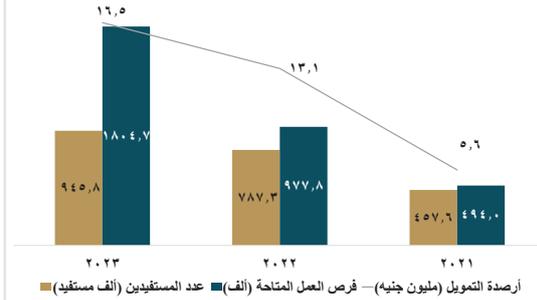
« أصدرت الهيئة قرار رقم (٢٢٣) والذي يضم تعديلات لقواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار، حيث تستهدف التعديلات إضافة الشركات التي تزاول نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى الجهات التي يجوز للبنوك وشركات التأمين وبنوك الاستثمار موازلة نشاط صناديق الاستثمار معها.

« أصدرت الهيئة قرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن موافقة المجلس على زيادة الحد الأقصى للتمويل الممنوح من الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية لتمويل المشروعات متناهية الصغر بنسبة (١٠٪) ليصبح مائتي واثنان وأربعون ألف جنيه.

مبادرة حياة كريمة

يستمر نشاط التمويل متناهي الصغر في مساهمته في المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» في عام ٢٠٢٣، حيث ارتفعت أرصدة التمويل إلى ١٦,٥ مليون جنيه بمعدل ٢٥,٩٪، كما ارتفع عدد المستفيدين إلى ٩٤٥,٨ ألف مستفيد بمعدل ٢٠,١٪، وارتفع عدد فرص العمل المتاحة إلى ١,٨ مليون فرصة بمعدل ٨٤,٦٪ مقارنةً بالعام السابق.

مساهمة نشاط التمويل متناهي الصغر في مبادرة حياة كريمة



هذا وتستحوذ فئة الإناث على نسبة ٥٤,٦٪ من إجمالي عدد المستفيدين، ونسبة ٥٢,٥٪ من عدد فرص العمل المتاحة، ونسبة ٤٩,٥٪ من إجمالي أرصدة التمويل في عام ٢٠٢٣. ويستمر النشاط التجاري في الاستحواذ على النسبة الأكبر من عدد المستفيدين وعدد فرص العمل المتاحة وأرصدة التمويل بنسب ٦٨,٢٪، و ٦٧,٩٪، و ٦٧,٣٪ على الترتيب في عام ٢٠٢٣. كما تستمر الشركات في الاستحواذ على النسبة الأكبر من عدد المستفيدين وعدد فرص العمل المتاحة وأرصدة التمويل بنسب ٦٧,٧٪، و ٦٨,٩٪، و ٧٥,٥٪ على الترتيب في عام ٢٠٢٣.

المعاملات الإلكترونية

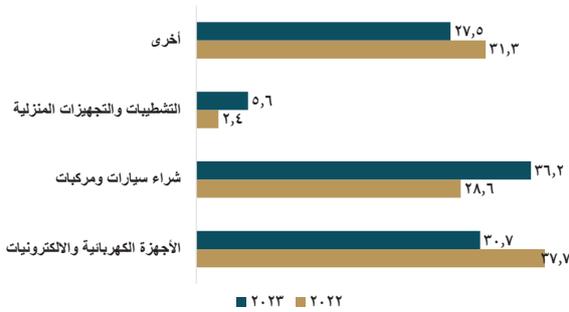
شهد عام ٢٠٢٣ تطور كبير في المعاملات الإلكترونية، حيث ارتفعت قيمة سداد تمويل متناهي الصغر لتسجل ٥١,٤ مليار جنيه بمعدل ٦٠,٢٪ مقارنةً بالعام السابق لعدد ٢٣,١ مليون معاملة، كما ارتفعت قيمة صرف التمويل لتسجل ٣٥,٨ مليار جنيه بمعدل ٨٧,٥٪ مقارنةً بالعام السابق لعدد ١,٧ مليون عميل.

منتج التمويل الأصغر

انخفض حجم محفظة منتج التمويل الأصغر من ١٠,١ مليون جنيه في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٥ مليون جنيه<sup>(٥)</sup> في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٩٥,٥٪ مقارنةً بالعام السابق، كما انخفض عدد المستفيدين من ١٣,٧ ألف عميل في عام ٢٠٢٢ إلى ٠,٤ ألف عميل في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٩٦,٨٪. هذا ويستحوذ النشاط الخدمي على النسبة الأكبر من محفظة تمويل منتج التمويل الأصغر بنسبة ٨٥,٣٪ في عام ٢٠٢٣. هذا وقد استمر انخفاض أرصدة التمويل وعدد المستفيدين من منتج التمويل الأصغر في مارس ٢٠٢٤ ليسجل كل منهما ٠,٤ مليون جنيه و ٠,٤ ألف مستفيد، ويتركز عدد المستفيدين وأرصدة تمويل منتج التمويل الأصغر في النشاط الخدمي بنسب ٩١,٢٪ و ٨٠,٧٪ في مارس ٢٠٢٤.

٥٦ يرجع انخفاض حجم محفظة تمويل منتج التمويل الأصغر إلى انخفاض عدد الشركات التي تزاول تمويل هذا المنتج.

تغير في توزيع قيمة التمويل الاستهلاكي ليرتفع نصيب شراء السيارات والمركبات وكذلك التشطيبات والتجهيزات المنزلية على حساب شراء السلع الأخرى في عام ٢٠٢٣ (%)



وعلى جانب المؤشرات المالية، انخفض معدل العائد على الأصول للشركات من ٦,١٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٣، وقد ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢.

#### بعض المؤشرات المالية لنشاط شركات التمويل الاستهلاكي (%)



#### التطورات التشريعية بشأن نشاط التمويل الاستهلاكي

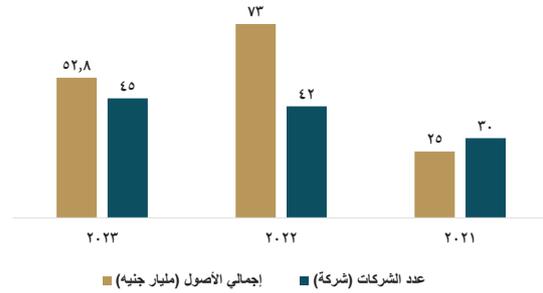
« أصدرت الهيئة قرار رقم (١٦٠) لسنة ٢٠٢٣ بشأن نسبة أقساط التمويل إلى دخل العميل في نشاط التمويل الاستهلاكي، حيث نص القرار على أن تلتزم الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي بألا يتجاوز إجمالي أقساط التمويل الشهرية للعميل نسبة (٥٠٪) من مجموع دخله الشهري.

« أصدرت الهيئة قرار رقم (٢٢٣) والذي يضم تعديلات لقواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك وللبعض الشركات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار، حيث تستهدف التعديلات إضافة الشركات التي تزاوّل نشاط التمويل الاستهلاكي إلى الجهات التي يجوز للبنوك وشركات التأمين وبنوك الاستثمار مزاولة نشاط صناديق الاستثمار معها.

#### ٣.٥ التمويل الاستهلاكي

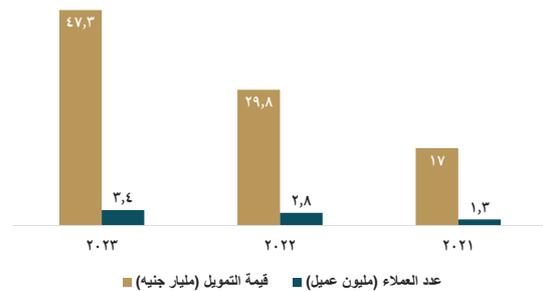
تساعد آليات التمويل الاستهلاكي على زيادة تمويل الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار وارتفاع معدلات التشغيل والنمو الاقتصادي، حيث تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار، كما يعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق المزيد من الشمول المالي لأنه يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل باستخدام الخدمات المالية بدلاً من اقتصرها على الشركات الكبرى والأفراد ذوي الملاءة المالية. شهد عام ٢٠٢٣ انخفاض في قيمة أصول شركات التمويل الاستهلاكي لتسجل ٥٢,٨ مليار جنيه<sup>(٥٧)</sup> بمعدل ٢٧,٧٪، بينما ارتفع عدد الشركات إلى ٤٥ شركة في عام ٢٠٢٣.

#### ارتفاع إجمالي أصول وعدد شركات نشاط شركات التمويل الاستهلاكي



وعلى صعيد أداء شركات التمويل الاستهلاكي، شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً في قيمة التمويل الاستهلاكي لتسجل ٤٧,٣ مليار جنيه بمعدل ٥٨,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، كما قد ارتفع عدد العملاء لتسجل ٣,٤ مليون عميل في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ٢,٨ مليون عميل في عام ٢٠٢٢.

#### تطور أعمال نشاط التمويل الاستهلاكي

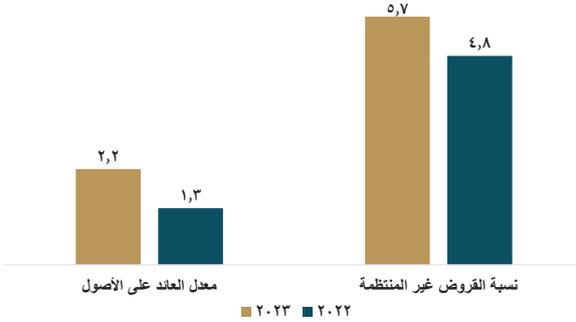


واستمرت قيمة التمويل في الارتفاع في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ لتسجل ١٢,١ مليار جنيه بمعدل ١٨,٩٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، بينما انخفض عدد العملاء لتسجل ٨٠٤,٨ ألف عميل في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بمعدل ٥,٨٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، ويستمر استحواذ شراء السيارات والمركبات على النسبة الأكبر من قيمة التمويل في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ حيث بلغت نسبتها ٣٥,٨٪ من إجمالي قيمة التمويل.

٥٧ يرجع انخفاض الأصول إلى إحالة أحجام كبيرة من محافظ التمويل الخاصة بالعملاء إلى شركات التوزيع لإصدار سندات التوزيع قصيرة وطويلة الأجل سواء برامج إصدار أو إصدارات منفصلة حيث بلغت إجمالي قيم المحافظ المحالة لإصدار سندات التوزيع عن عام ٢٠٢٣ نحو ٢٦ مليار جنيه.

وعلى جانب المؤشرات المالية، ارتفع معدل العائد على الأصول إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٣ في مقابل ١,٣٪ في عام ٢٠٢٢، كما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى ٥,٧٪ في عام ٢٠٢٣ في مقابل ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٢.

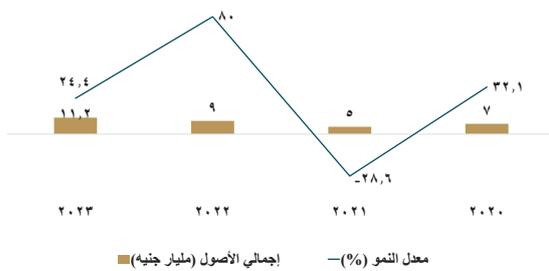
#### بعض المؤشرات المالية لنشاط التأجير التمويلي (%)



#### ٦.٥ التخصيم

تتمتع أهمية هذا النشاط في قدرته على توفير الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يساعد على زيادة دورة التدفق النقدي وتحسين السيولة، فضلاً عن الربحية والذي ينعكس إيجابياً في زيادة معدل دوران رأس المال. هذا وقد ارتفعت قيمة أصول شركات التخصيم لتسجل ١١,٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ٢٤,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، كما قد ارتفع عدد شركات التخصيم إلى ٣٩ شركة في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد ٣٢ شركة في عام ٢٠٢٢.

#### تطور أصول شركات التخصيم

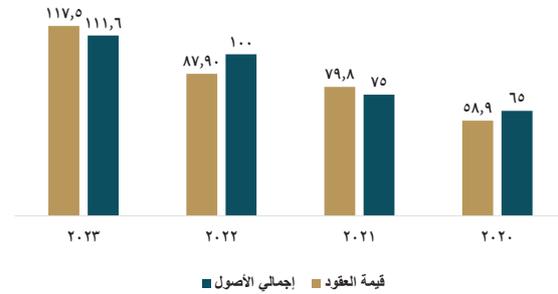


#### ٤.٥ التأجير التمويلي

يساهم نشاط التأجير التمويلي في إتاحة التمويل متوسط وطويل الأجل للمشروعات، وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي، بما يمكن هذه المشروعات من الحصول على الأصول الرأسمالية اللازمة لمزاولة نشاطها من خلال إبرام عقود تأجير تمويلي لفترات متوسطة وطويلة الأجل تنتهي بتملك المشروعات لتلك الأصول مما يدعم النمو الاقتصادي.

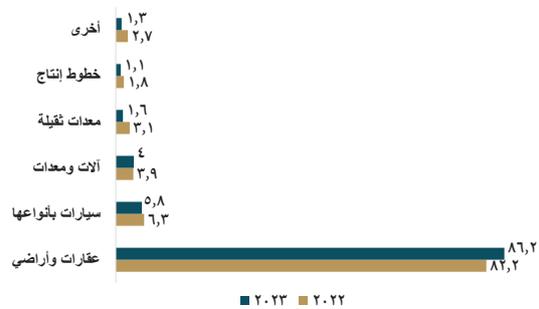
وقد شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً في إجمالي أصول شركات التأجير التمويلي إلى ١١١,٦ مليار جنيه بمعدل ١١,٦٪ مقارنةً بالعام السابق، كما شهد العام استقراراً في عدد الشركات التي سجلت ٤٩ شركة في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.

#### بعض مؤشرات أداء نشاط التأجير التمويلي (مليار جنيه)



وعلى صعيد أداء شركات التأجير التمويلي، ارتفعت قيمة إجمالي العقود لتسجل ١١٧,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٣٣,٧٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما انخفض عدد العقود إلى ٢٠٠١ في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٣٣,٣٪ مقارنةً بالعام السابق. وقد ارتفع نصيب العقارات والأراضي من قيمة عقود التأجير التمويلي لتسجل نسبة ٨٦,٢٪ في عام ٢٠٢٣. هذا وقد شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٤ انخفاضاً في إجمالي قيمة العقود ليسجل ٢٣,٤ مليار جنيه بمعدل ١٦,٦٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، كما انخفض عدد العقود من ٥٠٧ عقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ إلى ٤٦٠ عقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بمعدل ٩,٣٪. واستمر استحواذ العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من إجمالي قيمة العقود بنسبة ٧١,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

#### استمرار استحواذ العقارات والأراضي على النسبة الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي (%)



الأوراق المخصصة

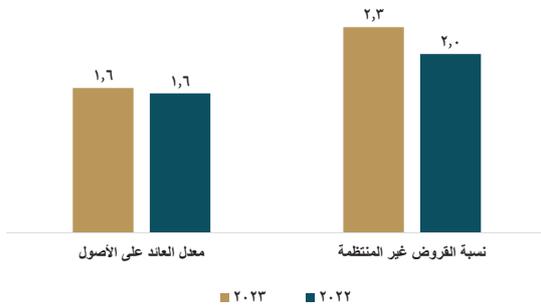
ارتفع إجمالي قيمة الأوراق المخصصة ليسجل ٤٤ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٤٠,٦٪ مقارنةً بالعام السابق، وتنقسم الأوراق بين تلك مع حق الرجوع وتلك بدون حق الرجوع، حيث ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة مع حق الرجوع إلى ٢٧,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٣٩٪ مقارنةً بالعام السابق، كما ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة بدون حق الرجوع إلى ١٦,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٤٣,٤٪ مقارنةً بالعام السابق، كما تنقسم قيمة الأوراق المخصصة بين الأوراق المخصصة محلياً والأوراق المخصصة دولياً، وتستحوذ الأوراق المخصصة محلياً على نسبة ٨٥,٧٪ من إجمالي الأوراق المخصصة في عام ٢٠٢٣، كما ارتفعت قيمة الأرصدة المدينة<sup>(٥٨)</sup> إلى ١٨,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ٣١,٣٪ مقارنةً بالعام السابق.

فيما يخص التخصيم الدولي، ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة دولياً إلى ٦,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ بمعدل ١٢٥,٨٪ مقارنةً بالعام السابق، وتستحوذ قيمة الأوراق المخصصة دولياً تصدير على نسبة ٦٨,٣٪ من إجمالي قيمة الأوراق المخصصة دولياً في عام ٢٠٢٣.

وقد استمر الأداء الجيد لنشاط شركات التخصيم في الربع الأول من عام ٢٠٢٤، حيث ارتفع إجمالي قيمة الأوراق المخصصة ليسجل ١٢,٤ مليار جنيه بمعدل ١٦٪ مقارنةً بالربع الأول من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الأوراق المخصصة مع حق الرجوع بمعدل ٢٦,٤٪ إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة الأرصدة المدينة لتسجل ٢٠,٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤ بمعدل ٣٠,٦٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما ارتفع عدد العملاء إلى ٦٠٢ عميل في نهاية مارس ٢٠٢٤ مقارنةً بعدد ٥٤٥ عميل في نهاية مارس ٢٠٢٣.

وعلى جانب المؤشرات المالية، استقر معدل العائد على الأصول في عام ٢٠٢٣ ليسجل ١,٦٪، بينما ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة من ٢٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٣.

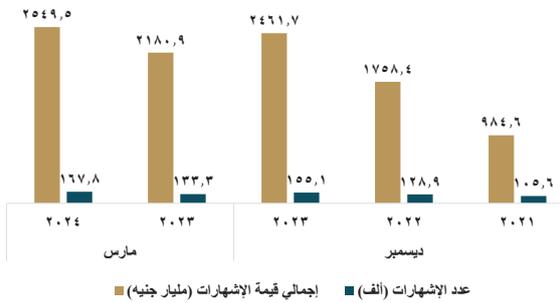
بعض المؤشرات المالية لنشاط التخصيم (%)



٦ سجل الضمانات المنقولة

يوفر نشاط الضمانات المنقولة تيسير منح التمويل وتقليل مخاطره وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام الأصول المنقولة كضمانات للتمويل، كما يؤدي إلى تخفيض مخاطر التمويل والإفراض، هذا إلى جانب تنشيط استخدام الأدوات المالية غير المصرفية في إتاحة التمويل. وقد ارتفعت قيمة الإشارات على الأصول المنقولة لتسجل ٢٤٦١,٧ مليار جنيه<sup>(٦٠)</sup> منذ مارس ٢٠١٨ وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وذلك من خلال ١١٣ جهة<sup>(٦١)</sup>. كما ارتفع عدد الإشارات إلى ١٥٥,١ ألف إشاراً في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ٢٠,٣٪ مقارنةً بالعام السابق.

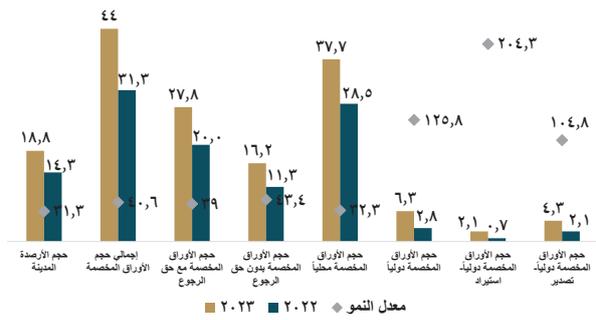
بعض مؤشرات نشاط سجل الضمانات المنقولة



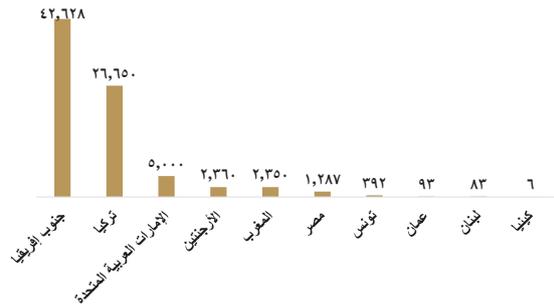
٦٠ تعبر قيمة الإشارات عن القيمة التراكمية منذ مارس ٢٠١٨ وحتى تاريخ التحليل.

٦١ تتمثل جهات الإشارات في البنوك وشركات التمويل الاستهلاكي وشركات البيع بالتجزئة وشركات التأجير التمويلي وجهات التمويل متناهي الصغر وشركات التخصيم وجهات التمويل الدولية وشركات صناعية وأفراد طبيعيين مصريين وشركات ذات مسؤولية محدودة.

مؤشرات أعمال نشاط التخصيم (مليار جنيه - %)



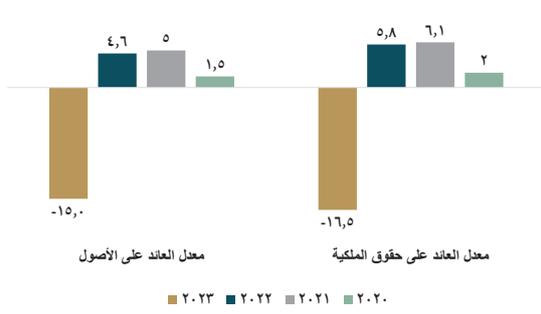
مقارنة إجمالي التخصيم مع بعض الدول في عام ٢٠٢٣ (مليون يورو)



٥٨ الأرصدة المدينة هي بمثابة أصول للشركة أو مستحقات للشركة قبل الغير ويحق لها المطالبة بها في ميعاد استحقاقها.

٥٩ المصدر هو تقرير عام ٢٠٢٤، الصادر عن منظمة التخصيم الدولية.

مؤشرات الربحية لقطاع شركات الصرافة (%)

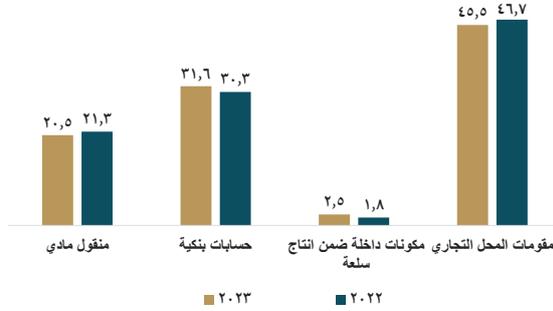


بعض مؤشرات أعمال شركات الصرافة في عام ٢٠٢٣

- « انخفض معدل الدوران في عام ٢٠٢٣ ليسجل ١٠ مرات مقارنةً بعدد ٦١ مرة في عام ٢٠٢٢.
- « انخفضت قيمة المبيعات لتسجل ١٢,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ مقارنةً بقيمة ٦٤,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢.
- « سجلت قيمة الأموال المستثمرة ١,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣.

كما استمر استحواذ مقومات المحل التجاري (المادية والمعنوية) على النسبة الأكبر من إجمالي قيمة إظهارات الضمانات المنقولة بنسبة ٤٥,٥٪، يليها الحسابات البنكية بنسبة ٣١,٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٣.

توزيع قيمة الضمانات المنقولة بالسجل الإلكتروني (%)



هذا وقد شهدت نهاية مارس ٢٠٢٤ ارتفاع في عدد وقيمة الإظهارات، حيث بلغت قيمة الإظهارات ٢٥٤٩,٥ مليار جنيه بمعدل ١٦,٩٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٣، كما ارتفع عدد الإظهارات ليسجل ١٦٧,٨ ألف إظهار في نهاية مارس ٢٠٢٤ بمعدل ٢٥,٩٪ مقارنةً بنهاية مارس ٢٠٢٣. هذا بالإضافة إلى، استمرار استحواذ مقومات المحل التجاري (المادية والمعنوية) على نسبة ٤٤,٣٪ من إجمالي قيمة إظهارات الضمانات المنقولة، يليها الحسابات البنكية بنسبة ٣٢٪ من إجمالي قيمة إظهارات الضمانات المنقولة في نهاية مارس ٢٠٢٤.

٧ شركات الصرافة

تشارك شركات الصرافة العاملة في الدولة في تعزيز الشمول المالي عبر توفيرها خدمات مالية مختلفة، حيث توفر خدمة استبدال العملات سواء للسائحين أو لسكان الدولة المسافرين إلى الخارج سواء للأعمال أو للسياحة، وانخفض إجمالي أصول القطاع ليسجل ١,٣ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ٤,٤٪ مقارنةً بالعام السابق.

« ارتفعت الأصول المتداولة - التي تمثل نسبة ٧٥,٦٪ من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٣ - لتسجل ١ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ١٪ مقارنةً بالعام السابق، بينما انخفضت الأصول الثابتة لتسجل ٣٢٢,٥ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣ بمعدل ١٨,١٪ مقارنةً بالعام السابق.

« وقد انخفض عدد الشركات إلى ٣٢ شركة في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعدد شركات ٤٩ في نهاية عام ٢٠٢٢. وقد ارتفع إجمالي حقوق الملكية بصورة طفيفة إلى ١,٢ مليار جنيه بمعدل ٩,١٪ مقارنةً بالعام السابق.

« حققت الشركات خسائر في عام ٢٠٢٣ سجلت ١٩٩,٤ مليون جنيه مقارنةً بصافي أرباح بلغ ٦٤ مليون جنيه في عام ٢٠٢٢، مما انعكس على انخفاض كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في عام ٢٠٢٣، ليسجل كل منهما -١٥٪، و-١٦,٥٪ على الترتيب.

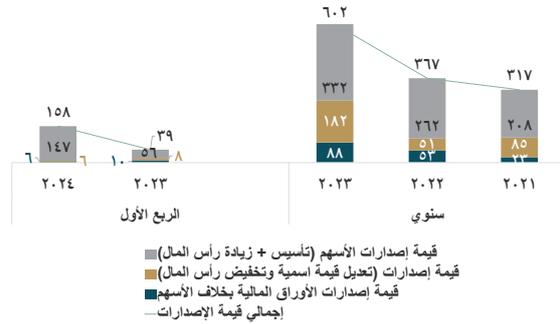
## ٦. قطاع سوق المال

شهد أداء سوق المال المصري تميزاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وقد انعكس ذلك في ارتفاع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بالسوق الأولي، وارتفاع جميع المؤشرات الرئيسية بالسوق الثانوي، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي قيمة رأس المال السوقي، وارتفاع إجمالي حجم وقيم التداول، كما شهدت البورصة المصرية قفزات تاريخية في أعداد المستثمرين الجدد، وأعداد طروحات وزيادات رؤوس أموال الشركات، مما يعكس الدور الحيوي لسوق الأوراق المالية كوسيلة للتحوط من مخاطر التضخم.

### السوق الأولي

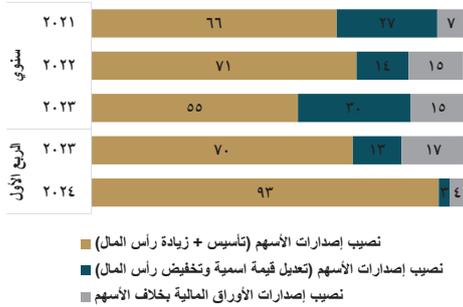
ارتفع إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية ليسجل ٦٠٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٣٦٧ مليار جنيه خلال العام السابق بمعدل نمو ٦٤٪، حيث مثلت إصدارات تعديل القيمة الاسمية وتخفيض رأس المال نسبة ٥٥٪ من تلك الزيادة، تليها إصدارات اسهم التأسيس وزيادة رأس المال بنسبة ٣٠٪، ثم ساهمت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم<sup>(٦١)</sup> بنسبة ١٥٪ من تلك الزيادة. هذا واستمر ارتفاع إجمالي الإصدارات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ لتسجل ١٥٨ مليار جنيه بمعدل نمو ١٨١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

### توزيع إصدارات السوق الأولي (مليار جنيه)



استمر استحواد نصيب إصدارات الأسهم على ٨٥٪ من إجمالي إصدارات السوق الأولي خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ في مقابل ١٥٪ للأوراق المالية بخلاف الأسهم، وقد يرجع ذلك إلى اتجاه العديد من الشركات نحو زيادات رؤوس الأموال بدلاً من الاقتراض في ضوء ارتفاع أسعار الفائدة، حيث انخفض نصيب إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (سندات التوريق، وسندات الشركات) ليسجل ٤٪ من إجمالي إصدارات السوق الأولي في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة خلال تلك الفترة ومن ثم انخفاض طلب المستثمرين على أدوات تمويل الدخل الثابت لارتفاع تكلفتها.

## تطور نصيب إصدارات الأسهم وإصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم من إجمالي إصدارات السوق الأولي (%)

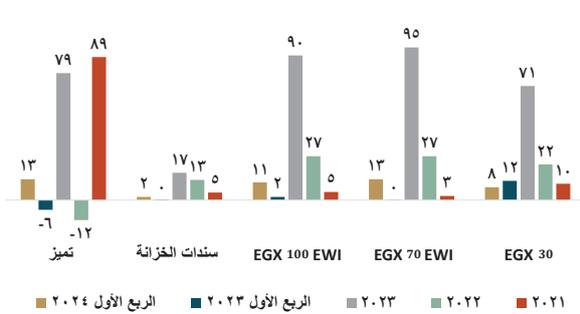


### السوق الثانوي

#### أداء مؤشرات السوق

سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٣ حيث حقق المؤشر الرئيسي EGX30 عائد نمو سنوي ٧١٪ ليسجل ما يقرب من ٢٥ ألف نقطة في إغلاق ديسمبر ٢٠٢٣، كما حققت مؤشرات سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة EGX70، وEGX100 أعلى عوائد سنوية بين مؤشرات أسهم البورصة المصرية حيث بلغت ٩٥٪ و ٩٠٪ على التوالي. واستمر ارتفاع جميع مؤشرات البورصة المصرية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٣.

#### تطور العوائد السنوية لمؤشرات البورصة المصرية (%)



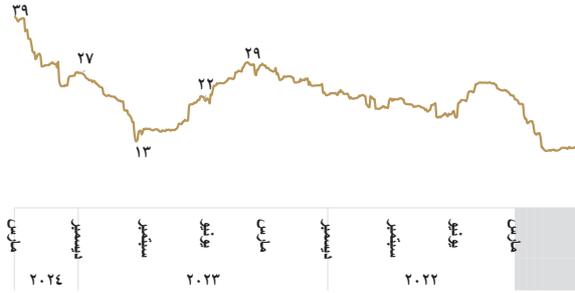
٦٢ تتضمن الأوراق المالية بخلاف الأسهم كلاً من سندات التوريق، وسندات الشركات، والسندات الخضراء، والصكوك.

## الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

## ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

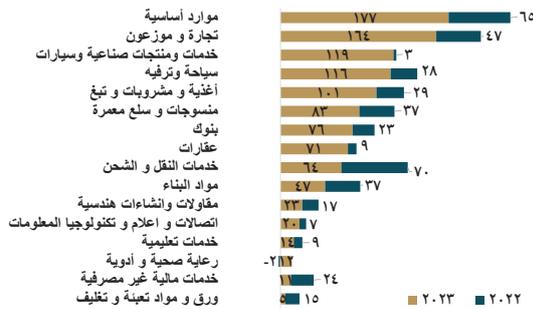
استمر ارتفاع مؤشر التقلبات التاريخية<sup>(١٥)</sup> منذ الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٣، ليبدأ بعد ذلك باتخاذ اتجاهًا نزولياً حتى نهاية الربع الثالث من العام ليسجل أدنى مستوى عند ١٣ نقطة، ثم اتخذ بعد ذلك اتجاهًا صعودياً ليصل إلى مستوى ٣٩ نقطة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٤، وقد ساهم إنخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار في عدم استمرار صعود المؤشر.

### التقلبات التاريخية لمؤشر EGX30 (نقطة)



ارتفع العائد السنوي لجميع المؤشرات القطاعية خلال عام ٢٠٢٣ حيث حققت عشرة قطاعات من أصل ١٦ قطاع عوائد تقارب وتنفوق الـ ٥٠٪. وقد كان قطاع الموارد الأساسية أكثر القطاعات ارتفاعاً بنسبة ١٧٧٪ نتيجة لارتفاع أسهم شركات الأسمدة، يليه قطاع التجارة والموزعون بعائد ١٦٤٪، في حين قاد قطاع العقارات، والمقاولات والإنشاءات الهندسية وقطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات أهم الارتفاعات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

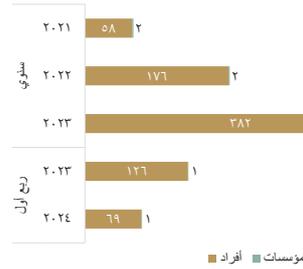
### معدلات نمو المؤشرات القطاعية في البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق (%)



٦٥ تم الاعتماد على طريقة حساب الانحراف المعياري لمدة ٩٠ يوماً لحساب المؤشر وفقاً لمصدر Refinitiv.

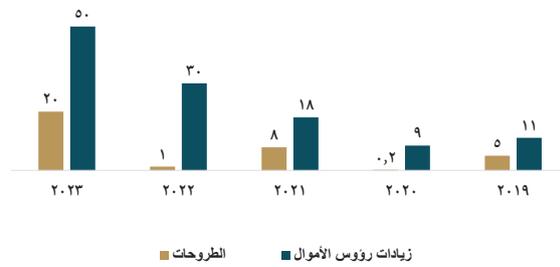
أدت زيادة إقبال المستثمرين الجدد وخاصة الأفراد لحماية مدخراتهم في ظل ارتفاع معدل التضخم وفي ضوء تحسن نتائج أعمال<sup>(١٦)</sup> الشركات المقيدة بالسوق الرئيسي إلى ارتفاع أداء أسهم البورصة المصرية حيث استمرت أعداد المستثمرين الجدد في الارتفاع لتسجل ٣٨٦ ألف مستثمر جديد خلال عام ٢٠٢٣ بمعدل نمو بلغ ١١٧٪ مقارنة بالعام السابق، بينما انخفض عدد المستثمرين الجدد خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ليسجل ٧٠ ألف مستثمر جديد مقارنة بـ ١٢٧ ألف مستثمر خلال نفس الفترة من العام السابق.

### تطور أعداد المستثمرين الجدد في البورصة المصرية (ألف)



ارتفع إجمالي قيمة طروحات أسهم الشركات المقيدة خلال عام ٢٠٢٣ لتسجل ٢٠,٤ مليار جنيه<sup>(١٧)</sup> مقارنة بـ ١ مليار جنيه خلال العام السابق. بالإضافة إلى ارتفاع زيادات رؤوس أموال سوق الأسهم لتسجل ما يقرب من ٥٠ مليار جنيه بمعدل نمو ٦٥٪ مقارنة بالعام السابق، حيث مثلت الزيادات النقدية الجزء الأكبر منها بقيمة ٣٧ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٨ مليار جنيه في العام السابق، بما يعكس نمو الدور التمويلي للبورصة.

### تطور طروحات وزيادات رؤوس أموال سوق الأسهم (مليار جنيه)



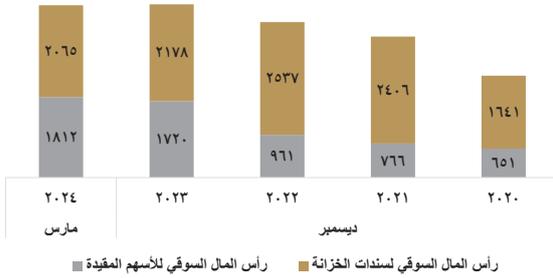
٦٣ ارتفعت نسبة الشركات الراجحة إلى ٨٧٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٨١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

٦٤ منها طرح حصة من أسهم شركة المصرية للاتصالات بقيمة حوالي ٤ مليار جنيه، وطرح حصة من أسهم شركة استرن كومباني لمستثمر استراتيجي بقيمة حوالي ١٦ مليار جنيه.

## الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

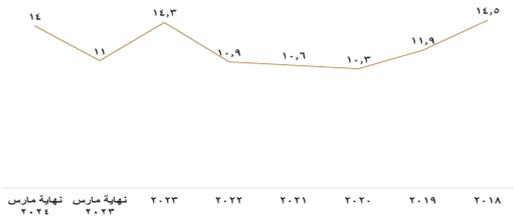
## ثانياً: تحليل تطور وأداء القطاع المالي غير المصرفي

### تطور إجمالي قيمة رأس المال السوقي لكل من الأسهم المقيدة وسندات الخزانة (مليار جنيه)



أدى الارتفاع غير المسبوق في معدل النمو السنوي لرأس المال السوقي للأسهم بنهاية عام ٢٠٢٣ إلى زيادة العمق المالي في سوق المال المصري، حيث سجل مؤشر رأس المال السوقي للأسهم المقيدة إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي نسبة ١٤,٣٪ وهي النسبة الأعلى منذ عام ٢٠١٩، وحافظت هذه النسبة على استقرارها في نهاية مارس ٢٠٢٤.

### تطور نسبة رأس المال السوقي للأسهم المقيدة إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي<sup>(١)</sup> (%)



استمر قطاعي البنوك والموارد الأساسية في الاستحواذ على النصيب الأكبر بنسبة ٤٦٪ من إجمالي رأس المال السوقي للأسهم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٤٠٪ في نهاية العام السابق، يليهم قطاع العقارات، قطاع الأغذية والمشروبات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنصيب ٨٪ لكل منهم. بينما انخفض نصيب قطاعي البنوك والموارد الأساسية في نهاية مارس ٢٠٢٤ ليسجل ٤٣٪ من إجمالي رأس المال السوقي للأسهم في مقابل ارتفاع نصيب قطاع العقارات ليسجل ١٣٪.

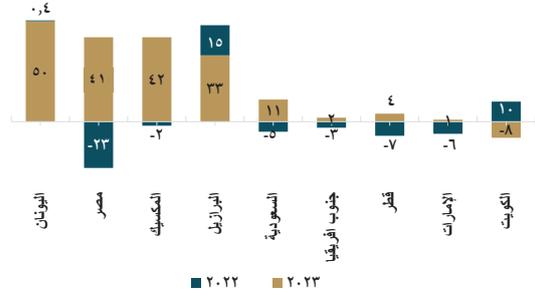
### تطور نصيب القطاعات من إجمالي رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (%)



٦٦ تم احتساب بيانات الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بسعر السوق بداية من يناير إلى ديسمبر من كل عام، بالإضافة إلى الاستناد إلى رأس المال السوقي للأسهم في نهاية ديسمبر من كل عام.

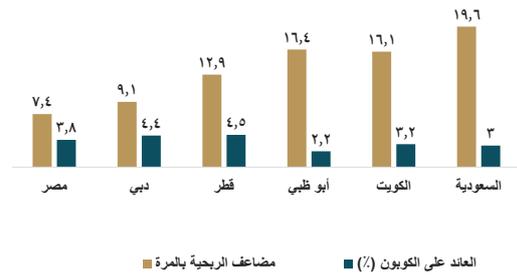
ارتفع العائد السنوي الكلي لمؤشر البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٣ بنسبة ٤١٪ مقارنة بمعدل انخفاض ٢٣٪ خلال العام السابق، وذلك وفقاً لمؤشر مورجن ستانلي للأسواق الناشئة.

### معدل نمو مؤشر مورجن ستانلي للأسواق الناشئة بالدولار الأمريكي خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق (%)



سجل المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية مضاعف ربحية بلغ ٧,٤ مرة وهو الأقل بين البورصات العربية مما يعني أن الأسهم المصرية لا تزال جاذبة للاستثمار، كما جاءت البورصة المصرية في المرتبة الثالثة من حيث العائد على الكوبون بعائد بلغ ٣,٨٪.

### مضاعف الربحية والعائد على الكوبون بنهاية عام ٢٠٢٣



## تطور رأس المال السوقي

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (يشمل السوق الرئيسي وسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة) ارتفاعاً كبيراً خلال عام ٢٠٢٣ لينتهي العام عند مستوى ١,٧ تريليون جنيه بمعدل نمو سنوي بلغ ٧٩٪ مقارنة بمعدل نمو ٢٦٪ خلال العام السابق، واستمر رأس المال السوقي للأسهم في الارتفاع ليسجل ١,٨ تريليون جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤.

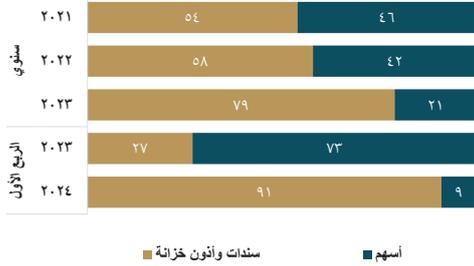
سجل رأس المال السوقي لسندات الخزانة ٢,٢ تريليون جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ بمعدل انخفاض ١٤٪ مقارنة بنهاية العام السابق، واستقرت قيمة رأس المال السوقي لسندات الخزانة لتسجل ٢,١ تريليون جنيه في نهاية مارس ٢٠٢٤.



### قيم ونهج التداول

شهد عام ٢٠٢٣ ارتفاع إجمالي قيم التداول إلى مستوى تاريخي بلغ ٣,٤ تريليون جنيه مقارنة بـ ١,١ تريليون في العام السابق، ويرجع ذلك إلى بدء التداول الفعلي على أذون الخزانة حيث سجلت ما يقرب من ٢,٦ تريليون جنيه خلال العام، كما أتى ذلك أيضاً في ضوء تضاعف قيم تداول الأسهم المقيدة لتسجل ٦٦٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٤٩ مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو سنوي بلغ ٩٠٪، حيث ارتفع معدل دوران الأسهم المقيدة ليسجل ٣٨,٤٪ خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بمعدل ٣٦,١٪ خلال العام السابق. واستمر ارتفاع إجمالي قيم التداول خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ليسجل ٤,٢ تريليون جنيه مقارنة بـ ١,٩٣ تريليون جنيه خلال الربع الأول من العام السابق.

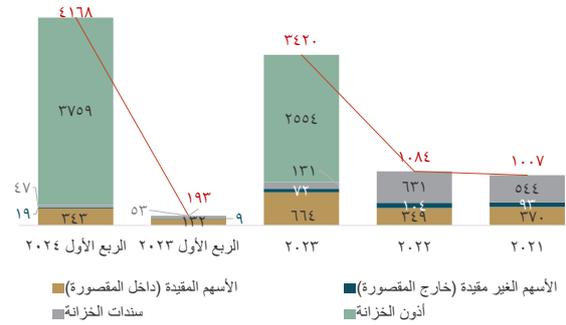
### تطور نصيب الأسهم وسندات وأذون الخزانة من إجمالي قيم التداول (%)



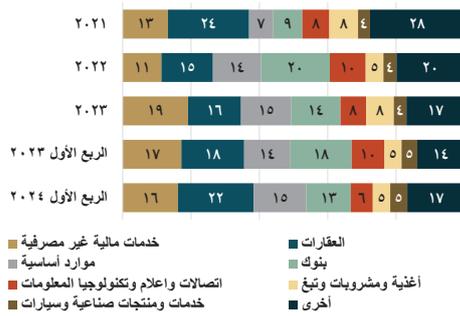
### تداولات المستثمرين على الأسهم

استحوذت ٤ قطاعات رئيسية وهم الخدمات المالية غير المصرفية، والعقارات، والموارد الأساسية وقطاع البنوك على النصيب الأكبر ٦٤٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم المقيدة شاملة الصفقات خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ٦١٪ خلال العام السابق، وارتفع نصيب القطاعات الأربعة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ليسجل ٦٦٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم ويرجع ذلك إلى ارتفاع نصيب تداول قطاع العقارات.

### تطور إجمالي قيم التداول (مليار جنيه)



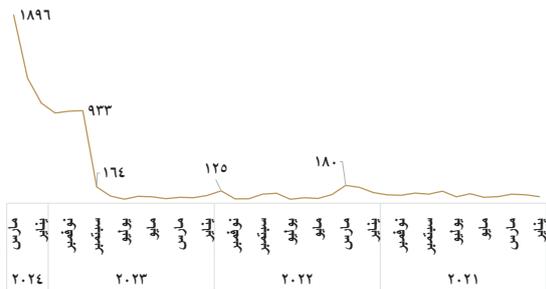
### تطور نصيب القطاعات من إجمالي قيمة التداول على الأسهم (%)



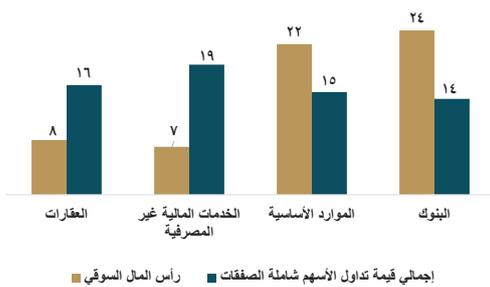
سجل نصيب القطاعات الأربعة وهم الخدمات المالية غير المصرفية، والعقارات، والموارد الأساسية وقطاع البنوك ٦٤٪ و ٦١٪ على التوالي من إجمالي قيمة التداول وإجمالي رأس المال السوقي للأسهم المقيدة خلال عام ٢٠٢٣، حيث استحوذ قطاعي الخدمات المالية غير المصرفية، والعقارات على النصيب الأكبر ١٩٪ و ١٦٪ على التوالي من إجمالي قيمة التداول على الأسهم على الرغم من تمثيلهم ١٥٪ فقط من إجمالي رأس المال السوقي للأسهم.

ارتفع إجمالي قيمة التداول الشهري منذ بدء التداول على أذون الخزانة في سبتمبر ٢٠٢٣، ليسجل مستويات جديدة مرتفعة لإجمالي قيم التداول حيث سجلت قيمة التداول الربع سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ ما يقرب من ٢,٧ تريليون جنيه واستمرت في الارتفاع لتصل إلى نحو ٤,٢ تريليون جنيه خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

### تطور إجمالي قيمة التداول شهرياً (مليار جنيه)



### نصيب أهم القطاعات من إجمالي رأس المال السوقي وإجمالي قيمة التداول على الأسهم خلال عام ٢٠٢٣ (%)



وقد كان لبدء تنفيذ التداول على أذون الخزانة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣ الأثر في تغيير نمط توزيع إجمالي قيم التداول بين الأسهم وسندات وأذون الخزانة خلال عام ٢٠٢٣، حيث ارتفع نصيب سندات وأذون الخزانة ليسجل ٧٩٪ من إجمالي قيم التداول خلال العام مقارنة بـ ٥٨٪ خلال العام السابق، واستمر نصيبهم في الارتفاع خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ليسجل ٩١٪ من إجمالي قيم التداول مقارنة بـ ٢٧٪ خلال الربع الأول من العام السابق.

التشريعات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية لتطوير سوق المال المصري

« أصدرت الهيئة قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية والتي تتضمن كافة متطلبات وضوابط تسجيل مشروعات خفض وفيد الشهادات، وذلك للمرة الأولى في السوق المصري، في إطار الجهود المستمرة لتسريع وتيرة تفعيل أول سوق لتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية في مصر.

« أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية كتاباً دورياً رقم (٢) لسنة ٢٠٢٣ بشأن التزام شركات السمسرة في الأوراق المالية بإخطار عملائها بالعمليات المنفذة على الأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة بالبورصة المصرية.

« أصدرت الهيئة كتاباً دورياً رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٣، بشأن قواعد إصدار السندات وصكوك التمويل غير الحاصلة على تصنيف ائتماني وقواعد الاكتتاب فيها وضوابط قيدها بالبورصة المصرية.

« أصدرت الهيئة قراراً رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٣، بشأن إتاحة البورصة المصرية لمزاولة نشاط تداول العقود المشتقة بنفسها دون الحاجة لتأسيس شركة مساهمة.

« أصدرت الهيئة كتب دورية برقم (١٨، ١٩، ٢٠، ١٦٦) بشأن إصدار شروط وضوابط وإجراءات الترخيص فيما يخص شركات مزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة وشركات مزاولة عمليات المقاصة والتسوية للعقود الآجلة، كوضع حد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع للشركة، بالإضافة إلى وضع حد أدنى ٧٥٪ لنسبة مساهمة المؤسسات المالية في هيكل ملكية هذه الشركات.

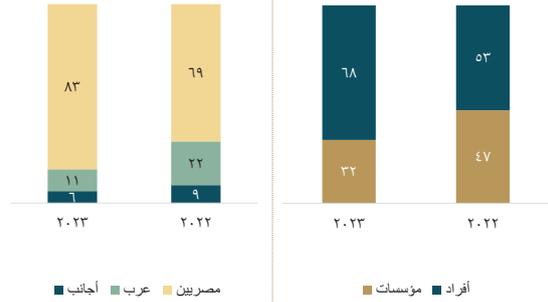
« صدر قرار رقم (٢٤٥) لسنة ٢٠٢٣ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن آلية تنظيم مزاولة شركات السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، وإضافة بند جديد للمادة الخاصة بشروط الملاءة المالية بوضع حد أدنى لمزاولة الآليات والأنشطة المتخصصة ألا يقل عن ١٥ مليون جنيه لمجموع حقوق الملكية مضافاً إليه القروض المساندة بدلاً من ٥ مليون جنيه مصري.

« صدر القرار رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على تعديل المادة رقم (٣٥) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤، بشأن فحص ونشر القوائم المالية، بحيث تلتزم الشركات المقيدة الراغبة في إعادة تقييم الأصول الثابتة بغرض التأثير على قوائمها المالية بأن ترسل تقارير إعادة التقييم قبل التأثير على القوائم المالية للهيئة للحصول على عدم ممانعتها على التأثير، مع عرض القوائم المالية بعد التأثير عليها متضمنة تقرير مراقب الحسابات وملاحظات الهيئة عليها على أقرب جمعية عامة لاعتماد القوائم المالية.

« صدر القرار رقم (٧٧) لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على تعديل المادة رقم (٥١) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية (التعامل على أسهم الخزينة) الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤، والخاصة بضوابط التعامل على أسهم الخزينة، وذلك باستحداث أسلوب جديد لتنفيذ عمليات أسهم الخزينة لتيسير الإجراءات والسماح للدخاليين ببيع أسهمهم خلال فترة تنفيذ الشركة لعملية شراء أسهم الخزينة، وذلك من خلال سوق الصفقات بدلاً من السوق المفتوح، وفي حال إذا ما ترتب على تنفيذ أسهم الخزينة تجاوز نسبة الأسهم عن النسبة الموجبة لتقديم عرض الشراء الإجباري يتمتع المساهم المتجاوز والأشخاص المرتبطة به من التصويت بنسبة الأسهم المتجاوزة على الموضوعات المعروضة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة، وكذلك عدم زيادة نسبة التملك على تلك الأسهم، وذلك ما لم يتم التصرف في تلك الأسهم أو الاستثناء من عرض الشراء الإجباري.

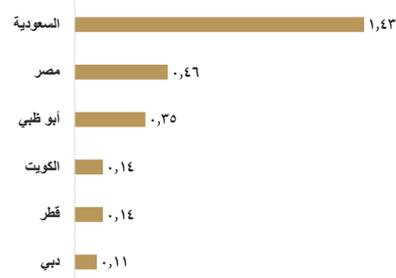
ارتفع نصيب تداول المصريين ليسجل ٨٣٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم المقيدة خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ٦٩٪ خلال العام السابق. ومن جانب آخر، ارتفع نصيب تداولات الأفراد ليسجل ٦٨٪ من إجمالي قيمة التداول على الأسهم مقابل ٥٣٪ خلال العام السابق، مما يقلل من مخاطر مضاربة الأجانب على سوق الأسهم في مصر.

توزيع إجمالي قيمة التداول على الأسهم المقيدة من حيث جنسية وفتات المستثمرين خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق (%)



« ارتفع متوسط قيم التداول اليومية لجميع الأوراق المالية في البورصة المصرية بمعدل أكثر من ثلاث أضعاف العام السابق ليصل إلى ١٤,١ مليار جنيه في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٤,٤ مليار جنيه في العام السابق، حيث احتلت البورصة المصرية المركز الثاني بين البورصات العربية من حيث متوسط قيم التداول اليومية بمتوسط يزيد عن ٤٦٠ مليون دولار.

متوسط قيم التداول اليومية للدول العربية خلال عام ٢٠٢٣ (مليار دولار)



إجراءات البورصة المصرية لتطوير سوق المال خلال عام ٢٠٢٣

« تحديث البنية التكنولوجية المطلوبة لربط التنفيذات الخاصة بسوق أدوات الدين الحكومية في مظلة واحدة وبما يتسق مع أفضل الممارسات العالمية، وقد أتى هذا التطوير في إطار من التنسيق التام مع كل من البنك المركزي المصري، ووزارة المالية والهيئة العامة للرقابة المالية والشركة المصرية للإيداع والقيود المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية.

## الفصل الثاني: تطور وتقييم أداء النظام المالي

### ثالثاً: اختبارات الضغوط على النظام المالي

تمثل اختبارات الضغوط أداة هامة ذات بُعد مستقبلي للسياسة الاحترازية الكلية، وتهدف الاختبارات التي تم تطبيقها على النظام المالي المصري إلى تقييم مدى صلابته وقدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في ظل ظروف معاكسة مفترضة وممكنة الحدوث، ترتبط بمخاطر اقتصادية ومالية وجيوسياسية وبيئية، والتي قد تؤدي بدورها إلى تكون مخاطر نظامية تؤثر على الاستقرار المالي، حيث تم قياس تأثير هذه المخاطر على مجموعة المؤشرات المالية ومن أهمها كفاية رأس المال والسيولة لكل من القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي. وتساهم نتائج الاختبارات في الوقوف على مواطن الضعف وأهم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة في كل من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بهدف الحد من تأثير تلك المخاطر على وحدات النظام المالي، وبالأخص تلك التي تمثل أهمية نظامية محلياً.

#### أولاً: اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي:

تم تطبيق مجموعة من اختبارات الضغوط على النحو التالي:

##### اختبارات الضغوط العكسية

تحديد الحد الأقصى لبعض الصدمات المؤثرة على الملاءة المالية والتي يترتب عليها تجاوز النسبة الرقابية لمعيار كفاية رأس المال، وكذلك تحديد نسب الخصم القصوى لبعض الأصول السائلة والتي يترتب عليها انخفاض متوسط نسب السيولة بالعملات المحلية والأجنبية عن الحدود الرقابية.

##### اختبارات الحساسية

قياس تأثير صدمة أو متغير واحد مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تحديد الصدمات ذات المخاطر المرتفعة والأكثر تأثيراً على الملاءة المالية وسيولة القطاع، مثل مخاطر التركيز في المطالبات على الجهات السيادية، ومخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات، ومخاطر الأمن السيبراني، والمخاطر غير المباشرة لسعر الصرف.

##### اختبارات الضغوط الكلية

قياس تأثير مجموعة من الصدمات أو المتغيرات مجتمعة - التي قد تؤدي إلى تكون مخاطر نظامية - على مؤشرات الملاءة المالية والسيولة، وذلك في إطار سيناريو متكامل للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وكذلك سيناريو للمخاطر المناخية.

تم تطبيق اختبارات الضغوط على القطاع المصرفي لقياس مدى تأثيره بالمخاطر النظامية المحتملة في إطار سيناريو للتغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية الكلية وسيناريو للتغيرات المناخية، وذلك من خلال قياس مدى تأثير الملاءة المالية لأكثر 10 بنوك بما يُمثل نحو 80٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس 2024، وكذلك مدى تأثير مستوى السيولة بالعملات المحلية والعملات الأجنبية للقطاع المصرفي ككل. وقد تم تطبيق ثلاث مستويات للسيناريوهات متدرجة من حيث حدة الصدمات في كل سيناريو

السيناريو الأكثر حدة

السيناريو متوسط  
الحدة

السيناريو الأساسي

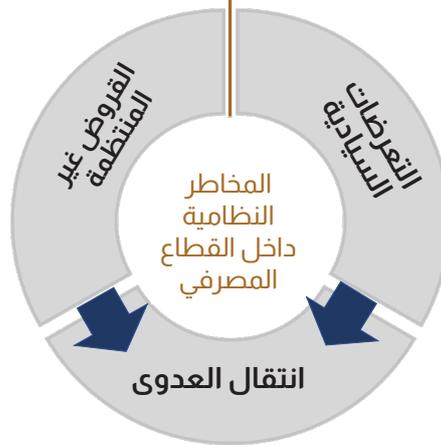
1. السيناريو الافتراضي للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية<sup>(٦٧)</sup>

قد تؤدي تلك التطورات بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار إلى زيادة نسب الاحتياجات التمويلية وخدمة الدين إلى الإيرادات الحكومية، تزامناً مع ارتفاع تكلفة الاقتراض محلياً وعالمياً، هذا مع الزيادة الكبيرة في نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطيات الأجنبية، وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع الإيرادات الحكومية، وهو ما يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين في قدرة الحكومة على سداد مديونيتها وقد يترتب على ذلك تراجع التصنيف الائتماني لكل من الديون السيادية والبنوك، وصعوبة النفاذ إلى أسواق المال العالمية لسد فجوة التمويل الخارجي، وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية داخل القطاع المصرفي، وكذلك تعرضه لخسائر تقييم أدوات الدين الحكومية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في درجة سيولتها، فضلاً عن إمكانية حدوث سحب مفاجئ على الودائع في ظل أزمة انخفاض ثقة المتعاملين، وتزايد مخاطر العدوى المباشرة داخل القطاع.

ارتفاع حدة التداعيات السلبية للتوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، مع تباطؤ حركة التجارة الدولية في ظل اضطرابات حركة الملاحة في محيط البحر الأحمر وقناة السويس، وما يتبعها من اضطرابات في سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين على البضائع، وارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، وكذلك تراجع الإيرادات إقليمياً من قطاع السياحة في ضوء تصاعد تلك التوترات، مع استمرار تسارع معدلات التضخم عالمياً وبالتالي استمرار السياسة النقدية التقييدية للبنوك المركزية للحد من التضخم، مع افتراض تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

قد تؤدي التطورات على مستوى القطاع الخارجي مع استمرار حالة عدم اليقين عالمياً إلى تدهور موقف السيولة الخارجية للاقتصاد المصري، وذلك في ضوء تصاعد الضغوط على موارد النقد الأجنبي والمتمثلة في الصادرات ودخل قناة السويس، وقطاع السياحة وكذلك تراجع الاستثمارات المباشرة، والاستثمارات الأجنبية في المحافظ، وتحولت العاملين في الخارج، فضلاً عن ارتفاع تكلفة الواردات، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بصورة سلبية، وهو ما يؤدي إلى المزيد من الضغط على قيمة العملة المحلية، وبالتالي استمرار السياسة النقدية التقييدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

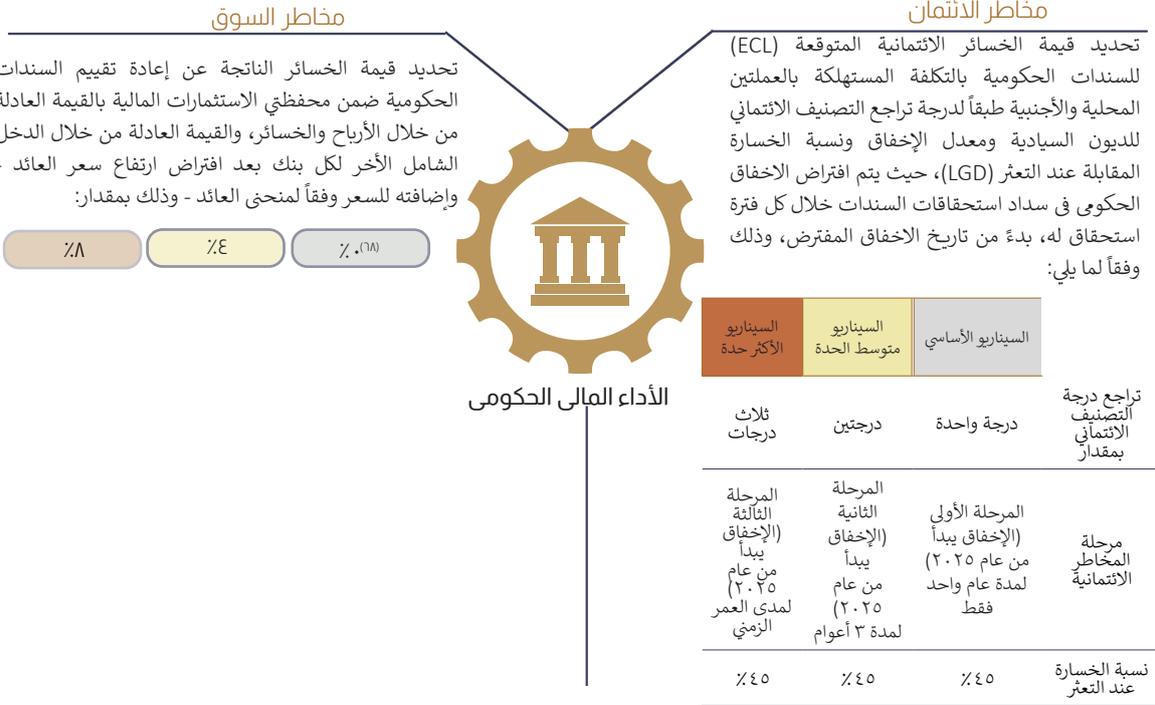
قد تشهد العديد من القطاعات الاقتصادية المزيد من التراجع في حجم إنتاجها بسبب ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة واستنفاد مخزوناتها من مستلزمات الإنتاج المتوفرة، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الطاقة المستخدمة في تشغيل المصانع ذات الاستخدام الكثيف للغاز الطبيعي، هذا فضلاً عن تراجع حجم مبيعاتها نظراً لتباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، ويؤثر ذلك سلباً على نتائج أعمال الشركات الكبرى والمتوسطة وكذلك المنشآت متناهية الصغر، بل وقد يؤدي إلى توقف نشاط العديد منها وهو ما يؤدي إلى قيام الشركات بتخفيض أعداد موظفيها وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، مما يؤثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع استمراره في تحقيق معدل موجب، ويتمثل تأثير ذلك على مستوى القطاع المصرفي في ارتفاع مخاطر الائتمان بالبنوك الدائنة لتلك الشركات والمنشآت والأفراد، ومن ثم انخفاض جودة أصول القطاع المصرفي.



٦٧ لا ينبغي أن تُفسر سيناريوهات المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية المُطبقة في اختبارات الضغوط على إنها توقعات لأداء الاقتصاد الكلي، حيث أنها تُعبر عن تعرض الاقتصاد لمجموعة من الصدمات الخارجية والداخلية ذات احتمالات حدوث منخفضة.

### ١.١ اختبارات الضغوط في إطار السيناريو الافتراضي للمخاطر الاقتصادية والمالية الكلية ١.١ المخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية

تمثل توظيفات القطاع المصرفي في الأوراق المالية الحكومية ٢٨,٦٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٤، حيث تعتبر أصول سائلة عالية الجودة وخالية من المخاطر. وفي إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وما يرتبط به من تأثير سلبي على الأداء المالي الحكومي وافتراض ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية وانخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، تم تقييم تأثير مخاطر الائتمان والسوق الناتجة عن المخاطر النظامية للتعرضات السيادية على الملاءة المالية لأكثر من ١٠ بنوك بالقطاع المصرفي. وكذلك تقييم مستويات السيولة للعمليات المحلية والأجنبية للقطاع المصرفي ككل.



#### مخاطر السيولة

تطبيق نسب خصم أعلى لبعض البنود في بسط نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، ومعدلات سحب أعلى لبعض عناصر مقام النسبة، وكذلك معدلات مفترضة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة في هيكل آجال الاستحقاقات لقياس مدى كفاية الأصول السائلة - والتي تتركز في الأوراق المالية الحكومية - لتغطية الفجوات الناتجة عن عدم الموازنة بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات بالعملة المحلية والدولار الأمريكي.

#### نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية

زيادة نسبة السحب (%)			تطبيق نسبة خصم (%)
التمويل غير المضمون	ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية	ودائع الأفراد والمنشآت الصغيرة باستثناء شهادات الادخار	على الأوراق المالية الحكومية الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة الأجنبية
النسبة الفعلية			صفر
٤٠	٢٥	١٥ & ١٠	
السيناريو متوسط الحدة			
٥٠	٣٥	٢٠	٢٥
السيناريو الأكثر حدة			
٧٥	٦٠	٤٠	٥٠

#### نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية

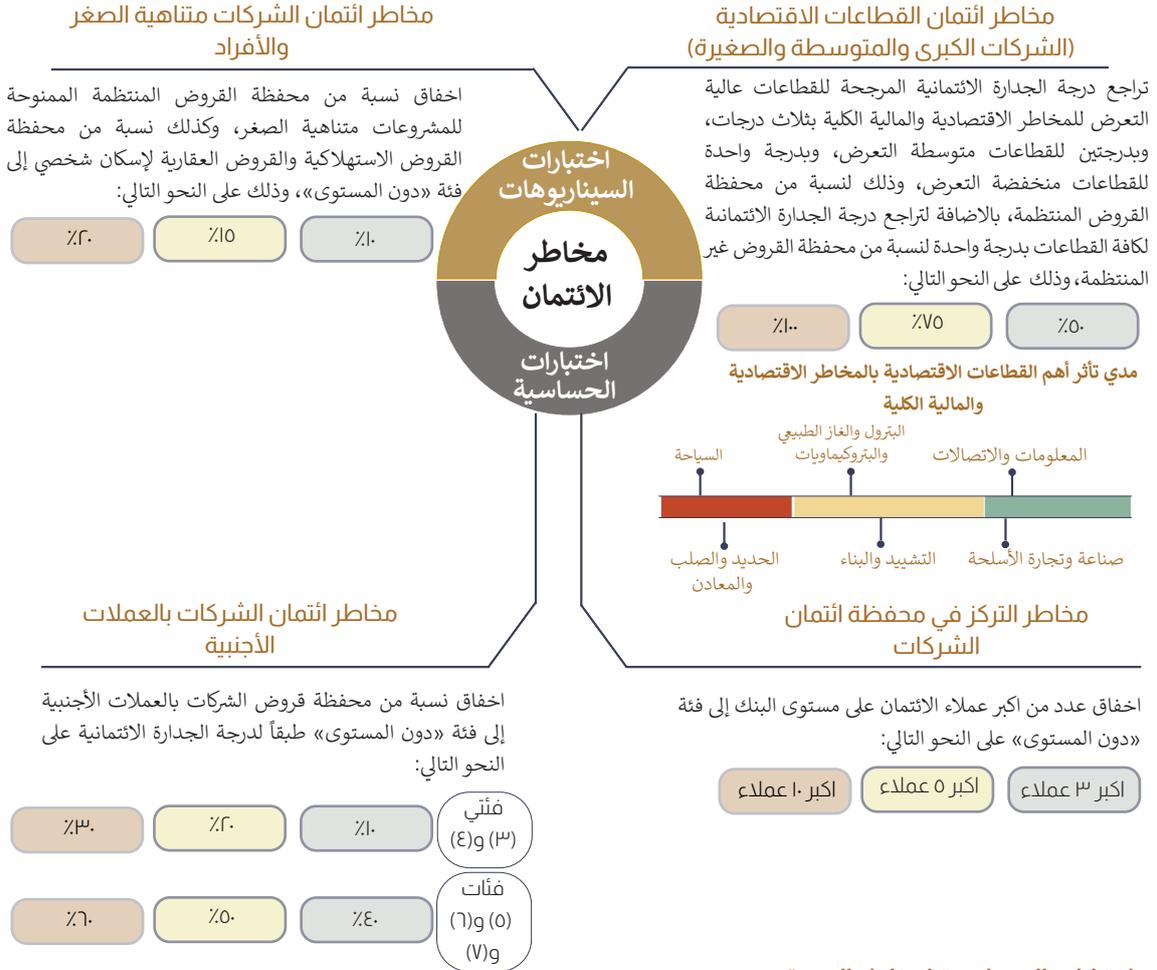
زيادة نسبة السحب (%)			تطبيق نسبة خصم (%)
التمويل غير المضمون	ودائع كافة المؤسسات لأغراض تشغيلية	ودائع الأفراد والمنشآت الصغيرة باستثناء شهادات الادخار	على السندات الحكومية بالعملة المحلية وذلك بعد استبعاد السندات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ذات أجل استحقاق أكثر من شهر
النسبة الفعلية			صفر
٤٠	٢٥	١٥ & ١٠	صفر
السيناريو متوسط الحدة			
٥٠	٣٥	٢٠	٢٠
السيناريو الأكثر حدة			
٦٠	٤٥	٣٠	١٠

٦٨ تم استخدام القيمة الفعلية لمنحنى العائد وفقاً لموقف يونيو ٢٠٢٤.



## ٢.١ المخاطر النظامية الناتجة عن القروض غير المنتظمة

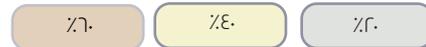
تمثل إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية والشركات متناهية الصغر والأفراد ٣٨,١٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في مارس ٢٠٢٤، وفي ضوء سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وما يتربط عليه من انخفاض إيرادات وأرباح الشركات الكبرى والمتوسطة وكذلك المنشآت متناهية الصغر، تم افتراض ارتفاع احتمالية الإخفاق بمحفظة ائتمان تلك الشركات، فضلاً عن تأثير الدخل الحقيقي للأفراد سلباً، وبالتالي ارتفاع مخاطر ائتمان محفظة القروض الاستهلاكية متضمنة بطاقات الائتمان والقروض الشخصية وقروض السيارات، إلى جانب القروض العقارية لإسكان شخصي.



## اختبارات الحساسية لمخاطر السوق

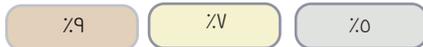
### مخاطر ارتفاع سعر الصرف

تقييم تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية - في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وما يتعلق به من تراجع في موارد النقد الأجنبي - على صافي المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية للبنوك وكذلك على الأصول والالتزامات العرضية بالعملة الأجنبية المرجحة بأوزان المخاطر بعد ارتفاع سعر الصرف بنسبة:



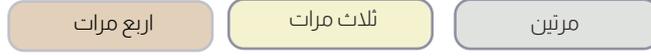
### مخاطر ارتفاع سعر العائد

تحديد قيمة الخسائر أو الأرباح المتوقعة باستخدام الفجوة التراكمية لإعادة التسعير - حتى ثلاثة أشهر - الناتجة عن ارتفاع سعر العائد بنسبة:



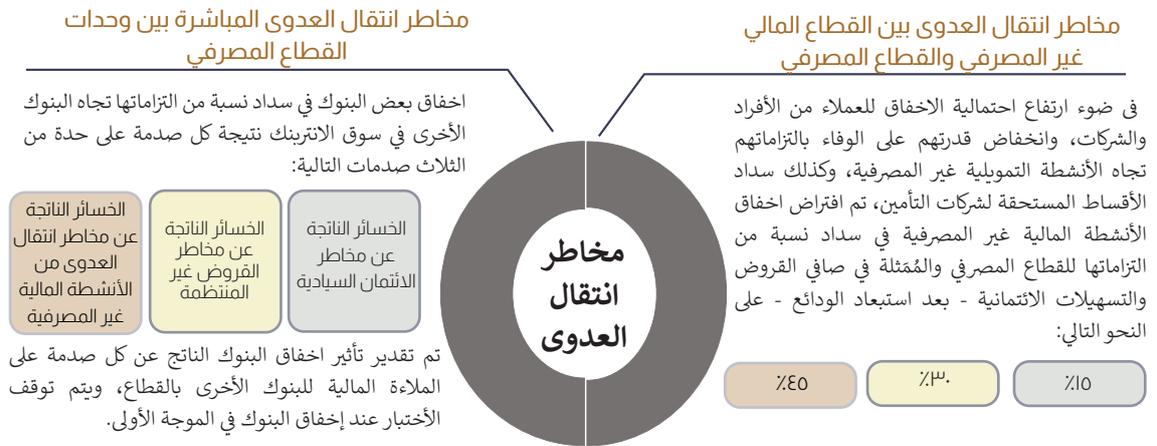
### اختبار الحساسية لمخاطر التشغيل المرتبطة بالأمن السيبراني

تم افتراض ارتفاع الخسائر الناتجة عن الهجمات السيبرانية نظراً لزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، وذلك من خلال رفع مضاعف متوسط إجمالي الخسائر التشغيلية المتعلقة بالأمن السيبراني في العشر سنوات الأخيرة في كل بنك بالمعدلات التالية:



### 3.1 مخاطر انتقال العدوى

تم اجراء اختبارات الضغوط المرتبطة بمخاطر انتقال العدوى - سواء بين أنشطة القطاع المالي غير المصرفي والقطاع المصرفي، أو بين البنوك المحلية داخل القطاع المصرفي - باستخدام مصفوفة العلاقات الترابطية.



### اختبارات الضغوط العكسية

تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد الحد الأقصى لبعض الصدمات المؤثرة على الملاءة المالية والتي يترتب عليها انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى الحد الأدنى الرقابي، وكذلك تحديد نسب خصم على بعض الأصول السائلة التي يترتب عليها انخفاض متوسط نسبي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية إلى الحدود الرقابية المقررة.



٢. السيناريو الافتراضي لمخاطر التغيرات المناخية

سيناريو الصدمة المادية

تم افتراض زيادة حدة الكوارث الطبيعية وارتفاع معدل حدوثها، نتيجة عدم اتخاذ الحكومة لأية سياسات للحد من انبعاثات الكربون، تزامناً مع محدودية التطور التكنولوجي الصديق للبيئة، والذي قد يؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحر وغرق بعض المدن الساحلية، فضلاً عن تعرض الدولة لمخاطر الجفاف والتصحر، وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، إلى جانب ارتفاع مخاطر حدوث الزلازل وخاصة المقترنة بالسدود في شرق أفريقيا.

ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية ومن ثم مخاطر السوق والسيولة نتيجة تعرض القطاع الحكومي للمخاطر المادية من خلال زيادة تكلفة اصلاح واحلال البنية التحتية المتضررة، وزيادة الاحتياجات التمويلية في ظل ارتفاع عجز الموازنة العامة، مما قد يؤثر بالسلب على التصنيف الائتماني للدولة، ويدفع لرفع أسعار العائد على الأوراق المالية الحكومية وتدهور قيمتها، وبالتالي انخفاض درجة سيولتها، خاصة في ضوء ارتفاع علاوة المخاطر لتلك الأدوات.

عدم قدرة الشركات المقترضة بقطاعات النشاط الاقتصادي الأكثر تضرراً بالمخاطر المادية على سداد التزاماتها المالية تجاه البنوك، وذلك نتيجة تدهور رأس المال المادي لها، مع انخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمانات، وزيادة الاضطراب في سلاسل الإنتاج والإمداد، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف التأمين والتدفقات الاستثمارية في رأس مال جديد للتكيف مع التغيرات المناخية، إلى جانب انخفاض القيمة الحقيقية للدخل المتاح للأفراد بسبب انخفاض صافي قيمة الثروة.

مخاطر السيولة

مخاطر السوق

مخاطر الائتمان

تعرض القطاع الحكومي لمخاطر صدمة الانتقال من خلال استثماراته الضخمة في القطاعات كثيفة الكربون، ومن ناحية أخرى، يؤدي انخفاض القيمة السوقية للشركات الخاصة العاملة بالأنشطة التي تعتمد على الوقود الأحفوري إلى تدهور مؤشراتها المالية وتراجع حجم الإيرادات الضريبية الواردة منها، الأمر الذي يترتب عليه تراجع الأداء المالي الحكومي، ويدفع لرفع أسعار العائد على الأوراق المالية الحكومية، وانخفاض درجة سيولتها.

عدم قدرة الشركات المقترضة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنوك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة مع فرض ضريبة الكربون وزيادة أسعار الطاقة الأحفورية، أو اتجاه بعض الشركات للاستثمار في التكنولوجيا الصديقة للبيئة للتكيف مع صدمة الانتقال، وانخفاض الدخل المتاح للأفراد مع زيادة معدلات الاستغناء عن العمالة والناتج عن التأثير السلبي للقطاعات.

سيناريو صدمة الانتقال

تم افتراض تطبيق ضريبة كربون على جميع الشركات الملوثة للبيئة، بالإضافة إلى حدوث تطور تكنولوجي يساهم في مضاعفة إنتاج الطاقة المتجددة المنتجة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وتؤدي زيادة ضريبة الكربون إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات، وارتفاع الأسعار وزيادة الضغوط التضخمية، مما يؤدي إلى اتباع سياسة نقدية تقييدية.

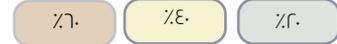
تم تطبيق اختبارات الضغوط لقياس التأثير المحتمل للمخاطر المناخية على مستوى القطاع المصرفي على النحو التالي:

مدي تأثر القطاعات الاقتصادية في اطار سيناريو التغيرات المناخية

المخاطر المادية	القطاعات الاقتصادية	مخاطر الانتقال
	الزراعة واستغلال الغابات	
	البتروول والغاز الطبيعي والبتروكيماويات	
	صناعة وتجارة الحديد والصلب، والمعادن غير الحديد والصلب، و الألومنيوم	
	صناعة وتجارة الأغذية والمشروبات	
	صناعة وتجارة الأخشاب والأثاث	
	صناعة وتجارة الأسمنت والجير والطوب، السيراميك والرخام والأدوات الصحية، والتبغ، والأسمدة، والمنتجات الكيماوية الأخرى	
	إمدادات الكهرباء	
	التشييد والبناء وشبكات الصرف الصحي باستثناء شركات التنمية العقارية	
	التنمية العقارية	
	النقل والتخزين	
	السياحة	
	صناعة وتجارة الأسلاك والكابلات وصناعة معدات الإضاءة الكهربائية، الأجهزة الكهربائية المنزلية، والمركبات وقطع الغيار والإكسسوارات	
	الصناعات التحويلية (الملابس والجلود، الورق)	
	صناعة وتجارة البلاستيك	
	المعلومات والاتصالات	
مخاطر ضئيلة ليس لها تأثير على القطاعات الاقتصادية	مخاطر منخفضة	مخاطر متوسطة
	مخاطر مرتفعة	

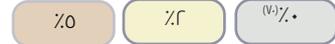
### مخاطر أثمان القطاعات الاقتصادية (الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة)

تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة لنسبة من محفظة القروض المنتظمة للقطاعات المتأثرة سلباً بمخاطر التغيرات المناخية، وفقاً لدرجة تعرضها للمخاطر<sup>(١٩)</sup> وأيضاً وفقاً لنوع المخاطر المناخية التي تتعرض لها سواء مادية أو انتقالية أو كلاهما، على النحو التالي:



### مخاطر ارتفاع سعر العائد

تحديد قيمة الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم السندات الحكومية بالعملة المحلية ضمن محفظتي القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لكل بنك بعد ارتفاع سعر العائد - وإضافته للسعر وفقاً لمنحنى العائد - وذلك بمقدار:



### مخاطر السيولة

تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية في بسط نسبة تغطية السيولة بمقدار:



٦٩ تم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية المنتظمة بثلاث درجات للقطاعات عالية التعرض، وبدرجتين للقطاعات متوسطة التعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، بينما تم افتراض تراجع الجدارة الائتمانية في محفظة القروض غير المنتظمة بدرجة واحدة لكافة القطاعات.

٧٠ تم استخدام القيمة الفعلية لمنحنى العائد وفقاً لموقف يونيو ٢٠٢٤.

نتائج اختبارات الضغوط

أظهرت نتائج اختبارات الضغوط مستوى منخفض أو متوسط من مخاطر الملاءة المالية والسيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية، وذلك باستيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة باختلاف درجة حدتها في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وكذلك سيناريو التغيرات المناخية، بالإضافة إلى اختبارات الحساسية المختلفة.

حيث أظهرت النتائج استمرار أكبر ١٠ بنوك على المستوى الإجمالي في تحقيق معدل كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب من قبل البنك المركزي (١٢,٥٪) وأعلى من متطلبات لجنة بازل (١٠,٥٪). كما استمر القطاع المصرفي في تحقيق نسب لتغطية السيولة بالعملة المحلية والأجنبية في إطار الحد الأدنى المقرر والبالغ ١٠٠٪.

كذلك استطاعت الأصول السائلة لأكثر ٥ بنوك على مستوى القطاع من تغطية الفجوات السالبة التراكمية بنسبة ١٠٠٪ بعد الضغط، وذلك لكل بنك منهم على حدى.

أما بالنسبة لاختبارات الضغوط العكسية، فقد أظهرت النتائج أن انخفاض نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي إلى الحد الأدنى الرقابي قد ينتج عند حدوث صدمة استثنائية تؤدي إلى انخفاض كبير في جودة المحفظة الائتمانية، وكذلك أن انخفاض متوسط نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية عند الحدود الرقابية المقررة قد يحدث عند تطبيق نسب خصم مرتفعة جداً على الأوراق المالية الحكومية في بسط النسبة، مما يبرز الصلابة المالية للقطاع المصرفي.

السيناريو الأكثر حدة	السيناريو متوسط الحدة	السيناريو الأساسي	أنواع اختبارات الضغوط
<b>اختبارات الضغوط الكلية (اختبارات السيناريوهات)</b>			
			<b>المخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية</b>
			مخاطر الائتمان السيادية
			مخاطر السوق للمطالبات السيادية - ارتفاع سعر العائد
			مخاطر السيولة بالعملة المحلية
			مخاطر السيولة بالعملات الأجنبية
			التدفقات النقدية للسيولة بالعملة المحلية
			التدفقات النقدية للسيولة بالعملات الأجنبية
			<b>المخاطر النظامية الناتجة عن القروض غير المنتظمة</b>
			مخاطر ائتمان القطاعات الاقتصادية (الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة)
			مخاطر ائتمان الشركات متناهية الصغر
			مخاطر ائتمان الافراد
			<b>المخاطر النظامية الناتجة عن انتقال العدوى</b>
			مخاطر العدوى بين القطاع غير المصرفي والقطاع المصرفي
			مخاطر العدوى داخل القطاع المصرفي الناتجة عن كل صدمة من صدمات المخاطر النظامية: ١- التعرضات السيادية ٢- مخاطر القروض غير المنتظمة ٣- العدوى داخل النظام المالي
			<b>المخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات المناخية</b>
			مخاطر ائتمان القطاعات الاقتصادية (الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة)
			مخاطر السوق للمطالبات السيادية - ارتفاع سعر العائد
			مخاطر السيولة بالعملة المحلية
			<b>اختبارات الحساسية</b>
			مخاطر الائتمان السيادية - تطبيق أوزان المخاطر
			مخاطر التركيز في المطالبات على الجهات السيادية
			مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات
			مخاطر ائتمان المؤسسات والشركات المتوسطة بالعملات الأجنبية
			مخاطر ائتمان الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بالعملات الأجنبية
			مخاطر السوق - ارتفاع سعر الصرف
			مخاطر السوق - فجوة إعادة التسعير
			مخاطر التشغيل المرتبطة بالأمن السيبراني

مخاطر مرتفعة

مخاطر متوسطة

مخاطر منخفضة

وقد ركزت نماذج السيناريوهات على تأثر:

- « مؤشرات الملاءة المالية » الربحية
- « السيولة » الكفاءة التشغيلية
- « جودة المحفظة

### منهجية اختبارات الضغوط

تعتمد منهجية اختبارات الضغوط التي تم إجرائها بواسطة الهيئة العامة للرقابة المالية على تصميم نماذج السيناريوهات بدرجات متفاوتة، بدءاً من السيناريوهات الأساسية ثم المتفائلة ثم المتشائمة، وذلك بالتطبيق على المراكز المالية لشركات وجهات القطاع المالي غير المصرفي في عام ٢٠٢٣. وقد اختلفت هياكل نماذج المؤشرات وفقاً لاختلاف طبيعة النشاط، وأخذاً في الاعتبار أهم أكبر عوامل المخاطر تأثيراً على أدائه.

### عوامل المخاطر المؤثرة على كل نشاط والمستخدمه في سيناريوهات اختبارات الضغوط

عدد السيناريوهات	
٦	نشاط التأمين الملاءة (ضعف معدلات الملاءة المالية) الربحية (تراجع مؤشرات الربحية والفائض) جودة المحفظة (مخاطر تراجع جودة المحفظة) التشغيلية (انخفاض الكفاءة التشغيلية) مخاطر السيولة
٣	نشاط صناديق التأمين الخاصة مخاطر سوق (سعر الفائدة و سعر الصرف) مخاطر الائتمان مخاطر السيولة المخاطر التشغيلية (معدل تطور المال الاحتياطي ومعدل التكلفة الكلية)
٦	نشاط صناديق التأمين الحكومية مخاطر سوق (سعر الفائدة و سعر الصرف) مخاطر الائتمان (زيادة حجم التعويضات) مخاطر السيولة (ارتفاع نسبة الاشتراكات) مخاطر تشغيلية (ارتفاع معدل المصروفات العمومية والإدارية)
٢	التمويل العقاري مخاطر السوق (سعر الفائدة) مخاطر التشغيل (انخفاض الكفاءة التشغيلية) مخاطر الائتمان (الملاءة المالية (مخاطر انخفاض الملاءة المالية)
٢	التمويل الاستهلاكي مخاطر السوق (سعر الفائدة) الملاءة المالية (مخاطر انخفاض الملاءة المالية) مخاطر الائتمان (انخفاض الكفاءة التشغيلية)
٢	التأجير التمويلي مخاطر سوق (سعر الفائدة - سعر الصرف) المخاطر التشغيلية (انخفاض الكفاءة التشغيلية) الملاءة المالية (ضعف الملاءة المالية)

### ثانياً: اختبارات الضغوط على القطاع المالي غير المصرفي

وعلى جانب القطاع المالي غير المصرفي، واصلت هيئة الرقابة المالية تطبيق اختبارات الضغوط وتحليل السيناريوهات التي بدأتها في عام ٢٠٢٠، وذلك لخلق آلية فعالة للإنذار المبكر لتعزيز الاستقرار المالي لشركات ومؤسسات هذا القطاع، وتم تطبيق الاختبارات على عينة من حجم كل نشاط تتراوح نسبتها ما بين ٧٠٪ إلى ١٠٠٪.

### تم إجراء اختبارات الضغوط على القطاع المالي غير المصرفي في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية في ظل التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية وكذلك الظروف الناتجة عن التغيرات المناخية، بهدف:

- تقدير الخسائر المحتملة للقطاع المالي غير المصرفي في ضوء المخاطر الناجمة عن التطورات العالمية الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، والتي أدت إلى تدخلات البنوك المركزية من خلال اتباع سياسة نقدية تقييدية والتي تمثلت في رفع أسعار العائد عدة مرات لاحتواء الضغوط التضخمية.
- مساعدة أنشطة القطاع المالي غير المصرفي في فهم المخاطر الناشئة وكيفية التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة على مستوى كل شركة وتوجهات إدارتها لوضع الحلول اللازمة لمواجهة هذه المتغيرات على المدى القريب والبعيد.

توفير رؤية شاملة وتحليل للسيناريوهات المتوقعة عن التأثيرات المحتملة للمتغيرات الاقتصادية على القوائم المالية لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وكيفية تعامل إدارات تلك الجهات مع الأزمة وإدارتها للأخطار المالية المرتبطة بتلك التأثيرات.

تكوين رؤية واضحة وتكميلية عن مدى تأثير الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بالمخاطر الناشئة والمرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية الراهنة.

بناء القدرات الذاتية للتنبؤ بالمخاطر والتحوط المالي لتلافي التأثيرات السلبية التي قد تحدث نتيجة الأزمات والصدمات المحتملة.

تحديد ما إذا كانت المخاطر المالية الناشئة قد تتطلب إجراء رقابياً سواء كان وقائياً أو علاجياً للأثار السلبية المحتملة.

نسبة من حجم كل نشاط	نطاق تطبيق الاختبارات
١٠٠٪	من جميع شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة
٨٣٪	كافة صناديق التأمين الحكومية (باستثناء صندوقين)
٩٦٪	من جميع شركات التمويل العقاري
٧٧,٥٪	من شركات التمويل الاستهلاكي
٩٢,٢٪	من شركات التأجير التمويلي
٨٣٪	من جهات التمويل متناهي الصغر
٩٧٪	من جهات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة
٨١,٧٪	من شركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية (الحاصلة على ترخيص بممارسة عمليات الشراء بالهامش)
٦٩,٨٪	من شركات التخصيم
٨٥٪	من شركات إدارة الأصول

فيما يخص شركات التمويل غير المصرفي، ضرورة قيام تلك الشركات بوضع خطط طوارئ قابلة للتطبيق في حالة حدوث أية تغيرات في الظروف المحيطة بالشركة، ويجب أن تشمل هذه الخطط كافة أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة في المستقبل.

ضرورة قيام شركات التمويل بالتخطيط لزيادة رؤوس أموالها بما يتواءم مع استراتيجية كل شركة ودعم قدرتها على مواجهة المخاطر والصدمات المحتملة.

بالنسبة للتمويل العقاري، مراعاة تضمين قياس مخاطر التركيز لشركات التمويل العقاري بما يتعلق بمستويات التركيز الائتماني في المحافظ المشتراه من المطورين العقاريين.

بالنسبة للتمويل الاستهلاكي، مراعاة تحقيق التوازن بين حجم محفظة التمويل وحجم القاعدة الرأسمالية لها، مع مراعاة قيام الشركات التي تحقق خسائر مستمرة بتقديم خطة زمنية للإجراءات التي سوف تتخذها لمعالجة الوضع القائم نظراً للتأثير السلبي على نشاط الشركة واستمراريتها.

بالنسبة للتأجير التمويلي والتخصيم، ضرورة اتخاذ الشركات التي لديها تمويل بالعملة الأجنبية إجراءات لتخفيف المخاطر الناجمة عن تغيرات سعر الصرف، مثل التأمين ضد مخاطر سعر الصرف أو العقود الآجلة والخيارات. بالإضافة إلى ضرورة قيام بعض الشركات بدعم القاعدة الرأسمالية لها لمواجهة أي انخفاضات محتملة في نسبة كفاية رأس المال.

بالنسبة لقطاع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ضرورة إعداد خطة لمعالجة المديونيات غير المنتظمة من خلال تصميم حزمة برامج لإعادة هيكلة المديونيات، وتقديم حوافز لسداد المديونيات ذات القيم المنخفضة، مع تخفيض غرامات التأخير وتقديم إعفاءات مالية لذوي الديون المعدومة محاسبياً.

المراجعة الدورية للأسعار المعلنة من جهات التمويل غير المصرفية بهدف الحفاظ على متوسط تكلفة تمويل واقعية وملائمة لظروف السوق، وقابلة للتحمل من طرف العملاء، وتحقيق مؤشرات ربحية أو فائض ملائمة لاستدامة النشاط، من خلال مراجعة شاملة لعناصر التكلفة لدى الجهة لإعادة هيكلتها ورفع معدلات التشغيل وإحداث التوازن المالي بين هيكل الأصول والخصوم للجهة.

فيما يخص نشاط سوق رأس المال (شركات الوساطة والسمسرة في الأوراق المالية)، الالتزام بدراسة المخاطر المرتبطة بالتعامل على آلية الشراء بالهامش فيما يخص العملاء المتعاملين على تلك الآلية وكذلك الشركة ذاتها، ودراسة المخاطر المرتبطة بالتعامل على كل ورقة مالية مدرجة بقائمة الأوراق المالية المقبولة كضمان والمسموح بمزاولة عمليات الشراء بالهامش عليها والأنشطة المتخصصة كذلك والتي من شأنها التأثير على نسب صافي رأس المال السائل للشركات والالتزامات قصيرة الأجل، وكذلك تأثيرها على استقرار سوق رأس المال.

عدد السيناريوهات	
«	تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
	الملاءة (ضعف معدلات الملاءة المالية)
	الربحية (تراجع مؤشرات الربحية والفائض)
«	جودة المحفظة (مخاطر تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات)
	المخاطر التشغيلية (انخفاض الكفاءة التشغيلية)
التخصيم	
«	مخاطر السوق (سعر الفائدة-سعر الصرف)
	الملاءة (ضعف معدلات الملاءة المالية)
«	مخاطر الائتمان
	المخاطر التشغيلية (انخفاض الكفاءة التشغيلية)
سوق المال (شركات الوساطة في الأوراق المالية)	
«	مخاطر عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش
	مخاطر عمليات التسليم مقابل الدفع
	مخاطر العملاء المدينون الآخرون
سوق المال (شركات إدارة الأصول)	
«	مخاطر السوق (سعر الفائدة)
	مخاطر السيولة (أثر الاسترداد والسحب على السيولة الخاصة بالصندوق)

### نتائج اختبارات الضغوط

أظهرت نتائج اختبارات الضغوط قوة ومثانة المركز المالي لشركات ومؤسسات القطاع المالي غير المصرفي. وفي ذات الوقت، جاءت أهم التوصيات المترتبة على تطبيق الاختبارات كما يلي:

- « فيما يتعلق بشركات التأمين، تدعيم القاعدة الرأسمالية من خلال زيادة رؤوس الأموال وبصفة خاصة لشركات القطاع الخاص المحلية مع الاحتفاظ بنسب أكبر من الأرباح المحتجزة، وتماشياً مع قانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤.
- « التزام شركات التأمين بموافاة الهيئة بخطة معتمدة لمواجهة المخاطر المحتملة المرتبطة بنشاط الشركة والنتيجة عن تداعيات التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، متضمنة الوسائل المطبقة للتخفيف من حدة المخاطر.
- « متابعة معدل السيولة لصناديق التأمين الخاصة للتأكد من توافر السيولة المناسبة للوفاء بالتزامات الصندوق نحو أعضائه، وكذلك يتم التحقق من تناسب الأصول للالتزامات، تجنباً لتسييل أية استثمارات مملوكة للصندوق قد تؤدي إلى خسائر مالية.
- « التحقق من التزام صناديق التأمين الخاصة بسداد المديونيات المستحقة عليها، وتحصيل مواردها بصورة منتظمة منعاً لتراكم أرصدة مدينة طرف الغير والتي قد تؤثر على الأموال المتاحة للاستثمار. بالإضافة إلى التحقق من مدى مرونة السياسات الاستثمارية لمؤامنة التغيرات الاقتصادية، والالتزام بالصناديق بنسب الاستثمار المحددة وفقاً للقانون.
- « حاجة صناديق التأمين الحكومية إلى فهم المخاطر الناشئة وكيفية التعامل معها على مستوى كل صندوق، ووضع الحلول اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة سواء في المدى القريب أو البعيد.

نتائج اختبارات الضغوط على أنشطة القطاع المالي غير المصرفي

مخاطر الملاءة المالية	مخاطر السوق	مخاطر السيولة	مخاطر تشغيلية	مخاطر ائتمان
<b>شركات التأمين</b>				
متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
<b>صناديق التأمين الخاصة</b>				
منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	مرتفع
<b>صناديق التأمين الحكومية</b>				
منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	منخفض
<b>شركات الوساطة في الأوراق المالية</b>				
منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
<b>شركات إدارة الأصول</b>				
منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض
<b>التمويل العقاري</b>				
منخفض	مرتفع	منخفض	منخفض	متوسط
<b>التأجير التمويلي</b>				
منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	متوسط
<b>التخصيم</b>				
منخفض	متوسط	منخفض	متوسط	منخفض
<b>التمويل الاستهلاكي</b>				
متوسط	مرتفع	متوسط	متوسط	متوسط
<b>تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر</b>				
منخفض	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط

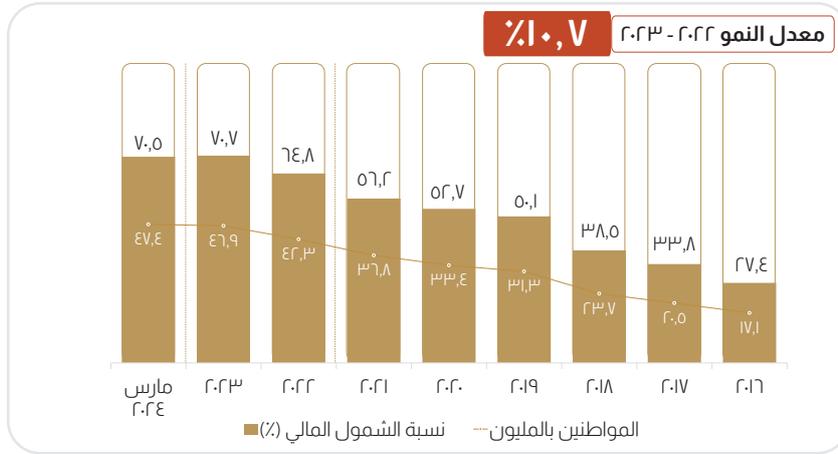
### أولاً: الشمول المالي

ترتكز استراتيجية الشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي المصري على العديد من المحاور والممكنات بهدف توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتضمين فئات المجتمع المختلفة بالنظام المالي الرسمي، فضلاً عن توفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمساهمة في توفير التمويل المستدام والاستقرار الاقتصادي في إطار تحقيق عدد من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة.

### تطور مؤشرات الشمول المالي

تشير مؤشرات المتابعة والتقييم الخاصة بتنفيذ استراتيجية الشمول المالي إلى تحقيق طفرة في نسبة الشمول المالي للمواطنين (في الفئة العمرية ١٦ سنة فأكثر) الذين يمتلكون حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية والتي تشمل الحسابات في البنوك أو البريد المصري أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع حيث بلغت ٧٠,٧% في ديسمبر ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٦٤,٨% في ديسمبر ٢٠٢٢ بمعدل نمو بلغ ١٠,٧% خلال تلك الفترة، وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد المواطنين المشمولين مالياً من ٤٦,٩ مليون في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٤٧,٤ مليون في مارس ٢٠٢٤<sup>(٧١)</sup>.

المواطنین ١٦ سنة فأكثر الذين يمتلكون و يستخدمون حساب معاملات

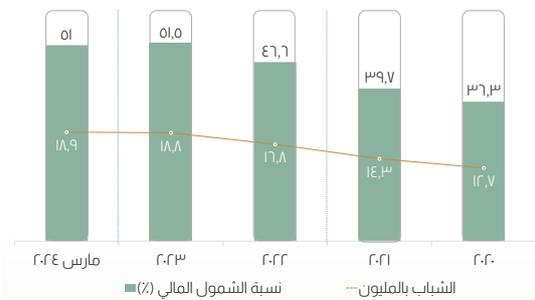


كما أسفرت جهود القطاع المصرفي عن حدوث طفرة في نسبة الشمول المالي للشباب (١٦-٣٥ سنة) حيث سجل معدل نمو ١٢,١% في نهاية ٢٠٢٣ مقارنة بديسمبر ٢٠٢٢ لتصل نسبة الشمول المالي للشباب ٥١,٥% في ديسمبر ٢٠٢٣، وسجلت اعداد الشباب المشمولين مالياً زيادة من ١٨,٨ مليون إلى ١٨,٩ مليون خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤.

### تطور نسبة الشباب (١٦-٣٥ سنة) الذين يمتلكون حساب معاملات

**معدل النمو ٢٠٢٣ - ٢٠٢٢ ١٢,١%**

١٨,٨ مليون شاب مشمول مالياً من إجمالي ٣٦,٦ مليون

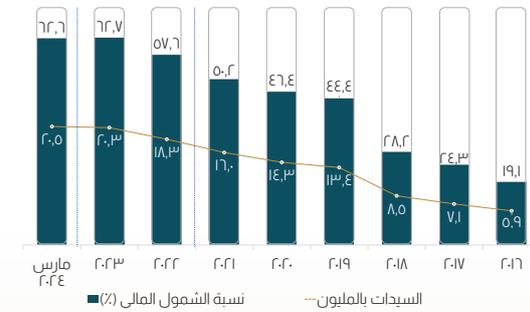


وعلى صعيد الشمول المالي للمرأة، تشير المؤشرات إلى حدوث طفرة في عدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات معاملات، حيث سجل معدل نمو ١٠,٧% في نهاية ٢٠٢٣ مقارنة بديسمبر ٢٠٢٢ لتصل نسبة الشمول المالي للسيدات ٦٢,٧% في ديسمبر ٢٠٢٣، وارتفع عدد السيدات المشمولات مالياً من ٢٠,٣ مليون إلى ٢٠,٥ مليون خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٢٣ إلى مارس ٢٠٢٤.

### تطور نسبة السيدات اللاتي يمتلكن حساب معاملات

**معدل النمو ٢٠٢٣ - ٢٠٢٢ ١٠,٧%**

٢٠,٣ مليون امرأة مشمولة مالياً من إجمالي ٣٢,٣ مليون



٧١ المصدر: مؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي بالبنك المركزي المصري.



**١) فعاليات الشمول المالي**



بعد تواجد البنوك خارج فروعها أحد أهم أنشطة فعاليات الشمول المالي، فضلاً عن القيام بفتح الحسابات للمواطنين بدون مصاريف فتح حساب و بدون حد أدنى لرصيد الحساب خلال تلك الفعاليات، وذلك بهدف توفير الخدمات المالية والمنتجات المصرفية لكافة فئات المجتمع وخصوصاً الموجهة إلي الشباب والمرأة وذلك في جميع محافظات الجمهورية.

هذا وقد أسفرت نتائج فعاليات الشمول المالي منذ عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٣ عن توفير نحو ٦,٥ مليون حساب، و ٢,٣ مليون محفظة، و ٦,٧ مليون بطاقة مدفوعة مقدماً، وفيما يلي عرض لنتائج فعاليات الشمول المالي لعام ٢٠٢٣ بالمقارنة بالعام السابق:

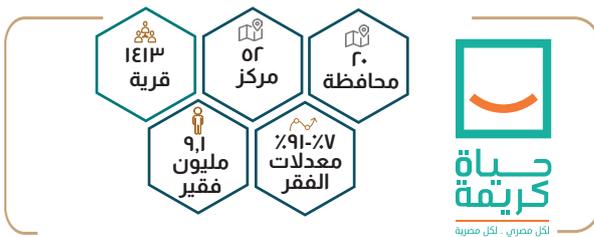
نتائج فعاليات الشمول المالي في عام ٢٠٢٣	١,٢ مليون	٤٥٧ ألف	١,٧ مليون
نتائج فعاليات الشمول المالي في عام ٢٠٢٢	١,٥ مليون	٣٣٨ ألف	١,٦ مليون
حساب	محفظة	بطاقة مدفوعة مقدماً	

وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٤، شهدت فعالية المرأة خلال شهر مارس والتي تزامنت مع شهر رمضان المبارك توفير حوالي ٢٥٣ ألف حساب، ونحو ٣٠٦ ألف بطاقة مدفوعة مسبقاً، ونحو ٩٠ ألف محفظة هاتف محمول.

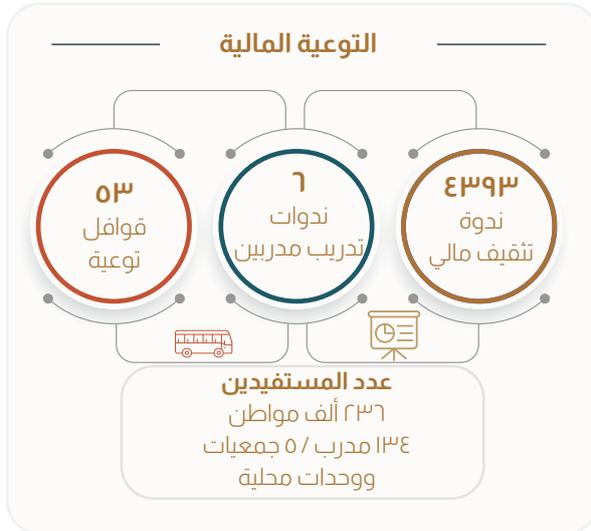
**٢) مبادرة حياة كريمة**

تأتي أهمية دور القطاع المصرفي في المشاركة بالمبادرة الرئاسية حياه كريمة لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية المالية، وتعزيز التوعية المالية بأهمية الشمول المالي، وتوفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية، فضلاً عن تقديم التمويل اللازم من خلال منح القروض متناهية الصغر لتعزيز إقامة المشاريع الصغيرة.

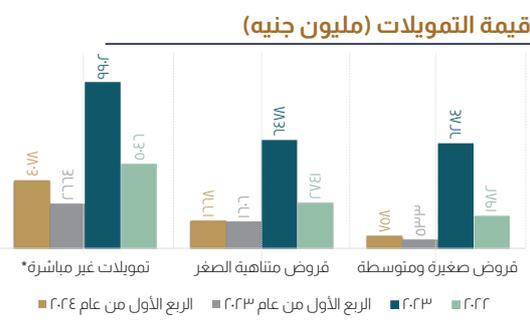
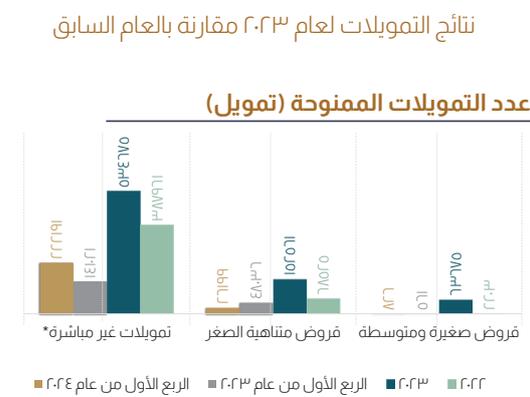
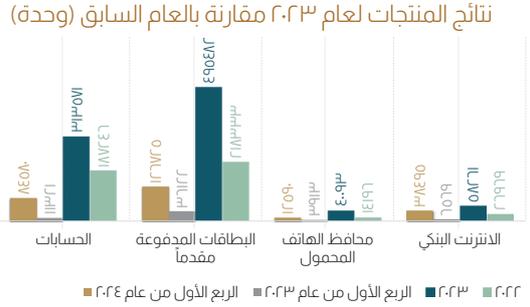
**تطوير المناطق الريفية**



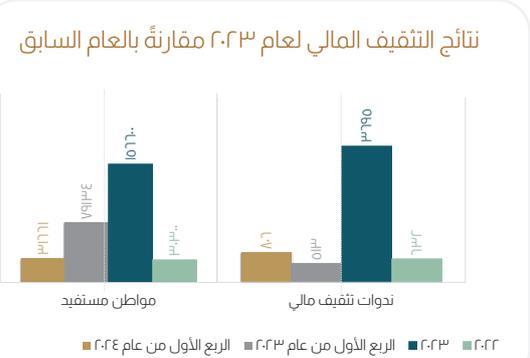
وفيما يلي نتائج المشاركة منذ يوليو ٢٠٢١ وحتى ديسمبر ٢٠٢٣:



قد أسفرت نتائج المنتجات والخدمات المقدمة في عام ٢٠٢٣ عن تطوراً ملحوظاً مقارنة بالعام السابق وفقاً لما يلي:



\* القروض الممنوحة للمواطنين ضمن قرى حياة كريمة من الجمعيات والشركات متناهية الصغر الحاصلة على تسهيلات من البنوك المشاركة.



(٥) تيسير المعاملات المصرفية:  
تيسير المعاملات على الأميين وكبار السن:  
في إطار جهود البنك المركزي المصري المستمرة لتيسير حصول كافة فئات المجتمع على الخدمات والمنتجات المصرفية، وحرصاً على تذليل المعوقات والتحديات التي قد تواجه عملاء القطاع المصرفي، فقد تقرر تطبيق التيسيرات الواردة بالكتاب الدوري المؤرخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ الخاص بتعليمات تيسير حصول ذوي الإعاقة على الخدمات والمنتجات المصرفية، وذلك على العملاء من الأميين وكبار السن (٦٥ عام فأكثر).

زيادة الحدود القصوى لمنتجات الشمول المالي:  
في إطار العمل على تسهيل تنفيذ المعاملات المالية والتيسير على الفئات المستهدفة تضمينها بالنظام المصرفي، فقد تقرر زيادة الحدود القصوى اليومية والشهرية للتعامل على حسابات الشمول المالي والبطاقات المدفوعة مقدماً وخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول (إجمالي عمليات السحب و/ أو التحويلات الصادرة و/ أو أية عمليات خصم و/ أو المشتريات).

#### (ب): التثقيف والتوعية المالية.

يأتي التثقيف المالي على رأس أولويات الشمول المالي في البنك المركزي المصري وذلك لدوره في تمكين ودعم المواطنين في التعرف على المنتجات والخدمات المالية المختلفة وبناء الثقة في تعاملاتهم مع القطاع المصرفي وإدارة أموالهم بشكل جيد واتخاذ قرارات مالية سليمة. يعمل البنك المركزي على ثلاث أبعاد للتثقيف المالي وهم:  
« التثقيف والتوعية المالية للمواطنين.  
« بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة في مجال التثقيف المالي.  
« بناء قدرات العاملين بالقطاع المصرفي والمالي.



قام البنك المركزي المصري باستهداف الشباب والمرأة على رأس أولويات جهود التثقيف المالي والعمل على وضع برامج تستهدف زيادة الوعي بمفاهيم مالية مختلفة وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة، حيث يتم العمل على العديد من المشروعات بغرض نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف محافظات الجمهورية مع التركيز على المناطق الريفية والناحية.

#### ○ نموذج المحاكاة للنظام المصرفي:

يتم استهداف الشباب في الجامعات عن طريق نموذج المحاكاة للنظام المصرفي من خلال التعاون مع الجامعات المصرية لمساعدة وتدريب الطلاب في القطاع المصرفي المصري من خلال أنشطة متعددة، وقد وصل إجمالي الطلاب المستفيدين إلى ٣١٠ ألف طالب خلال الفترة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣. وتمثل نسبة الزيادة ٢٩١٪ في عام ٢٠٢٣ بالمقارنة بنتائج عام ٢٠٢٢.



#### (٣) مجموعات الادخار الرقمية:

يهدف المشروع إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دعمها اقتصادياً عن طريق دمج السيدات المستعدين مالياً بالمناطق المهمشة ضمن المحافظات التي ينخفض بها معدلات الشمول المالي. حيث شهد عام ٢٠٢٣ الترويج للتطبيق الإلكتروني «تحويشة» والبداية بدمج السيدات، وقد بلغ عدد السيدات التي تم دمجهم بالتطبيق نحو ١٥٠ ألف سيدة بنهاية العام.

واستكمالاً للمجهودات المبذولة للتثقيف المالي للسيدات، فقد تم عقد عدد من ندوات التوعية المالية في عام ٢٠٢٣ لنحو ١٠٣ ألف مستفيدة، ليبلغ إجمالي عدد السيدات نحو ١٧٤ ألف مستفيدة منذ بداية المشروع وحتى ديسمبر ٢٠٢٣.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بلغ عدد السيدات التي تم دمجهم بالتطبيق نحو ٤٥ ألف سيدة، بالإضافة إلى عقد عدد من ندوات التوعية المالية لنحو ٧٥,٣ ألف مستفيدة.

#### (٤) مشروع دعم صغار المزارعين:

التنظير للمرحلة الثانية:

في ظل نجاح المرحلة الأولى للمشروع واستكمالاً لجهود البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف الاستدامة، وإيماناً بدور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المساعدة على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المحاصيل الاستراتيجية على المستوى الوطني، فقد تم توجيه البنوك لدعم النهج الشامل للمشروع المتمثل في التمكين الاقتصادي والاجتماعي لصغار المزارعين، وتنويع مصادر الدخل، وبناء القدرات المؤسسية لتحقيق الاستدامة والتمكين الاقتصادي للمرأة. حيث جاري حالياً التخطيط والعمل على البدء في تنفيذ المرحلة الثانية، وقد تم التعاقد بين برنامج الأغذية العالمي وكلاً من البنك الزراعي وبنك الإسكندرية.

« يستهدف البنك الزراعي ٧ قرى في محافظتي أسيوط والمنيا بميزانية تبلغ ١٥ مليون جنيه.  
« يستهدف بنك الإسكندرية قريتين في محافظة المنيا بميزانية تبلغ ٣ مليون جنيه.

وفي الربع الأول من عام ٢٠٢٤، تم التعاقد مع بنك مصر وبنك أبو ظبي التجاري، حيث يستهدف بنك مصر ٢٥ قرية في ٣ محافظات (أسوان، الأقصر، أسيوط) بميزانية تبلغ ٥٠ مليون جنيه، بينما يستهدف بنك أبو ظبي التجاري قريتين في محافظة المنيا بميزانية تبلغ ٢,٧ مليون جنيه.

٧٢ تمثل القروض الممنوحة للمواطنين ضمن قرى حياة كريمة من الجمعيات والشركات متناهية الصغر الحاصلة على تسهيلات من البنوك المشاركة.



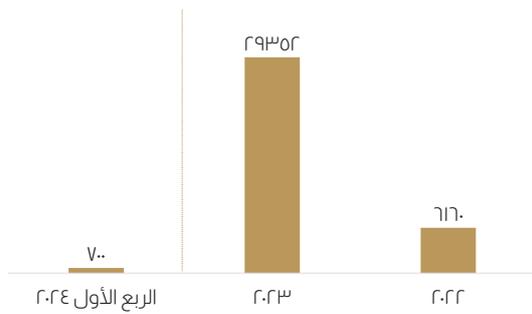
كما يقوم البنك المركزي المصري بالتعاون وعقد الشراكات مع العديد من الجهات ذات الصلة بالشمول المالي بالدولة وبناء قدرات العاملين بتلك الجهات، وذلك من خلال برامج تدريبية عديدة لنشر الوعي والتثقيف المالي مما يساهم في تطوير سياسات فعالة للشمول المالي ويمكنهم من تطوير برامج التوعية.

وفي هذا السياق فقد تعاون البنك المركزي المصري مع وزارة التضامن الاجتماعي حيث تم تدريب ٢٦ مدرب واستفادة ١٨٥ مواطن، كما تم التعاون مع وزارة الشباب والرياضة والذي تم من خلاله تدريب ١٣٠ مدرب واستفادة نحو ١٠٠ ألف من الشباب خلال عام ٢٠٢٣.

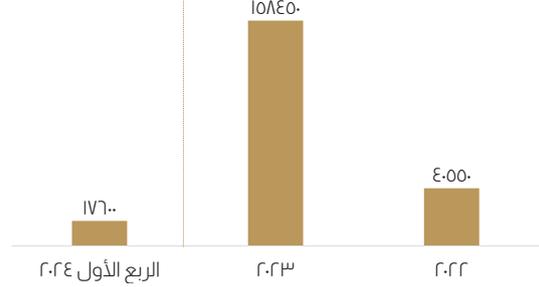


في إطار نشر الوعي والتثقيف المالي وضع البنك المركزي المصري أهمية كبيرة لبناء قدرات العاملين بالقطاع المصرفي والمالي، وخاصة موظفي خدمة العملاء بالبنوك، وذلك لدورهم الرئيسي كمستشار وخبير مصرفي للعملاء مما يستوجب عليهم أن يكونوا على مستوى من الوعي يؤهلهم إلى عرض المنتجات المناسبة لاحتياجاتهم. حيث أجرى البنك المركزي المصري بالتعاون مع المعهد المصرفي برامج تدريبية استفاد منها أكثر من ٤١ ألف موظف بالقطاع المصرفي والمالي وذلك من خلال محتوى يوضح مفاهيم ومشاريع وتعليمات الشمول المالي خلال الفترة من ٢٠٢١ - ٢٠٢٣، وقد سجل المحقق في عام ٢٠٢٣ معدل نمو بنسبة ٢٣٧٦٪ عن المحقق في عام ٢٠٢٢.

تم الوصول لنحو ٧٠٠ مواطن بالربع الأول من عام ٢٠٢٤.



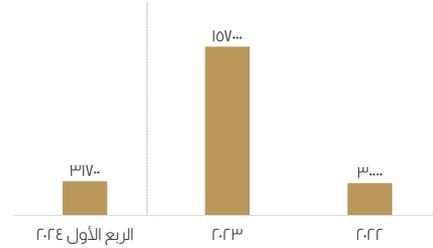
تم الوصول إلى نحو ١٧٦٠٠ طالب خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.



#### ○ مبادرة حياة كريمة

يتم تثقيف وتوعية المواطنين في المناطق الريفية على مختلف الموضوعات مثل أهمية الشمول المالي وأهمية استخدام المنتجات والخدمات المصرفية وتعزيز الثقة في القطاع المالي بالتعاون مع القطاع المصرفي، والذي أسفر عن الوصول إلى ٢٣٦ ألف مستفيد خلال الفترة من ٢٠٢١ - ٢٠٢٣، وقد سجل معدل النمو في عام ٢٠٢٣ نحو ٤٢٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، كما بلغ معدل النمو في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ نحو ٦٨٪ بالمقارنة بعام ٢٠٢٣.

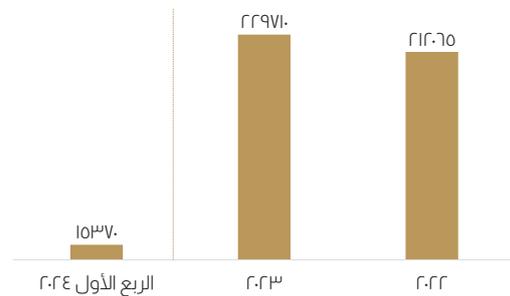
تم الوصول إلى نحو ٣١٧٠٠ مواطن خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.



#### ○ فعاليات الشمول المالي

تقوم البنوك بتقديم توعية مالية للفئات المختلفة من المواطنين ضمن فعاليات الشمول المالي على موضوعات مختلفة مثل الادخار والتمويل والخدمات المالية الإلكترونية، وبلغ عدد المستفيدين من ندوات التوعية نحو ٤٨٨ ألف مستفيد خلال الفترة من ٢٠٢١ - ٢٠٢٣. وقد سجل معدل النمو ٨٨٪ في عام ٢٠٢٣ بالمقارنة بنتائج عام ٢٠٢٢.

تم الوصول لنحو ١٥,٤ ألف مواطن خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.



ج) تطوير بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال:

- « قام البنك المركزي بإصدار قرار بشأن مد العمل بالنسبة الإلزامية لمحافظ البنوك الموجهة لتلك المشروعات بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من إجمالي محافظها الائتمانية، مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن ١٠٪ وذلك حتي ديسمبر ٢٠٢٤.
- « استمرار الدعم والمتابعة الدورية من جانب البنك المركزي لجهود البنوك في تنفيذ استراتيجيتها الموضوعة لتمويل هذه المشروعات، بما يضمن قيام البنوك بزيادة عدد وتأهيل العاملين بقطاعات الأعمال والإدارات الداعمة، وطرح منتجات تمويلية متخصصة، و التوسع الجغرافي والقطاعي، ومرونة في عملية المنح، وخفض نسب رفض الملفات الائتمانية، ووضع اتفاقية لمستوي الخدمة SLA.
- « مواصلة دعم البنك المركزي لصناعة التمويل متناهي الصغر من خلال إضافة التمويل متناهي الصغر - الممنوح مباشرة من البنوك للأشخاص والشركات أو من خلال الجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر - إلى النسبة الإلزامية المذكورة.
- « استمرار تنفيذ برنامج الترقية المؤسسية لجمعيات التمويل متناهي الصغر والذي يريعه ويموله البنك المركزي المصري بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والذي يهدف إلى تقديم الدعم الفني لإجمالي عدد ٤١ جمعية بغرض رفع قدراتها المؤسسية وترقيتها من الفئة (ج) إلى الفئة (ب)، حيث تم البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج في عام ٢٠٢٣، والتي تضم ١٥ جمعية، والانتهاء من عقد (١٢) دورة تدريبية لعدد ٤٣٦ موظف بهذه الجمعيات، بالإضافة إلى إجراء زيارات ميدانية لهم في عدد ١٠ محافظات، وقد سبق أن تم الانتهاء من ترقية عدد ٩ جمعيات أهلية من الفئة (ج) إلى الفئة (ب) ضمن المرحلة الأولى من البرنامج.
- « استمرار الدعم المقدم من البنك المركزي للقطاع الزراعي من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والحوافز لدعمه بتوفير التمويل اللازم لصغار المزارعين والجمعيات الزراعية التعاونية وصغار المربين العاملين في مجالات تربية إناث الماشية ومراكز تجميع الألبان ومزارع الدواجن وتطوير الري والتحول للري الحديث.

وفيما يلي أثر الإجراءات والمبادرات الصادرة من البنك المركزي

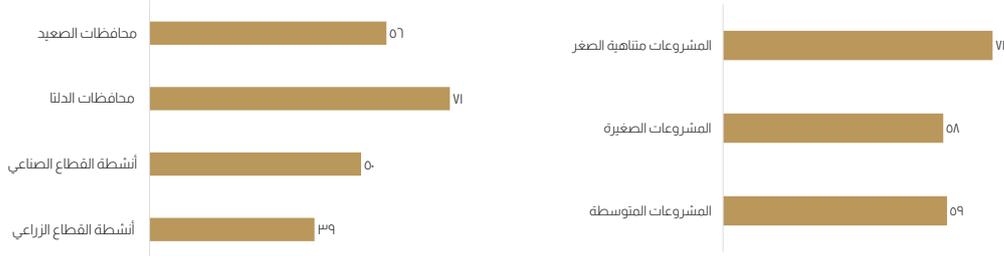
أولاً: نمو في محافظ البنوك لتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من ديسمبر ٢٠١٥ وحتى ديسمبر ٢٠٢٣<sup>(٧٣)</sup>



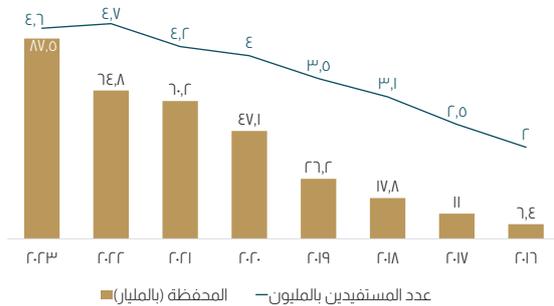
بلغ معدل النمو في نهاية مارس ٢٠٢٤ نسبة ٣٩٤٪ مقارنةً بديسمبر ٢٠١٥

ثانياً تطوير بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال:

أبرز مؤشرات النمو في محافظة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالبنوك (ديسمبر ٢٠٢٠ - ديسمبر ٢٠٢٣)<sup>(٧٤)</sup>



ثالثاً: التطور في محافظة التمويل متناهي الصغر للقطاع المصرفي وغير المصرفي



٨٧,٥  
مليار جنيه  
إجمالي قيمة محافظة التمويل متناهي الصغر (مصرفي وغير مصرفي) بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣<sup>(٧٥)</sup>

- بلغ معدل النمو في محافظة التمويل متناهي الصغر خلال عام ٢٠٢٣ ٣٥٪ مقارنة بمعدل ٧,٦٪ خلال ٢٠٢٢، وبمعدل نمو ١٢٦٨٪ خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٣.
- بينما بلغ إجمالي حجم المحافظة في نهاية مارس ٢٠٢٤ ٩٣,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٦,٧٪ خلال الربع الأول مقارنةً بديسمبر ٢٠٢٣.

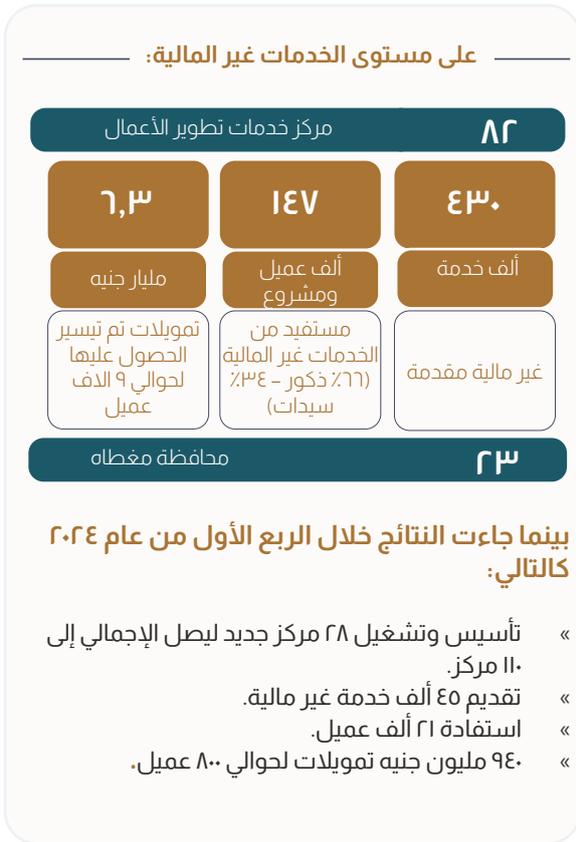
٧٣ منذ صدور التعريف الخاص بالمشروعات في ديسمبر ٢٠١٥ وصدور التعليمات الخاصة بتوجيه البنوك نسبة ٢٠٪ من محافظها الائتمانية لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في يناير ٢٠١٦.

٧٤ تعكس المؤشرات أثر التعليمات الصادرة في فبراير ٢٠٢١ بزيادة النسبة الإلزامية لتصل إلى ٢٥٪ وتوجيه نسبة ١٠٪ منها للمشروعات الصغيرة.

٧٥ حجم تمويل حتى ٢٢٠ ألف جنيه وفقاً للحد الأقصى المحدد من هيئة الرقابة المالية والتي تم زيادته في مارس ٢٠٢٤ ليصل إلى ٢٤٢ ألف جنيه، وفقاً للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر.

مبادرة رواد النيل<sup>(٧٦)</sup>:

أطلق البنك المركزي مبادرة رواد النيل في فبراير ٢٠١٩ بالشراكة مع جامعة النيل وجامعات مصرية أخرى وعدد من الجهات المحلية والدولية بهدف دعم ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وقد حققت النتائج الاجمالية التالية بنهاية عام ٢٠٢٣:



٧٦ المصدر: مبادرة رواد النيل

## الاستدامة

في ضوء توجه البنك المركزي المصري إلى ترسيخ مفهوم التمويل المستدام الذي يعد أداة قوية تعمل على خلق نمو متوازن و فعال للقطاع المصرفي من خلال تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحويل التحديات الحالية إلى فرص مستقبلية واستقرار القطاع المصرفي على المدى الطويل، فقد أصدر البنك المركزي المصري إطار عام لتعريف التمويل المستدام و توجهات بشأن تطبيقه بالقطاع المصرفي متماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ بالإضافة إلى الأهداف العالمية المتضمنة في اتفاق باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة.

### و فيما يلي جهود البنك المركزي المصري نحو تحقيق الاستدامة

#### دراسة تقييم الأثر



قام البنك المركزي المصري بإعداد تقرير تقييم الأثر لقياس التقدم الذي أحرزه القطاع المصرفي في مجال التمويل المستدام. ويهدف التقرير إلى دراسة تأثير التعليمات الرقابية على أداء القطاع المصرفي في مجال التمويل المستدام وإنشاء قاعدة بيانات تعكس محافظ التمويل المستدام لدى البنوك، معتمداً على التقارير الدورية التي تعدها البنوك وفقاً لتعليمات الرقابة.

#### جهود البنك المركزي المصري في الجهات الدولية المتعلقة بالاستدامة



#### انضمام البنك المركزي المصري إلي شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية

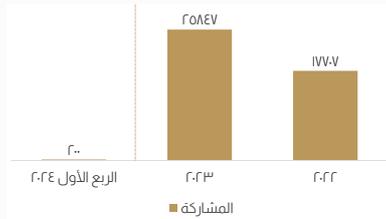
في إطار توجه البنك المركزي المصري نحو تعزيز الاقتصاد الأخضر، انضم البنك المركزي المصري في عام ٢٠٢٣ لشبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية التابعة لصندوق النقد العربي، بالإضافة إلى عضويته في جهات دولية أخرى في مجال الاستدامة والتمويل الأخضر بهدف تطبيق أفضل الممارسات الدولية بالقطاع المصرفي المصري.

#### بناء قدرات العاملين بالقطاع المصرفي المصري في شأن التمويل المستدام

في ضوء المبدأ الأول من المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام «بناء القدرات والمعرفة اللازمة»، قام البنك المركزي المصري بإعداد وتنفيذ سلسلة من برامج بناء القدرات للعاملين بالقطاع المصرفي المصري في مجال التمويل المستدام بالتنسيق والتعاون مع المعهد المصرفي المصري والعديد من المؤسسات الدولية المرموقة، وهو ما شهد تقدم ملحوظ في عدد المشاركين من القطاع المصرفي منذ إصدار المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام حيث بلغت نسبة الزيادة إلى ما يقارب ٤٥٪ بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣.

وتبين أيضاً أن عدد المشاركة في الربع الأول من كل عام لا يعكس خطة مشاركة البنوك في بناء القدرات، حيث بلغ عدد المشاركين في الربع الأول لسنة ٢٠٢٤ ما يقرب من ٢٠٠ مشارك مقارنة بعدد ٢٠٤ في الربع الأول لسنة ٢٠٢٣.

#### جهود بناء القدرات (بالتعاون مع المعهد المصرفي المصري)



#### المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام

إصدار المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام في ٢٠٢١ والتي تعد نقطة البداية لوضع الإطار العام للتمويل المستدام لدى البنوك، وتهدف إلى تعزيز الدور الحيوي للبنوك في توجيه التمويل إلى أنشطته اقتصادية أكثر استدامة وتضمن الآتي:

- ١ < بناء القدرات والمعرفة اللازمة
- ٢ < تعزيز التمويل المستدام
- ٣ < إشراك الأطراف المعنية
- ٤ < إدارة مخاطر تغير المناخ
- ٥ < تطبيق مبادئ الاستدامة على أنشطة وأعمال البنك الداخلية
- ٦ < إعداد التقارير

#### التعليمات الرقابية بشأن التمويل المستدام

إصدار التعليمات الرقابية للتمويل المستدام في ٢٠٢٢ لوضع إطار لإدارة الاستدامة داخل البنوك، من خلال إدراجها ضمن هيكل البنك وسياساته وإجراءاته التنفيذية، مع الحرص على إعداد التقارير ذات الصلة بطريقة صحيحة، و تتضمن ٤ محاور رئيسية و هي:

- < إنشاء إدارة مستقلة للاستدامة والتمويل المستدام بكل بنك
- < إدراج سياسات وإجراءات تنفيذية خاصة بالتمويل المستدام ضمن السياسات الائتمانية والاستثمارية للبنك
- < الاستعانة باستشاري بيئي معتمد لتقييم مشاريع الشركات الكبرى المُزمع تمويلها من المنظور البيئي
- < إعداد تقارير دورية عن الاستدامة والتمويل المستدام

#### جهود تطبيق التعليمات الرقابية

قامت جميع البنوك في عام ٢٠٢٣ بإنشاء إدارة للاستدامة ذات أدوار ومسؤوليات واضحة وتعيين مسؤولين بها، وقامت البنوك أيضاً بإعداد التقارير الدورية متمثلاً في التقرير الكمي الربع سنوي و تقرير متابعة تنفيذ المبادئ الاسترشادية النصف سنوي عن الأنشطة المتعلقة بالاستدامة.

- إدارة الاستدامة ١٠٠٪ من البنوك المصرية أنشأت إدارة للاستدامة والتمويل المستدام
- تقارير الاستدامة ١٠٠٪ من البنوك المصرية تقوم بإعداد تقارير دورية عن الاستدامة

## ثانياً: نظم وخدمات الدفع:

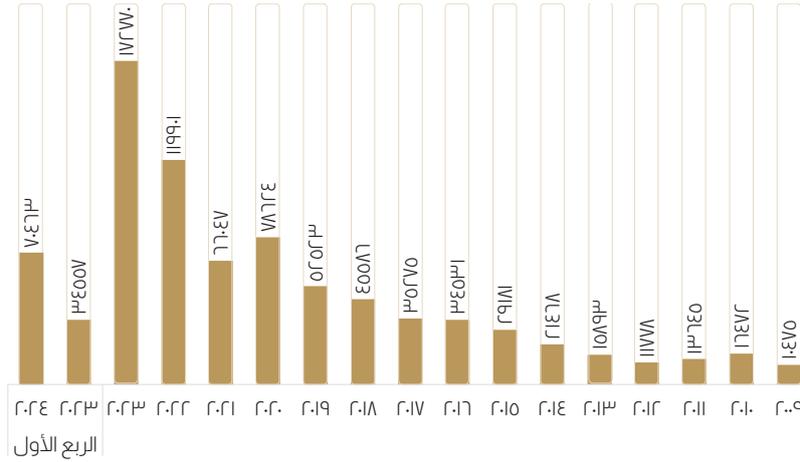
### 1. إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية

في إطار تطوير منظومة المدفوعات والتوسع في خدمات المدفوعات وسعيًا لخفض تكلفة أوامر الدفع بالعملات الأجنبية المتبادلة بين البنوك المصرية العاملة داخل جمهورية مصر العربية، تم تنفيذ مشروع خدمة المقاصة الآلية (ACH) للمدفوعات ذات القيم الصغيرة وذلك بالعملات الأجنبية داخل جمهورية مصر العربية وقد تم هذا المشروع بالشراكة مع المحول القومي - شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي EBC - وتم تضمين تسوية نتائج غرف المقاصة الآلية بالعملات الأجنبية داخل نظام التسوية اللحظية بالعملات الأجنبية لعمليتي «الدولار الأمريكي» و «اليورو» والذي تم إطلاقه في مارس ويوليو سنة ٢٠٢١.

وطبقاً للمعايير الدولية التي توصي بتحديد التزامات وحقوق غرف المقاصة التي تعمل داخل جمهورية مصر العربية الراغبة في الاشتراك في نظام التسوية اللحظية بالعملات الأجنبية، قام البنك المركزي بإصدار «قواعد تسوية معاملات غرف المقاصة بالعملات الأجنبية على نظام التسوية اللحظية بالعملات الأجنبية» في نوفمبر ٢٠٢١، وذلك ضمن القواعد الفرعية لنظام التسوية اللحظية مُتعدد العُمَلات، والذي من شأنه تنظيم الحقوق والالتزامات بين غرف المقاصة بالعملات الأجنبية والجهات المشاركة في نظام التسوية اللحظية و غرف المقاصة بالعملات الأجنبية.

والجدير بالذكر أن نظام التسوية اللحظية بجمهورية مصر العربية تم إطلاقه في مارس ٢٠٠٩ ويقوم على إدارته وتطويره البنك المركزي المصري، ويعد نظام التسوية اللحظية العماد الأساسي لنظام الدفع القومي، وذلك بتقديم خدمة التسوية اللحظية النهائية لعمليات المدفوعات المتبادلة بين البنوك داخل جمهورية مصر العربية بالعملات المحلية والعملات الأجنبية وذلك طبقاً لأحدث المعايير العالمية، بالإضافة إلى قيام نظام التسوية اللحظية بتسوية نتائج غرف المقاصة الآلية بالعملات المحلية والعملات الأجنبية.

### تطور قيم المعاملات المنفذة على نظام التسوية اللحظية (مليار جنيه)



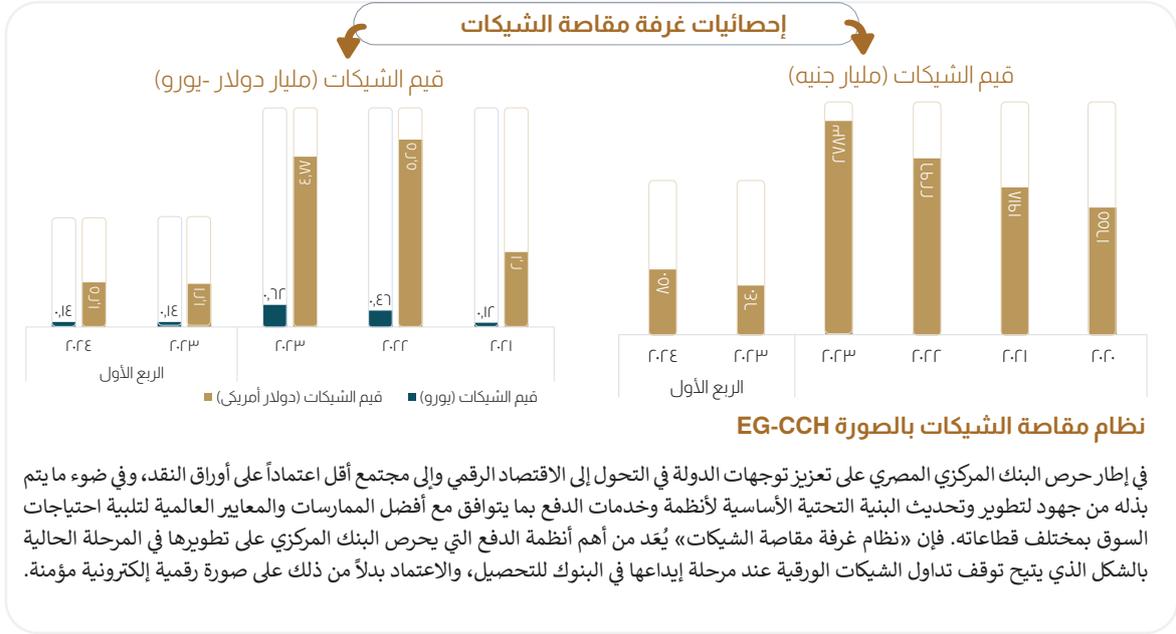
بلغ معدل نمو إجمالي قيمة العمليات المنفذة على نظام التسوية اللحظية خلال عام ٢٠٢٣ نسبة ٤٤٪ مقارنةً بإجمالي قيمة العمليات المنفذة خلال عام ٢٠٢٢، بينما بلغ معدل الزيادة في قيمة العمليات المنفذة على النظام خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ نسبة ١٠٤٪ مقارنةً بذات الفترة في عام ٢٠٢٣، مما يعكس الزيادة المطردة لقيم العمليات البنينة بين البنوك المصرية والتي يتم تسويتها على نظام التسوية اللحظية.

### ٢. تجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية

استمر التعاون بين البنك المركزي المصري وصندوق النقد العربي لزيادة فعالية منصة «بُني» للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البنينة حيث شارك البنك المركزي المصري في تنفيذ مشروع منصة «بُني» وذلك نظراً لارتفاع العائد الاقتصادي منه، وقد بلغ عدد البنوك المصرية المشاركة على المنصة حوالي ١٤ بنك مصري، حيث تهدف منصة «بُني» إلى تنفيذ التحويلات العربية البنينة في وقت وتكلفة أقل، ويُعد ذلك عامل جذب لتضمين كافة تحويلات العاملين من الخارج بالقنوات الرسمية.

وتعد منصة «بُني» أول منصة إقليمية عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البنينة متعددة العملات - الجنيه المصري، والدرهم الإماراتي، والريال السعودي، والدينار الأردني، بالإضافة إلى عمليتي الدولار الأمريكي واليورو - بين الدول العربية.

### ٣. غرفة مقاصة الشيكات



### ٤. خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول

#### ٢. استقبال الحوالات المالية من الخارج عبر محفظة الهاتف المحمول

في ضوء اعتماد عدد كبير من المواطنين على الخدمات المالية الرقمية وخاصة المصريين العاملين بالخارج، تم تصميم وتطبيق بعض نماذج العمل في السوق المصري بالتعاون مع البنوك المصرية لاستقبال التحويلات الخارجية من خلال محفظة الهاتف المحمول.

تعتمد بعض نماذج العمل على تسهيل التحويلات من دول الخليج باعتبارها أكثر الدول إرسالاً للحوالات، مع الاهتمام بتقديم حوافز لتشجيع استخدام القنوات الرقمية الرسمية في التحويل، مما يدعم سهولة تدفق العملة الأجنبية ويعزز الوضع الاقتصادي.

#### ٣. خدمات السحب والإيداع من وإلى حسابات محفظة الهاتف المحمول

استكمالاً لأهداف «القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات»، تم العمل على توفيق أوضاع البنوك مع متطلبات البنك المركزي المصري فيما يخص القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات، حيث وصلت قيم الإيداعات في حسابات الهاتف المحمول في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ إلى ٤١,٧ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٢٤٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٣.

هي واحدة من أهم الخدمات الرقمية المتقدمة في المجال المالي والتي تهدف إلى تقليل التعامل بالأوراق النقدية وزيادة نسبة الدفع الإلكتروني التي تنعكس بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية وتساهم في تحقيق الشمول المالي والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

#### ومن أهم الخدمات الحالية بمحفظة الهاتف المحمول:

- عمليات التحويل والسحب والإيداع النقدي
- شحن رصيد الموبايل وسداد الفواتير
- دفع خدمات المرور والخدمات الأخرى
- التبرع للمؤسسات الخيرية
- إصدار بطاقة افتراضية VCN للشراء من خلال الإنترنت
- صرف المعاشات والمزنيات على المحفظة
- تغذية رصيد محفظة الهاتف المحمول من خلال الحسابات والبطاقات البنكية AVL

#### أبرز نماذج العمل التي قام البنك المركزي بتطويرها:

#### ١. عمليات التحويل P2P بين محافظ الهاتف المحمول

حقق البنك المركزي المصري زيادة في عدد عمليات التحويل بين محافظ الهاتف المحمول بالربع الأول من عام ٢٠٢٤ كما يلي:

➤ زيادة عدد عمليات التحويل بين محافظ الهاتف المحمول بنسبة ١٢٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٣.

➤ زيادة قيم عمليات التحويل بين محافظ الهاتف المحمول بنسبة ١٦٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٣.

### ٥. شبكة المدفوعات اللحظية (IPN)

هي منظومة وطنية لتنفيذ التحويلات اللحظية وربط كافة البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية، وتعتبر واحدة من أهم الإنجازات التقنية التي تقوم بخدمة البنية التحتية للتكنولوجيا المالية حيث أنها تعتمد على بنية تحتية رقمية تتيح التكامل مع شركات التكنولوجيا المالية وخلق فرص هائلة لتقديم حلول مبتكرة لكافة فئات المجتمع، وقد تم الإطلاق الفعلي للمنظومة بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٢.

#### خدمات شبكة المدفوعات اللحظية:

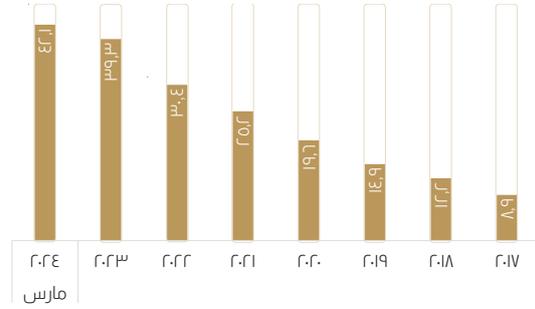
- ربط حسابات العميل لدي البنوك المختلفة على تطبيق هاتف محمول واحد.
- التحويل اللحظي بين مختلف الحسابات والبطاقات والمحافظ الإلكترونية.
- طلب استقبال مبلغ محدد من عملاء المنظومة.
- الاستعلام عن الرصيد.
- الاستعلام عن كشف الحساب المختصر.
- خدمات التبرعات.
- خدمات دفع الفواتير وشحن الرصيد.

#### تطورات شبكة المدفوعات اللحظية

- تم ربط ٣٤ بنكاً من إجمالي ٣٥ بنكاً على المنظومة حتى مارس ٢٠٢٤.
- ارتفع عدد المعاملات الخاصة بالخدمة حيث سجل ما يزيد عن ٩٣ مليون معاملة خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ بإجمالي قيم تزيد عن ٥٦٥ مليار جنيهاً مصرياً.

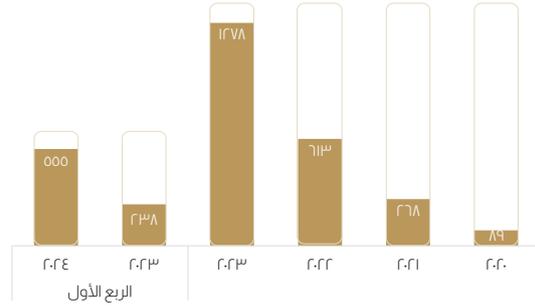
### إحصائيات محافظة الهاتف المحمول

#### عدد حسابات محافظ الهاتف المحمول (مليون حساب)



أثمرت الجهود عن وصول عدد حسابات الهاتف المحمول إلى نحو ٤٢,١ مليون حساب محافظة هاتف محمول في مارس ٢٠٢٤ بمعدل نمو سنوي قدره ٣٢٪ مقارنةً بمارس ٢٠٢٣.

#### قيم المعاملات لمحافظ الهاتف المحمول (مليار جنيه)

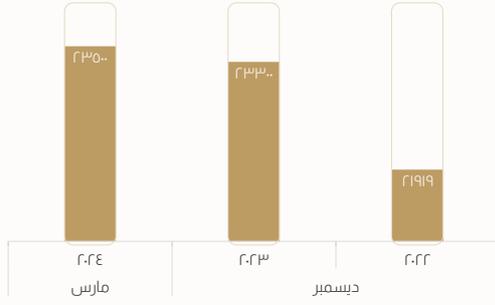


كما بلغت قيم المعاملات للمحافظ نحو ٥٥٥ مليار جنيه مصري في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ١٣٣٪ مقارنةً بنفس الفترة من عام ٢٠٢٣.

وتُعد نسب الزيادة المشار إليها بعاليه سواء في عدد المحافظ أو/وقيمة العمليات من أهم مؤشرات نجاح الخدمة واعتماد عدد كبير من المواطنين عليها وهو ما يعد من عوامل الشمول المالي في المنتجات المصرفية التي تخاطب قطاع كبير من المستبعدين مالياً.

#### ٦. ماكينات الصراف الآلي

##### التطور في أعداد ماكينات الصراف الآلي (ماكينة)



تعتبر ماكينات الصراف الآلي واحدة من أهم قنوات القبول الإلكترونية لجميع عملاء القطاع المصرفي داخل الجمهورية، حيث تعتبر البديل الرئيسي لفروع البنك والتي يمكن من خلالها تنفيذ معاملات مالية وغير مالية متنوعة، وفي الوقت الحالي تتيح ماكينات الصراف الآلي تقديم خدمات مالية وغير مالية مبتكرة وجديدة حيث أصبحت الماكينات لا تقدم خدمات السحب والإيداع النقدي فقط، بل ويتم الاعتماد عليها لتنفيذ عمليات الدفع وذلك اعتماداً على تطور البنية المالية التحتية للقطاع المصرفي في الأعوام الأخيرة.

هذا وتقوم البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية بتقديم خدماتها من خلال ماكينات الصراف الآلي على مدار ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع بكفاءة عالية، كما تم زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي من ٢١٩١٩ في ديسمبر ٢٠٢٢ ماكينة إلى أكثر من ٢٣٥٠٠ ماكينة بنهاية مارس ٢٠٢٤.

#### ٧. نقاط البيع الإلكترونية:

##### أعداد ماكينات نقاط البيع الإلكترونية



نقاط البيع الإلكترونية هي أجهزة مخصصة لقبول معاملات الدفع الإلكترونية والتي تسمح للتجار بقبول المدفوعات من عملائهم حاملي أدوات الدفع الإلكترونية، مقابل ما يقدمه التاجر من سلع أو خدمات، وذلك كبديل للدفع النقدي، وعند إجراء المعاملة يمكن أن يتم إصدار إيصال (ورقي أو إلكتروني) بتفاصيل المعاملة لحامل أداة الدفع بالمعاملة، ولقد تطورت أعداد أجهزة نقاط البيع بمرور الوقت.

#### ٨. المجلس القومي للمدفوعات

صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، ويرأس هذا المجلس السيد رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي المصري وممثلين عن الحكومة والبنك المركزي وعدداً من الأعضاء من ذوي الخبرة والجهات ذات الصلة، ويهدف المجلس إلى خفض استخدام أوراق النقد ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلاً عنه؛ تعزيزاً للشمول المالي ودمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المالي.

قام المجلس القومي للمدفوعات في أولى جلساته بوضع الإطار العام للتحويل لمجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، كي يتم العمل على تطوير أنظمة الدفع وفق إطار علمي ومنهجي وعلى النحو الذي تكفل التحويل إلى الاقتصاد الرقمي المستهدف، وأصدر المجلس عدد من القرارات الهامة المتعلقة باستخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وتطوير نظم الدفع القومية، ومن أهم الإنجازات التي تمت في ضوء هذه القرارات إطلاق منظومة دفع ذات علامة تجارية وطنية «ميزة»، وإنشاء نظام بطاقات دفع ذات علامة تجارية وطنية «ميزة»، وتنفيذ عدد من المشروعات والمبادرات الأخرى التي تسهم في التوسع في استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع.

### أهم المشروعات المستقبلية

#### ١. التعرف على هوية العملاء إلكترونياً (E-KYC) - الهوية المالية الرقمية

تهدف منظومة اعرف عميلك الإلكترونية إلى تطوير القطاع المصرفي المصري من خلال توفير وسيلة إلكترونية آمنة لمستخدمي الخدمات المالية تمكنهم من إنشاء هوية مالية إلكترونية تسمح بالتحقق من بيانات العملاء إلكترونياً بما تمكنهم من فتح حسابات البنوك بشكل إلكتروني عن بعد بدون الذهاب إلى فرع البنك (Remotely)، مما ينعكس بالإيجاب على عملية إدراج عملاء جدد لدى البنوك بطرق إلكترونية سهلة وسريعة وآمنة، وكذلك خفض الإجراءات الورقية، وخفض التكدس على فروع البنوك للتسجيل والحصول على الخدمات المالية.

#### ٢. الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول

يهدف المشروع إلى إتاحة الاقتراض الإلكتروني لعملاء محافظ الهاتف المحمول بصورة لحظية من خلال قناة مؤمنة بناء على السلوك الائتماني لهم «Alternative Credit Scoring». وتم إصدار القواعد الخاصة بهذه الخدمة، ويقوم البنك المركزي بالعمل مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني I-Score للانتهاء من الجوانب الفنية الخاصة بالمشروع ليتمكن المواطن من الاقتراض بصورة لحظية على مدار الساعة عن طريق محفظته الإلكترونية.

#### ٣. العملات الرقمية للبنوك المركزية

« تم الانتهاء من المرحلة الأولى من دراسة المشروع والتي خلّصت إلى إعداد تقرير لدراسة وتحليل مشروع العملة الرقمية للبنك المركزي المصري، ويتناول التقرير الجوانب المختلفة للمشروع بدءاً من نظرة عامة على البنية المالية التحتية لأنظمة وخدمات الدفع في مصر، واعتبارات تطبيق العملة الرقمية للبنك المركزي المصري بما يشمل الأهداف الاستراتيجية ونماذج العمل وتقييم المزايا والمخاطر بجانب تطبيق العملة الرقمية، بالإضافة إلى قابلية التطبيق من حيث عوامل الأمان السيبراني والتقنيات التكنولوجية المستخدمة والجوانب القانونية والتشريعية وكفاءة النظام المالي.

« تعمل معظم الدول المتقدمة حالياً على دراسة وتطبيق «إثبات المفهوم POC- Proof Of Concept» باعتبارها خطوة هامة في المشروع، ومن هنا بدأ البنك المركزي المصري في الإعداد لهذه المرحلة «POC» حيث تضيف مرحلة إثبات المفهوم أنشطة الجانب العملي التطبيقي إلى الدراسة النظرية لبحث مدى جدوى إطلاق العملة الرقمية وكيفية تطبيقها ونهيتها الكوادر والخبرات لدى الإدارات المرتبطة بالمشروع.

## ثالثاً: حماية حقوق العملاء والمنافسة

يستمر البنك المركزي المصري في العمل على تحقيق أهدافه ومهامه ومن ضمنها التأكد من تحقيق مبادئ حقوق العملاء وذلك من خلال:

## ١. متابعة وتحليل الأداء:

مراقبة الأسواق وتحليل أداء القطاع المصرفي والكشف المبكر للمخاطر باستخدام المؤشرات المختلفة والعمل على تطوير التقارير والاستبيانات، مما يساعد على وضع تعليمات وإرشادات لحماية حقوق العملاء والمنافسة والتي من شأنها أن تساعد العميل في اتخاذ القرارات المالية الواعية وأيضاً تساعد على تطوير المنتجات والخدمات.

## ٢. استقبال وتحليل الشكاوى:

تحليل وتصنيف تقارير الشكاوى الواردة من البنوك والشكاوى المرفوعة للبنك المركزي من القنوات المختلفة، وذلك للكشف المبكر عن الأخطاء والمخاطر التي قد تواجه عملاء القطاع المصرفي، ويتم استخدام الشكاوى الواردة كأداة للرقابة من قبل البنك المركزي على البنوك بما يمكن من:

- رصد الأداء:** حيث تساعد الشكاوى في تقدير أداء البنوك وكفاءتها في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.
- تحسين الخدمات:** حيث تعطي الشكاوى مؤشر لمدى الحاجة لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة من خلال تحليل نمط الشكاوى والمشاكل المتكررة.
- رصد المخاطر:** تعتبر الشكاوى مؤشراً على وجود مشاكل أو سوء إدارة للعمليات داخل البنوك، مما يمكن البنك المركزي من التدخل في الوقت المناسب لتقليل المخاطر المحتملة.
- تعزيز الثقة:** من خلال معالجة الشكاوى بفعالية، وهو ما يمكن البنك المركزي من بناء ثقة العملاء في القطاع المصرفي وضمان سلامة المعاملات المالية.

## ٣. التثقيف والتوعية:

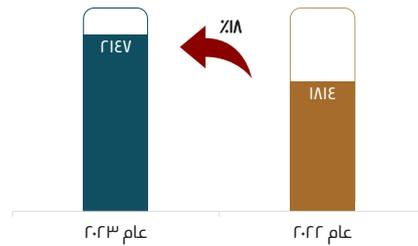
التأكيد على أن العملاء على دراية كاملة بكافة حقوقهم وواجباتهم، فضلاً عن العمل على حماية العميل من أي ممارسات ضارة أو غير عادلة، بالإضافة لتوجيه البنوك لتدريب ممثلي خدمة العملاء ومقدمي الخدمات.

## أولاً: حقائق وأرقام

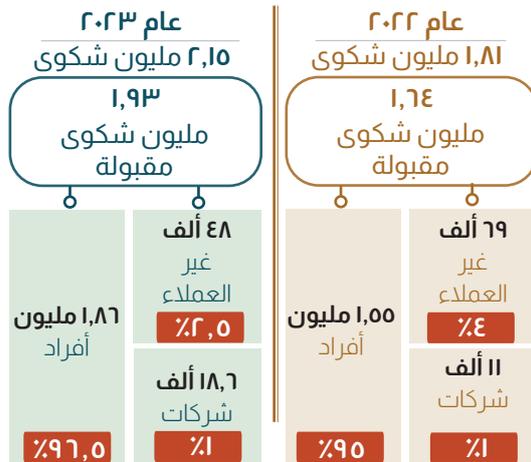
## الشكاوى الواردة للبنوك خلال عام ٢٠٢٣

- أثمرت جهود البنك المركزي عن زيادة وعي العملاء لحقوقهم وذلك من خلال توجيه البنوك لتنظيم حملات توعية للعملاء بأحقيتهم في تقديم الشكاوى.
- ارتفعت أعداد الشكاوى خلال عام ٢٠٢٣ لتسجل ٢,١٥ مليون شكاوى بمعدل نمو ١٨٪ مقارنة بالعام السابق.
- زيادة نسب الشمول المالي وبالأخص عدد عملاء البنوك من ٤٢,٣ الى ٤٦,٩ مليون عميل بنسبة ١٠,٧٪ عن العام السابق بما يعكس تعزيز ثقتهم بالقطاع المصرفي.

## مقارنة أعداد الشكاوى الواردة لعام ٢٠٢٣ بالفترة المماثلة لعام ٢٠٢٢ (ألف شكاوى)



كما سجل إجمالي الشكاوى الواردة للبنوك ٦٥٨ ألف شكاوى في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ مقارنة بعدد ٤٩٦ ألف شكاوى في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.



تم تصنيف نحو ٩٠٪ من إجمالي الشكاوى المقدمة للبنوك كشكاوى مقبولة بينما تم تصنيف نحو ١٠٪ كشكاوى غير مقبولة وذلك لمخالفتها تعليمات البنك المركزي أو لعدم اكتمال البيانات، علماً بأنه يتم النظر فيها للوقوف على المقترحات المناسبة أو تحسين آليات تقديم الشكاوى.

### الشكاوى المرفوعة للبنك المركزي المصري مباشرة

تمثل نسبة الشكاوى التي لم تحل وتم اللجوء إلى البنك المركزي بخصوصها ١,٣% و ١,٣% لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على التوالي.

وقد تم إتاحة قناة جديدة لتقديم شكاوى العملاء وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الذي تم إطلاقه، مما أدى إلى تخفيف الضغط على فروع البنك المركزي لتلقي الشكاوى. وقد بلغ إجمالي الشكاوى المرفوعة للبنك المركزي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤ ٨١٧٩ شكاوى بزيادة قدرها ٢٨% عن نفس الفترة من عام ٢٠٢٣.

فروع البنك المركزي	٢٠٢٣	٢٠٢٢	نسبة التغير
فروع البنك المركزي	٧٣٩٩	٩٥٤٣	٢٢,٥-%
بوابة مجلس الوزراء <sup>(٧٧)</sup>	١٤٩٤٦	١٤١٤٣	٥,٦-%
الموقع الإلكتروني للبنك المركزي	٣٥٨٤	تم إطلاق الموقع في مارس ٢٠٢٣	١٠٠-%
إجمالي الشكاوى الواردة	٢٥٩٢٩	٢٣٦٨٦	٩,٥-%

هذا وقد تم معالجة ٢٤٩٠٦ شكاوى ما يمثل ٩٦% من إجمالي الشكاوى المرفوعة للبنك المركزي بنهاية عام ٢٠٢٣.

### مدة معالجة الشكاوى

تحسنت كفاءة أداء البنوك فيما يتعلق بمدة معالجة الشكاوى وسرعة الاستجابة لتلبية طلبات العملاء، نتيجة المتابعة المستمرة من البنك المركزي مع البنوك لإزالة أية عوائق قد تؤدي لزيادة مدة معالجة الشكاوى.

مقارنة عام ٢٠٢٣ بالفترة المقابلة من العام السابق

مدة معالجة حل الشكاوى	٢٠٢٣	٢٠٢٢
من ٥:٠٠ أيام عمل	٦٦%	٥٩%
من ٥:١٥ أيام عمل	٢٧%	٣٠%
أكثر من ١٥ يوم عمل	٧%	١١%

- تتخطى مدة معالجة الشكاوى أكثر من ١٥ يوم عمل نتيجة عدة أسباب أهمها التعامل مع جهات أخرى مثل مقدمي خدمات الدفع والتعهد.
  - وطبقاً لتعليمات حماية حقوق العملاء، يتم معالجة الشكاوى خلال ١٥ يوم عمل، وفي حالة عدم رد البنك على العميل أو عدم الوصول لحل مرضي بعد الاعتراض، يتم رفعها للبنك المركزي.
- كما تحسنت مدة معالجة الشكاوى من ١٥ يوم عمل في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ لتصبح ٩٥% مقارنة بـ ٩٢% في الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

### ثانياً: تحليل تفصيلي للشكاوى المقدمة للبنوك

تحليل نسبة الشكاوى المقبولة طبقاً للمنتجات المصرفية

مقارنة الشكاوى خلال عام ٢٠٢٣ بالعام السابق (ألف شكاوى)			توزيع الشكاوى المقبولة طبقاً للمنتجات المصرفية لعام ٢٠٢٣	
نسبة التغير	عدد الشكاوى ٢٠٢٣	عدد الشكاوى ٢٠٢٢	القطاع المصرفي	المنتجات والخدمات البنكية
٣١-%	١٢٥٥,٢٠	٩٥٨,٨٠	٦٥,٠٥-%	البطاقات البنكية
٢٥-%	١٩١,٦٠	١٥٢,٨٠	٩,٩٣-%	الخدمات الإلكترونية والرقمية
٦٣-%	١٣٦,٥٠	٨٣,٦٠	٧,٠٧-%	الحسابات
٧٠-%	٤٢,٩٠	٤٦,٣٠	٢,٢٢-%	ماكينات الصراف الآلي/ نقاط البيع
٣٢-%	٢٧,٢٠	٣٩,٩٠	١,٤١-%	التسهيلات الائتمانية
٧٧-%	١٢,٢٠	٥٣,٤٠	٠,٦٣-%	خدمات الفروع (تعاملات الموظفين)
٦٥-%	٦,٧٠	٤,٠٩	٠,٣٥-%	الودائع والشهادات
١٢-%	٢,٩٠	٣,٣٠	٠,١٥-%	خدمات مركز الاتصالات (تعاملات الموظفين)
٣٣-%	٢,٢٦	١,٧٠	٠,١٢-%	الشيكات
٦٢-%	١,١٥	٣,٠٧	٠,٠٦-%	خطابات الضمان وعمليات الاستيراد
٢٣-%	٠,٣٧	٠,٤٨	٠,٠٢-%	المنتجات التأمينية
١٤-%	٢٥٠,٦٠	٢٩١,١٠	١٢,٩٩-%	أخرى <sup>(٧٨)</sup>
	١٩٢٩	١٦٣٩	١٠٠-%	الإجمالي

« تحتل البطاقات البنكية النسبة الأكبر من الشكاوى، حيث تمثل نسبة ٦٥,٠٥% من إجمالي شكاوى البنوك بزيادة ٣١% عن عام ٢٠٢٢ وتتركز في الآتي:

ويتم التعاون مع القطاعات المختلفة بالبنك المركزي لدراسة أسباب تلك الشكاوى والعمل على إيجاد حلول لتفادي تكرارها.

- « بطاقات المعاشات.
- « تغيير نظام تشغيل البطاقات لأحدى البنوك.
- « الاعتراض على المصاريف والعمولات.
- « التأخير في تنفيذ طلبات البطاقات.

« كما جاءت الخدمات الإلكترونية والرقمية في المركز الثاني، وذلك بسبب زيادة استخدام المنتجات البنكية الإلكترونية والرقمية وهو ما يتماشى مع توجهات القطاع المصرفي للتحول الرقمي.

٧٧ تمثل أعداد الشكاوى التي تم إحالتها للبنوك لإعادة الفحص، ولا تتضمن شكاوى عدم الاختصاص أو غير مكتملة البيانات.  
٧٨ تتضمن الشكاوى الأخرى على سبيل المثال لا الحصر تدبير العملة، عمليات الاحتيايل والتحويلات.

أهم قنوات تلقي الشكاوى

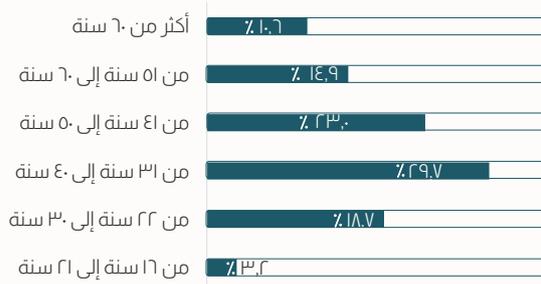
مقارنة الشكاوى خلال ٢٠٢٣ بالعام السابق (ألف شكاوى)			نسب قنوات البنوك لتلقي الشكاوى إلى إجمالي عدد الشكاوى المقبولة لعام ٢٠٢٣	
نسبة التغير	عدد الشكاوى ٢٠٢٣	عدد الشكاوى ٢٠٢٢	القطاع المصرفي	قنوات تلقي الشكاوى
٪١٨	١٨٣٦,٢٠	١٥٥٨,٧٠	٪٩٥,١٦	مركز اتصالات البنوك
٪٢٤١	٣٨,٢٠	١١,٢٠	٪١,٩٨	فروع البنوك
٪٣٩-	٢٨,٧٠	٤٧,٤٠	٪١,٤٩	الوسائل الاليكترونية والرقمية
٪٨٣	١٦,١٠	٨,٨٠	٪٠,٨٤	البنك المركزي
٪٥٤	٣,٧٠	٢,٤٠	٪٠,١٩	وسائل التواصل الاجتماعي
٪١٠	٣,٣٠	٣,٠٠	٪٠,١٧	الإدارة العليا
٪٦١-	١,١٠	٢,٨٠	٪٠,٠٦	وحدة حماية حقوق العملاء
٪٥٤-	٢,١٠	٤,٦٠	٪٠,١١	قنوات أخرى لورود الشكاوى
	١,٩٢٩	١,٦٣٩	٪١٠٠	الإجمالي

ارتفع عدد الشكاوى المقدمة من الفروع مما يوضح تفعيل أكثر لدورها كقناة أساسية لاستقبال الشكاوى.

تحليل الشكاوى المقبولة لعملاء الأفراد

نظراً لأن شكاوى الأفراد تحتل النسبة الأكبر من الشكاوى، فقد تم دراسة نوع العميل والفئة العمرية التي تستحوذ على أعلى نسبة من تلك الشكاوى. وقد تبين أن الفئة العمرية من ٣١ إلى ٤٠ سنة هي أكبر نسبة.

نسبة عدد الشكاوى المقبولة لعملاء الأفراد طبقاً للفئات العمرية خلال عام ٢٠٢٣



التوزيع الجغرافي للشكاوى نسبة إلى إجمالي عدد الشكاوى

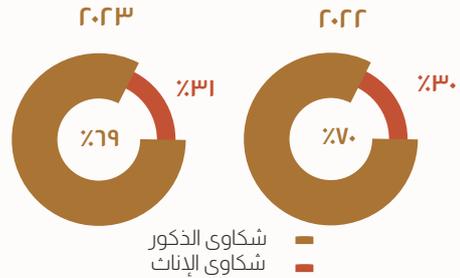
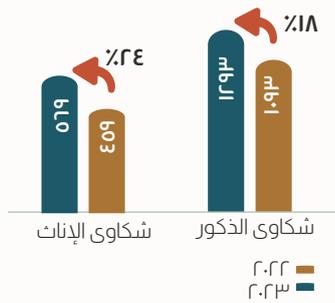
المحافظة	نسبة الشكاوى لكل محافظة	المحافظة	نسبة الشكاوى لكل محافظة
القاهرة	٪٣٠,٠٣	بني سويف	٪١,٧١
الجيزة	٪١٢,٣٨	الفيوم	٪١,٤٣
الإسكندرية	٪٨,٩٧	الإسماعيلية	٪١,٢٩
الدقهلية	٪٥,٦٦	بورسعيد	٪١,١٢
الشرقية	٪٤,٨١	أسوان	٪١,١١
القليوبية	٪٤,٠٥	دمياط	٪١,٠٤
الغربية	٪٣,٩٦	السويس	٪٠,٨٩
المنوفية	٪٣,٣٩	البحر الأحمر	٪٠,٨٦
البحيرة	٪٣,٠٤	جنوب سيناء	٪٠,٤٨
سوهاج	٪٣,٠٣	الأقصر	٪٠,٣١
المنيا	٪٢,٨٣	مطروح	٪٠,٣١
أسيوط	٪٢,٦٤	شمال سيناء	٪٠,٢٦
قنا	٪٢,٤٠	الوادى الجديد	٪٠,٢٠
كفر الشيخ	٪١,٧٩		

تحتل كل من محافظة القاهرة والجيزة المرتبة الأولى والثانية في نسبة عدد الشكاوى المقبولة إلى إجمالي عدد الشكاوى، حيث سجلنا ٪٣٠,٠٣ و ٪١٢,٣٨ على التوالي خلال عام ٢٠٢٣.

## نسبة عدد الشكاوى المقبولة للعملاء الأفراد طبقاً لنوع العميل



مقارنة نسبة عدد الشكاوى للعملاء الذكور والإناث في عام ٢٠٢٣ بالعام السابق (ألف شكوى)



يتضح من المقارنة زيادة نسبة عدد الشكاوى للعملاء الذكور في عام ٢٠٢٣ مما يعكس تأثير سياسات الشمول المالي لدمج المرأة في القطاع المصرفي.

## حماية حقوق عملاء أنشطة القطاع المالي غير المصرفي

وعلى جانب القطاع المالي غير المصرفي تساهم الهيئة العامة للرقابة المالية في حماية حقوق العملاء على مستوى القطاع بما يساهم في تعزيز حماية العملاء على مستوى النظام المالي. وفي هذا الشأن، تتلقى الهيئة العامة للرقابة المالية شكاوى المتعاملين من خلال البوابة الإلكترونية لكل من الهيئة العامة للرقابة المالية ومجلس الوزراء وذلك لكافة الشكاوى المتعلقة بالأنشطة المالية غير المصرفية. وقد ارتفعت نسبة الإنجاز للشكاوى الواردة للهيئة في عام ٢٠٢٣ وتركزت النسبة في قطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة ويليها سوق رأس المال ثم أنشطة التمويل حيث بلغت نسبة الإنجاز ٩٧,٩%، و٩٧,٦%، و٩٥,٩%، على التوالي، في عام ٢٠٢٣، مقارنةً بنسبة الإنجاز في عام ٢٠٢٢ التي سجلت ٩٤% في سوق رأس المال، و٩٠,٢% في قطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة، ثم ٨٩,٧% في أنشطة التمويل. وقد سجلت نسبة الإنجاز في الارتفاع في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٤، حيث بلغت النسبة لسوق رأس المال ٩٤,٧%، ويليها أنشطة التمويل بنسبة ٨٤,٢%، ثم قطاع التأمين وصناديق التأمين الخاصة بنسبة ٨٢,٧%.

وفيما يلي استعراض لتلك الشكاوى الواردة على النحو التالي:

الشكاوى الواردة للهيئة في نهاية مارس ٢٠٢٤					الشكاوى الواردة للهيئة في نهاية ٢٠٢٣				
النشاط / الشكاوى	سوق رأس المال	أنشطة التمويل	التأمين وصناديق التأمين الخاصة	الإجمالي	النشاط / الشكاوى	سوق رأس المال	أنشطة التمويل	التأمين وصناديق التأمين الخاصة	الإجمالي
محل الفحص الشكاوى	١٥٠	٢٢١	٣٤٢	٧١٣	٢٣١٩	٥٨٠	٦١٤	٣٥١٣	٣٥١٣
شكاوى تم الانتهاء منها	١٤٢	١٨٦	٢٨٣	٦١١	٢٢٧١	٥٦٦	٥٨٩	٣٤٢٦	٣٤٢٦
نسبة الإنجاز	94.7%	84.2%	82.7%	85.7%	97.9%	97.6%	95.9%	97.5%	97.5%

شكاوى البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء في نهاية مارس ٢٠٢٤			شكاوى البوابة الإلكترونية لمجلس الوزراء في نهاية ٢٠٢٣		
الشكاوى الواردة	شكاوى تم الانتهاء منها	نسبة الإنجاز	الشكاوى الواردة	شكاوى تم الانتهاء منها	نسبة الإنجاز
٢٤٦	٢٤٦	100%	٧٠٢	٦٦٥	95%

ثالثاً: أهم ما تم إنجازه خلال عام ٢٠٢٣

- إطلاق قناة جديدة لتلقى الشكاوى المقدمة للبنك المركزي في إطار تطوير وتعزيز قنوات استقبال الشكاوى والتي تمكن العملاء من تقديم شكاوهم من خلال الموقع الرسمي للبنك المركزي.
- تدعيم وتعزيز التعاون مع لجنة حماية حقوق العملاء باتحاد بنوك مصر فيما يخص التوصيات والتحديات الخاصة بحماية حقوق العملاء.
- فتح مجالات التعاون مع مؤسسات دولية جديدة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال حماية حقوق العملاء.
- التعاون مع البنوك بخصوص الالتزام بتعليمات حماية حقوق العملاء وذلك فيما يلي:
  - اتخاذ مجموعة من التدابير التصحيحية مع بعض البنوك فيما يخص تعديل إجراءات العمل الداخلية لضمان تطبيق مبادئ حماية حقوق العملاء.
  - استمرار توجيه البنوك نحو نشر التوعية اللازمة لعملائها فيما يخص مبادئ حماية حقوق العملاء ومنح التدريب الكافي لموظفيها، وقد تم وضع خطة التدريب السنوية لسنة ٢٠٢٤ من قبل ٣٦ بنك.
  - تحسين المنتجات والخدمات المصرفية واستحداث الأنظمة الإلكترونية للبنك بالإضافة إلى إدخال خدمات إلكترونية جديدة التي من شأنها تيسير الخدمات المقدمة، وذلك لعدد ١٢ بنك والتأكد من تضمينها لمبادئ حماية حقوق العملاء.
  - زيادة قدرة وكفاءة وحدة حماية حقوق العملاء بالبنوك من حيث فاعلية الهيكل التنظيمي للوحدة / كفاية اعداد الموظفين داخلها وذلك لعدد ٥ بنوك.
  - تيسير إجراءات التشغيل والعمل مع البنك لتطوير مستوي العمليات وذلك لعدد ٨ بنوك.
- إعداد التوصيات النهائية للإجراءات التي يتعين على البنوك اتخاذها فيما يخص تحديث بيانات العملاء في البنوك ومدى توافقها مع قواعد التعرف على هوية عملاء البنوك بالتعاون مع الأطراف المعنية لتسهيل على العملاء تحديث بياناتهم، وقد تم إصدار الضوابط الخاصة بتحديث بيانات العملاء في مارس ٢٠٢٤.
- إعداد مسودة التعليمات المنظمة لآلية التعامل مع الشكاوى بالبنوك والتي تهدف إلى إرساء القواعد التنظيمية، وتوفير آليه تنسم بالفاعلية، والعدالة، والشفافية، والاستقلالية للتعامل مع شكاوى العملاء وتعتبر استكمالاً لتعليمات حماية حقوق العملاء الصادرة في ١٩ فبراير ٢٠١٩، وقد تم إصدار التعليمات في مايو ٢٠٢٤.

### الخطوات المستقبلية

- « **استحداث تكنولوجيا مبتكرة لتطوير وتحديث التقارير الخاصة بحماية حقوق العملاء:**  
العمل على ميكنة التقارير واستخدام تكنولوجيا مبتكرة لتحليل البيانات سواء الواردة من البنوك وكذلك الشكاوى المرفوعة لقنوات البنك المركزي لإضافة بيانات أكثر تفصيلية وبالتالي أكثر دقة عند تحليلها وعرضها، بما يمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حماية حقوق العملاء.
- « **دلائل استرشادية لمبادئ حماية حقوق العملاء**  
العمل على إصدار دلائل استرشادية للبنوك التي من شأنها تفسير وإضافة شرح مفصل لمبادئ حماية حقوق العملاء، مما يؤثر بالإيجاب في التعامل مع العملاء لضمان حفظ حقوقهم، والتأكد من وعي البنوك بواجبتهم تجاه العملاء.
- هذا ويعمل البنك المركزي على تطوير وتحسين أداء القطاع المصرفي والتأكيد على مبادئ حماية حقوق العملاء وتعزيز ثقة العملاء بالجهاز المصرفي وذلك تماشياً مع سياسات الدولة الحالية لتنفيذ استراتيجية الشمول المالي، والتي تهدف إلى تضمين كافة فئات المجتمع داخل منظومة مالية تتيح لهم إدارة أموالهم بشكل ميسر وآمن.
- وبآتي ذلك من خلال استكمال اصدار التعليمات الرقابية التي تهدف إلى الارتقاء بمستوى تقديم الخدمات المالية والمصرفية وضمان حصول العملاء على حقوقهم والتأكيد على أن العملاء على دراية كاملة بكافة حقوقهم وواجباتهم،
- فضلاً عن العمل على حماية العملاء من أي ممارسات ضارة أو غير عادلة وذلك من خلال المتابعة والإشراف المستمر لمقدمي الخدمات المالية من الجهات المرخص لها للتأكد من الالتزام بواجباتهم تجاه العملاء والكشف عن أي مخاطر متشابكة قد تضر بمصالح العملاء.

## حماية المنافسة



تعد حماية المنافسة ركيزة أساسية لازدهار اقتصاد الدولة، حيث تؤدي إلى توفير الخدمات بأفضل الأسعار، وزيادة الخيارات أمام العملاء، وتحقيق مستويات عالية من الابتكار والإنتاجية الاقتصادية.

أنشأ قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ وحدة ذات طابع خاص لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. ويتمثل دور الوحدة في مراقبة الظواهر التي تؤثر سلباً على حماية المنافسة في الأسواق الخاضعة لإشراف البنك المركزي، وإنفاذ تعليمات وضوابط حماية المنافسة للتأكد من أن الجهات المرخص لها تتنافس بشكل صحي، بما يرفع من كفاءة الأسواق ويخلق خياراً أوسع للمستهلكين وتحسين الجودة.

وفي مجال تقييم أثر صفقات الاندماج والاستحواذ - فيما بين الجهات المرخص لها - على المنافسة، فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي قرار بالموافقة المشروطة بناءً على توصيات الوحدة فيما يتعلق بأحد الصفقات التي طرحت في سوق مقدمي خدمات الدفع في يناير ٢٠٢٤. كما تم فحص وتقييم أثر ثلاث صفقات أخرى في ذات السوق بموافقات غير مشروطة حيث ثبت أنها لا تؤثر سلباً على المنافسة.

## الخطوات المستقبلية:

- يتم صياغة المسودة النهائية لتعليمات حماية المنافسة، وتشمل التزامات وحقوق الجهات المرخص لها بما يضمن توفير بيئة تنافسية صحية، وبما يحد من الممارسات الاحتكارية في الأسواق الخاضعة لإشراف البنك المركزي.
- يتم صياغة مسودة الأدلة الاسترشادية لتعليمات حماية المنافسة بهدف توعية الجهات المرخص لها بأهمية سياسات حماية المنافسة، وتتضمن هذه الأدلة تعريف بالممارسات الضارة بالمنافسة، وشرح كيفية تطبيق التعليمات، وأيضاً توضح كيفية التوافق مع أحكام حماية المنافسة الواردة في قانون البنك المركزي.

